

بَدْرُ التَّمَامِ

فِي التَّعْلِيقِ عَلَى أَجْوِبَةِ أَبِي مَسْعُودٍ

الدَّمَشْقِيِّ الْإِمَامِ

فِيمَا غَلَطَ فِيهِ الدَّارَقُطْنِيُّ مُسْلِمًا رحمته الله

تَأْلِيفُ

أَبِي يَحْيَى

مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

حقوق الطبع محفوظة، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه
بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي
أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه .
ولا يسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى
دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف .

الطبعة الأولى

2023 / ١٤٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢) آل عمران .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) النساء .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) الأحزاب .

وبعد... فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

ثُمَّ أَمَّا بَعْدُ ..

فهذا جزء فيه نحو من خمسة وعشرين حديثاً غلط فيها الدارقطني مسلماً، وأجاب تلميذه الإمام أبو مسعود الدمشقي عليه فيها.

وقد برزت فيه مهارة العالمين الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي كغيرها في علم «علل الحديث» الذي هو عند الجهال كهانة^(١).

(١) وقال أبو حاتم الرازي: قال عبد الرحمن بن مهدي: «إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة».

ذاك العلم الذي هو علم الذُّكران من العالمين، فأعلى ما تصل فيه المرأة أن تكون راوية جزء حديثي.

وعلم العلل هو المعيار والمقياس الذي به يقاس عالم الحديث الجهبذ من غيره.

وهذا هو العلم الذي ينقد أحاديث الثقات.

قال الحاكم ^(١): «وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ .. وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمُعْرِفَةُ لَا غَيْرَ وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: «مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ إِلْهَامٌ، فَلَوْ قُلْتَ لِلْعَالِمِ يُعَلِّلُ الْحَدِيثَ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ حُجَّةٌ» (٢).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عَشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ عِنْدِي».

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: قال عبد الرحمن بن مهدي: «معرفة الحديث إلهام».

قال ابن نمير: «وَصَدَقَ! لَوْ قُلْتَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ؟ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَوَابٌ».

أخرجه ابن أبي حاتم في صدر كتاب «العلل» (٣/١) بسند ثابت.

وليس معنى إلهام أن لا يوجد دليل، على الإعلال، بل معناه أن العالم يكون له ملكة قوية راسخة

حتى إنه بمجرد النظر في إسناد الحديث ومتمنه تظهر علته له فيحكم من أول وهلة ببصيرته أنه

صحيح أو معلول.

(١) في «معرفة علوم الحديث» ص ١١٢.

(٢) وقد اشتهر في هذا المقام ما أخرجه الحاكم في «المعرفة» ص ١١٢ والخطيب البغدادي في «الجامع

لآداب الراوي» (١٧٧٧) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْكَيْلِينِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَقَالَ لَهُ

وَقَدْ أَجَادَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ وَأَحْسَنَ إِذْ قَالَ ^(١):

«من أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الاحاديث النبويات - أعني معرفة متونها
صحيحها وحسنها وضعيفها متصلها ومرسلها ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها
ومشهورها وغريبها وعزيزها متواترها وآحادها وأفرادها معروفيها وشاذها
ومنكرها ومعللها وموضوعها ومدرجها ..».

وهذا العلم لا ينال إلا بممارسة.

فمن أكثر الاشتغال بعلم الحديث حتى اختلطت بلحمه ودمه وعرف خفايا
المتون والأسانيد ومشكلاتها؛ استطاع أن يميز الحديث الصحيح من الحديث
المعل.

وطريقة الباحث في نقده وحكمه على الأحاديث أن يجمع طرق الحديث

رَجُلٌ: مَا الْحُجَّةُ فِي تَعْلِيلِكُمُ الْحَدِيثَ؟ قَالَ: «الْحُجَّةُ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَأَذْكُرَ عِلَّتَهُ ثُمَّ
تَقْصِدُ ابْنَ وَارَةَ، يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ بْنِ وَارَةَ، وَتَسْأَلُهُ عَنْهُ وَلَا تُخْبِرُهُ بِأَنَّكَ قَدْ سَأَلْتَنِي عَنْهُ،
فَيَذْكُرُ عِلَّتَهُ، ثُمَّ تَقْصِدُ أَبَا حَاتِمٍ فَيَعْلَلُهُ، ثُمَّ تُمَيِّزُ كَلَامَ كُلِّ مَنَّا عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَإِنْ وَجَدْتَ بَيْنَنَا
خِلَافًا فِي عِلَّتِهِ فَأَعْلَمْ أَنَّ كَلَامًا مَنَّا تَكَلَّمَ عَلَى مُرَادِهِ، وَإِنْ وَجَدْتَ الْكَلِمَةَ مُتَّفِقَةً فَأَعْلَمْ حَقِيقَةَ هَذَا
الْعِلْمِ» قَالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ فَانْفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ إِلْهَامٌ.

وفي إسناده من لم أعرفه فلا تصح القصة.

وإن كان لأصحاب هذا العلم فراسات إلا أن ثمَّ قواعد وأسسًا يسرون عليها، فإلهامهم مبني
على قواعد في إعلال المتون أو الأسانيد، فليس إلهامًا كإلهام الصوفية كما قد يتصور.

(١) في «شرح مسلم» (٣/١).

ويستقصيها من الجوامع والمسانيد والأجزاء الحديثية، فإن الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تتبين علله كما هو معلوم.

ثم ينظر الباحث في الحديث بطوله وفي الروايات مجتمعة ويقوم بسبر أحوال الرواة في مقدار حفظهم ومكانتهم من الضبط والإتقان، وينظر في اختلاف الأسانيد.

فعند ذلك وبعد النظر في القرائن يقع في نفس الباحث الناقد البصير أن الحديث معلٌ بإرسال في الموصول أو وصل في المرسل أو المنقطع، أو سقوط رجل بسبب التدليس أو وقف في المرفوع، أو معارضة بما هو أقوى لا تحتمل التوفيق، أو دخول حديث في حديث، أو وهم أو ما أشبه ذلك من العلل القادحة .
ثم يغلب على ظنه ذلك فيحكم بعدم صحة الحديث أو يتردد فيه فيتوقف عن الحكم عليه بالصحة أو الضعف.

فأرأس علم العلل هو الاختلافات الواقعة في الأسانيد والمتون التي قد تحوّل الحديث من حيز الصحة والقبول إلى دائرة الضعف والترك، وقد لا تكون العلة قادحة مع اختلافات الأسانيد فيكون الحديث معها مقبولا .

وهذه الأجوبة التي في هذا الكتاب عبارة عن خمسة وعشرين حديثاً غلطاً فيها الإمام العلم الدارقطني شيخ العلل الإمام مسلم بن الحجاج الذي هو غني عن التعريف، صاحب الصحيح.

فمسلم يرى صحتها، والدارقطني يُغلّطه فيها، وأبو مسعود الدمشقي يجب على تغليط الدارقطني له، وعسى الله أن ينظمنّا في سلك شرفهم نوضح بتعليق عليها بما يُقرّب فهمها للقارئ الكريم.

وأما بالنسبة لكتاب «أجوبة أبي مسعود الأحاديث» فهو نحو من خمسة وعشرين حديثاً أجاب المؤلف على تغليط الدارقطني لمسلم فيها، وهذه الأحاديث الظاهر أنه أخذها من الدارقطني نفسه، فمن هذه الأحاديث ما ليس في كتاب «التتبع» الذي انتقد فيه أحاديث في صحيحي البخاري ومسلم.

والسؤال هنا هل مثل هذه الانتقادات تُشين الصحيحين، أو أحدهما، بمعنى أن الإجماع على صحتها وتلقي الأئمة بالقبول لهما مطعون فيه، أو غير صحيح؟

والجواب:

لا، بل ثبت الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين إلا أحرافاً يسيرة لا تقدح في الإجماع.

وسأتي في التعليق على حديث «وإذا قرأ فأنصتوا» قول الإمام مسلم رحمه الله عن «صحيحه»: «إِنَّمَا وَضَعْتُهَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ».

وقال أبو إسحق الإسفراييني: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها، ومتونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها...».

وقال إمام الحرمين: «لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما

حكماً بصحته من قول النبي ﷺ ألزمته الطلاق لإجماع المسلمين على صحته».

قال ابن الصلاح: «قَوْلُ الْبُخَارِيِّ: مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِي إِلَّا مَا صَحَّ، وَقَوْلُ الْحَافِظِ أَبِي نَضْرٍ السَّجَزِيِّ: أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ رَجُلًا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ جَمِيعَ الْبُخَارِيِّ صَحِيحٌ، قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا شَكَّ فِيهِ، لَمْ يَحْنَثْ، مُحْمُولٌ عَلَى مَقَاصِدِ الْكِتَابِ وَمَوْضُوعِهِ، وَمُتَوْنِ الْأَبْوَابِ الْمُسْنَدَةِ دُونَ التَّرَاجِمِ وَنَحْوِهَا»^(١) أَهْـ
وَاسْتَشْنَى ابْنُ الصَّلَاحِ مِنَ الْمُقْطُوعِ بِصَحَّتِهِ فِيهِمَا، مَا تُكَلِّمُ فِيهِ مِنْ أَحَادِيثِهِمَا
فَقَالَ: سِوَى أَحْرَفٍ يَسِيرَةٍ تَكَلَّمُ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ مِنَ الْخُفَّاءِ كَالدَّارَقُطْنِيِّ
وغيره.

قال شيخ الإسلام: وَعِدَّةُ ذَلِكَ مِائَتَانِ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا، اشْتَرَكَا فِي اثْنَيْنِ
وِثْلَاثَيْنِ، وَاخْتَصَّ الْبُخَارِيُّ بِثَمَانَيْنِ إِلَّا اثْنَيْنِ، وَمُسْلِمٌ بِمِائَةٍ وَعَشْرَةٍ^(٢).

قلت: «محمد»: «الأسانيد المتقدمة إنما هي في الصنعة الحديثية، وغالبها له
شواهد أو جاءت متونها من جهات أخر، فنسبة ما هو ضعيف المتن لا شواهد له
نسبة ضعيفة جداً لا تكاد تذكر.

فقول بعضهم بأن خمسة بالمائة من أحاديثهما مُنتقد عليهما، قول مندفع بلا
دليل، بل لا يصل ما هو ضعيف المتن لا شواهد لمتنه إلى الواحد في المائة.
فلا يجوز بحال السعي وراء التشكيك، أو إثارة الشبهة حول أحاديثهما، كما لا

(١) «تدريب الراوي» (١/ ١٣١).

(٢) «تدريب الراوي» (١/ ١٤٥).

يجوز الطعنُ في بعضها ولا المساس بها بما يחדش مصداقيتها في قلوب الناس
عالمهم وجاهلهم، كما أنه ليس للصغار الخوض فيما يزعم الثقة فيما روياه أو
أحدهما لدى العامة، فللصحيحين هبة في قلوب كبار الحفاظ، وشيوخ الإسلام،
فكيف بمن دونهم؟

ولا يعمل على زعزعة تلك الثقة، وهذه الهبة إلا من احتوى على زندقة ودخن
في داخله، والله المستعان.

فالكتابان صحيحان في الجملة سوى ألفاظ يسيرة قد يغلط فيها بعض الرواة،
ويحتاج لها بأدلة في الصحيح نفسه أو في غيره، فالمتن يكون صحيحاً. والله أعلم.

فنسأل الله تعالى أن يفتح علينا في هذا العلم الشريف - علم العلل - الذي قلَّ
مَنْ فُتِحَ له فيه مع أهميته العظمى بين علوم الشريعة، بل عليه ينبغي أن يُعَوَّلَ علماء
الشريعة في الفروع الأخرى. وصل اللهم وسلم وبارك على محمد وعلى آله
وأصحابه أجمعين، والحمد لله أولاً وآخراً.

كتبه

أبو يحيى محمد بن عبده

بلطيم - كفر الشيخ مصر

ترجمة موجزة للإمام الدارقطني رحمه الله^(١)

(١) من كتاب «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٤٩). و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٣٤).

الإمام، الحافظ، المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغادي، المقرئ، المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد.

وُلِدَ: سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِ مِائَةٍ، هُوَ أَخْبَرَ بِذَلِكَ.

وَسَمِعَ وَهُوَ صَبِيٌّ مِنْ: أَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ، ... وَخَلَقَ كَثِيرٌ.

وَارْتَحَلَ فِي الْكُهُولَةِ إِلَى الشَّامِ وَمِصْرَ، وَسَمِعَ مِنْ: ابْنِ حَيَّوَيْهِ النَّسَابُورِيِّ، وَأَبِي الطَّاهِرِ الدُّهْلِيِّ، وَأَبِي أَحْمَدَ بْنِ النَّاصِحِ، وَخَلَقَ كَثِيرٌ.

وَكَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، وَمِنْ أَئِمَّةِ الدُّنْيَا، انْتَهَى إِلَيْهِ الْحِفْظُ وَمَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ وَرَجَالِهِ، مَعَ التَّقَدُّمِ فِي الْقِرَاءَاتِ وَطُرُقِهَا، وَقُوَّةِ الْمَشَارَكَةِ فِي الْفِقْهِ، وَالْاِخْتِلَافِ، وَالْمَغَازِي، وَأَيَّامِ النَّاسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ (مُزَكِّي الْأَخْبَارِ): أَبُو الْحَسَنِ صَارَ وَاحِدَ عَصْرِهِ فِي الْحِفْظِ وَالْفَهْمِ وَالْوَرَعِ، وَإِمَامًا فِي الْقِرَاءِ وَالنَّحْوِيِّينَ.

صَنَّفَ التَّصَانِيفَ، وَسَارَ ذِكْرُهُ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الْقِرَاءَاتِ، وَعَقَدَ لَهَا أَبْوَابًا قَبْلَ فَرْشِ الْحُرُوفِ.

تَلَا عَلَى: أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ بُيَّانَ، وَأَبِي بَكْرٍ النَّقَّاشِ، وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الدِّيْبَاجِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ دُؤَابَةَ الْقَزَّازِ وَغَيْرِهِمْ، وَسَمِعَ حُرُوفَ السَّبْعَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُجَاهِدٍ، وَتَصَدَّرَ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ لِلْإِقْرَاءِ.

حَدَّثَ عَنْهُ: الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والحافظ عبد الغني، وتمام بن محمد الرّازي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني، .. وخلق سواهم من البغدادية والدماشقية والمصريين والرحالين.

قال الحاكم: حجّ شيخنا أبو عبد الله ابن أبي ذهل، فكان يصف حفظه وتفرّده بالتّقدم في سنة ثلاث وخمسين، حتّى استنكرت وصفه إلى أن حججت في سنة سبع وستين، فجت بغداد، وأقمت بها أزيد من أربعة أشهر، وكثرت اجتماعنا بالليل والنهار، فصادفته فوق ما وصفه ابن أبي ذهل، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنّفات يطول ذكرها. ^(١)

قال الحاكم: صار الدارقطني أوجد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماماً في القراء والنحويين، وأقمت في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر وكثرت اجتماعنا فصادفته فوق ما وصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنّفات يطول ذكرها فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله.

قال أبو بكر الخطيب: كان الدارقطني فريداً عصره، وقريباً دهره، ونسيجاً وحده، وإماماً وقته، انتهى إليه علو الأثر والمعرفة بعلم الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة، وصحة الاعتقاد، والاضطلاع من علوم، سوى الحديث، منها القراءات، فإنّه له فيها كتاب مختصر، جمع الأصول في أبواب عقدها في أول الكتاب.. وصار القراء بعده يسلكون ذلك.

(١) والعبارة في «تذكرة الحفاظ»: «وارتحل في كهولته إلى مصر والشام وصنف التصانيف الفائقة».

وله معرفة بمذاهب الفقهاء، فَإِنَّ كِتَابَهُ (السُّنَنُ) يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ: هَلْ رَأَيْتَ مِثْلَ الدَّارِقُطْنِيِّ؟

فَقَالَ: هُوَ مَا رَأَى مِثْلَ نَفْسِهِ، فَكَيْفَ أَنَا؟!

وَكَانَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ الْأَزْدِيُّ، إِذَا حَكَى عَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ، يَقُولُ: قَالَ أَسْتَاذِي

وَقَالَ الصُّورِيُّ: سَمِعْتُ الْحَافِظَ عَبْدَ الْغَنِيِّ يَقُولُ:

أَحْسَنُ النَّاسِ كَلَامًا عَلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي وَقْتِهِ،

وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ - يَعْنِي: ابْنَ الْحَمَّالِ - فِي وَقْتِهِ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي وَقْتِهِ .

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ: كَانَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: كَانَ الدَّارِقُطْنِيُّ ذَكِيًّا، إِذَا ذُكِرَ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ أَيْ نَوْعٍ كَانَ،

وُجِدَ عِنْدَهُ مِنْهُ نَصِيبٌ وَافِرٌ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ: كَانَ الدَّارِقُطْنِيُّ يُمْلِي عَلَيَّ «الْعِلَلَ» مِنْ حِفْظِهِ.

قُلْتُ (الذهبي): إِنْ كَانَ كِتَابُ «الْعِلَلَ» الْمَوْجُودُ قَدْ أَمْلَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ

حِفْظِهِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْحِكَايَةُ، فَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ، يُقْضَى بِهِ لِلدَّارِقُطْنِيِّ أَنَّهُ

أَحْفَظُ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَمْلَى بَعْضَهُ مِنْ حِفْظِهِ فَهَذَا مُمَكِّنٌ. ^(١)

(١) والعبرة في «تذكرة الحفاظ»: «قال الخطيب البغدادي: سألت البرقاني: هل كان أبو الحسن يملئ

عليك العلل من حفظه؟ قال: نعم، وأنا الذي جمعتها وقرأها الناس من نسختي.

قال: وَتُوِّفِي يَوْمَ الْحَمِيسِ، لِثَمَانٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ، وَكَذَا أَرَّخَ الْخَطِيبُ وَفَاتَهُ.

رحمنا الله رحمة واسعة وإياه وأسكننا فسيح جنّاته، والحمد لله أولاً وآخراً.

قال أبو مسعود الدمشقي رحمه الله:

أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الثَّقَةُ، أَبُو طَاهِرٍ بَرَكَاتُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَاهِرٍ الْقُرَشِيُّ الْخُشُوعِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لِتَسْعِ بَقِيَّةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ سِتَّةٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسِ مِئَةٍ بِدَمَشَقٍ، قِيلَ لَهُ: أَخْبَرَكُمُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ الْحَسَنِ السُّلَمِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنْتَ تَسْمَعُ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ تِسْعِ عَشْرَةِ وَخَمْسِ مِئَةٍ، أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِي الْحَافِظُ، أَنْبَأَنَا أَبُو طَاهِرٍ حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَاهِرٍ الدَّقَاقُ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ. قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَيْدِ الدَّمَشْقِيِّ جَوَابًا لِمَا أَخْرَجَهُ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو الْحَافِظِ الدَّارِقُطَنِيُّ، مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي غَلَطَ فِيهَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحُبَّاجِ.

التعليق:

هذه مقدمة اشتملت على سند الكتاب الذي رويت به النسخة:

قلت (الذهبي): هنا يخضع للدارقطني ولسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة ولقوة الفهم والمعرفة، وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك».

هذه ترجمة موجزة مختصرة لسند نسخة كتاب أجوبة أبي مسعود الدمشقي:

أَبُو طَاهِرٍ بَرَكَاتُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَاهِرٍ الْقُرَشِيِّ الْخُشُوعِيِّ

الشَّيْخُ، الْعَالِمُ، الْمُحَدِّثُ، الْمُعَمَّرُ، مُسْنِدُ الشَّامِ.

وُلِدَ: فِي صَفَرٍ، سَنَةِ عَشْرِ وَخَمْسِ مِائَةٍ.

وَسَمِعَ مِنْ: هَبَةَ اللَّهِ ابْنِ الْأَكْفَانِيِّ - فَأَكْثَرَ - وَمِنْ: عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمْزَةَ، وَطَاهِرِ
بَنِ سَهْلٍ، وَابْنِ قُبَيْسِ الْمَالِكِيِّ، وَابْنِ طَاوُوسٍ، وَجَمَالِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْحَسَنِ، وَعِدَّةٍ.

أَجَازَ لَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَدَّادُ مِنْ أَصْبَهَانَ، وَأَبُو صَادِقِ الْمَدِينِيِّ، وَالْفَرَّاءُ.

وَرَوَى الْكَثِيرَ، وَتَفَرَّدَ، وَتَكَاثَرُوا عَلَيْهِ.

حَدَّثَ عَنْهُ: أَوْلَادُهُ؛ إِبْرَاهِيمُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَسِتُّ الْعَجَمِ، وَالشَّيْخُ
الْمُوفَّقُ، وَعَبْدُ الْقَادِرِ الرَّهَائِيُّ.

قَالَ الْقُوسِي: كَانَ أَعْلَاهُمْ إِسْنَادًا مَعَ تَوَاضُعٍ وَافِرٍ، وَدِينِ ظَاهِرٍ، وَمُرُوءَةٍ تَدُلُّ
عَلَى أَصْلِ طَاهِرٍ، لَا زَمَتَهُ إِلَى حِينَ مَوْتِهِ.

قَالَ ابْنُ نُقْطَةَ: سَمِعْتُهُ وَإِجَازَاتُهُ صَحِيحَةٌ. مَاتَ: فِي صَفَرٍ، سَنَةِ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ
وَخَمْسِ مِائَةٍ. (١)

أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ الْحَسَنِ السُّلَمِيِّ: عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ
الْخَضِرِ بْنِ الْعَبَّاسِ.

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣٥٥ / ٢١).

الشَّيْخُ الثَّقَّةُ، الْمُسْنِدُ، أَبُو مُحَمَّدٍ السُّلَمِيُّ، الدَّمَشْقِيُّ، الْحَدَّادُ، وَكِلَ الْمُقَرَّرِينَ.
 سَمِعَ: أَبَا الْقَاسِمِ الْحَنَائِيَّ، وَأَبَا بَكْرَ الْخَطِيبَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ مَكِّيٍّ الْأَزْدِيَّ،
 وَعَبْدَ الدَّائِمِ بْنَ الْحَسَنِ الْهَلَالِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنَ أَبِي الْحَدِيدِ،
 وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الدَّارَانِيَّ، وَعَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ أَحْمَدَ الْكَتَّانِيَّ، وَجَمَاعَةً.
 وَأَجَازَ لَهُ مِنْ بَغْدَادَ: أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ الْمُسْلِمَةِ.

وَمِنْ وَاسِطَ: أَبُو الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ.

حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْحَرَسْتَانِيِّ، وَالسَّلَفِيُّ، وَابْنُ عَسَاكِرَ، وَإِسْمَاعِيلُ
 الْجَنْزَوِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْخَرْقِيِّ، وَأَبُو طَاهِرٍ الْخُشُوعِيُّ، وَآخَرُونَ،
 وَآخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ: ابْنُ الْحَرَسْتَانِيِّ الْمَذْكُورُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ: كَانَ شَيْخًا ثَقَّةً، مَسْتُورًا سَهْلًا، قَرَأَتْ عَلَيْهِ الْكَثِيرُ.
 وَتُوفِّيَ: فِي ذِي الْقَعْدَةِ، سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَخَمْسٍ مِائَةٍ (١).

الإمام الخطيب البغدادي:

أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ الْحَافِظُ، الْإِمَامُ الْأَوْحَدُ،
 الْعَلَامَةُ الْمُفْتِي، الْحَافِظُ النَّاقِدُ، مُحَدِّثُ الْوَقْتِ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتِ بْنِ
 أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وَخَاتَمَةُ الْحَفَازِ.

وُلِدَ: سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ.

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/٦٠٠).

وَكَانَ أَبُوهُ أَبُو الْحَسَنِ خَطِيباً بَقْرِيَّةً دَرَزِيْجَان، وَمَنْ تَلَا الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي حَفْصِ الْكَتَّانِي، فَحَضَّ وَلَدَهُ أَحْمَدَ عَلَى السَّمَاعِ وَالْفِقْهِ، فَسَمِعَ وَهُوَ ابْنُ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً، وَارْتَحَلَ إِلَى الْبَصْرَةِ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِينَ سَنَةً، وَإِلَى نَيْسَابُورَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَإِلَى الشَّامِ وَهُوَ كَهْلٌ، وَإِلَى مَكَّةَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَكَتَبَ الْكَثِيرَ، وَتَقَدَّمَ فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَبَدَأَ الْأَقْرَانَ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ وَصَحَّحَ، وَعَلَّلَ وَجَرَّحَ، وَعَدَّلَ وَأَرَّخَ وَأَوْضَحَ، وَصَارَ أَحْفَظَ أَهْلِ عَصْرِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْجَلِيلِي: تَفَقَّهَ الْخَطِيبُ، وَقَرَأَ بِالْقِرَاءَاتِ، وَارْتَحَلَ وَقَرَّبَ مِنْ رَئِيسِ الرُّوَسَاءِ، فَلَمَّا قَبِضَ عَلَيْهِ الْبَسَاسِيرِيُّ اسْتَرَى الْخَطِيبُ، وَخَرَجَ إِلَى صُورَ، وَبِهَا عِزُّ الدَّوْلَةِ؛ أَحَدُ الْأَجَوَادِ، فَأَعْطَاهُ مَالاً كَثِيراً.

عَمِلَ نَيْفًا وَخَمْسِينَ مُصَنَّفًا، وَانْتَهَى إِلَيْهِ الْحِفْظُ، شَيَّعَهُ خَلْقٌ عَظِيمٌ، وَتَصَدَّقَ بِمَائَتِي دِينَارٍ، وَأَوْقَفَ كُتُبَهُ، وَاحْتَرَقَ كَثِيرٌ مِنْهَا بَعْدَهُ بِخَمْسِينَ سَنَةً.

وَقَدْ حَكَى الذَّهَبِيُّ فِي «تَذَكُّرَةِ الْحَفَاطِ»^(١)، وَالشُّبْكِيُّ فِي «طَبَقَاتِهِ»^(٢) عَنْ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ قَالَ: اسْتَشَرْتُ الْبَرْقَانِيَّ فِي الرَّحْلَةِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ النُّعْمَانِ بِمِصْرَ أَوْ أَخْرَجُ إِلَى نَيْسَابُورَ فَقَالَ: إِنْ خَرَجْتَ إِلَى مِصْرَ إِنَّمَا تَخْرُجُ إِلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ فَإِنْ فَاتَكَ ضَاعَتْ رَحْلَتُكَ، وَإِنْ خَرَجْتَ إِلَى نَيْسَابُورَ فَفِيهَا جَمَاعَةٌ، فَخَرَجْتُ إِلَى نَيْسَابُورَ

قَالَ الْخَطِيبُ فِي (تَارِيخِهِ): كُنْتُ أَذَاكِرُ أَبَا بَكْرٍ الْبَرْقَانِيَّ بِالْأَحَادِيثِ، فَيَكْتُبُهَا

(١) (٣/ ٢٢٢).

(٢) (٤/ ٣٠).

عَنِّي، وَيُضْمِنُهَا جُمُوعَهُ، وَحَدَّثَ عَنِّي وَأَنَا أَسْمَعُ وَفِي غَيْبَتِي، وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَيْسَى
بْنُ أَحْمَدَ الْهَمْدَانِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْخَوَارِزْمِيُّ سَنَةَ عِشْرِينَ وَأَرْبَع مِائَةٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ
بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الصَّيْرَفِيُّ .

قَالَ ابْنُ مَأْكُولًا: كَانَ أَبُو بَكْرٍ آخِرَ الْأَعْيَانِ، مِمَّنْ شَاهَدْنَاهُ مَعْرِفَةً، وَحِفْظًا،
وَاتِّقَانًا، وَضَبْطًا لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَفَنُّنًا فِي عِلَلِهِ وَأَسَانِيدِهِ، وَعِلْمًا بِصَحِيحِهِ
وَعَرَبِيَّةٍ، وَفَرْدَةٍ وَمَنْكَرَةٍ وَمَطْرُوحَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْبَغْدَادِيِّينَ - بَعْدَ أَبِي الْحَسَنِ
الدَّارَقُطْنِيِّ - مِثْلُهُ .

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الصُّورِيَّ عَنِ الْخَطِيبِ وَأَبِي نَصْرِ السَّجَزِيِّ: أَيُّهُمَا أَحْفَظُ؟
فَفَضَّلَ الْخَطِيبَ تَفْضِيلًا بَيِّنًا .

قَالَ الْمُؤْتَمَنُ السَّاجِي: مَا أَخْرَجْتُ بَغْدَادُ بَعْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ أَحْفَظَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ
الْخَطِيبِ .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْبَرْدَانِيُّ: لَعَلَّ الْخَطِيبَ لَمْ يَرِ مِثْلَ نَفْسِهِ .

وهو رحمه الله القائل:

مَنْ صَنَّفَ فَقَدْ جَعَلَ عَقْلَهُ عَلَى طَبَقٍ يَعْزُضُهُ عَلَى النَّاسِ .^(١)

حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَاهِرٍ أَبُو طَاهِرٍ الْبَغْدَادِيُّ:

الْحَافِظُ، الْمُفِيدُ، الْمُحَدِّثُ، أَبُو طَاهِرٍ الْبَغْدَادِيُّ، الدَّقَّاقُ .

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٢٧٠) .

وُلِدَ: سَنَةَ ٣٦٦، ست وستين وثلاثمائة هجريًا.

وَسَمِعَ: أَبَا الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُظَفَّرِ، وَأَبَا الْحَسَنِ الدَّارِقُطَنِيَّ، وَأَبَا حَفْصَ بْنَ شَاهِينَ، وَطَبَقْتَهُمْ.

قَالَ الْخَطِيبُ: كَتَبْنَا عَنْهُ، وَكَانَ صَدُوقًا فَهَمًّا عَارِفًا .

وَقَالَ الْبَرْقَانِيُّ: مَا اجْتَمَعَتْ قَطُّ مَعَ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ فَفَارَقَتْهُ إِلَّا بِفَائِدَةٍ عِلْمٍ ^(١).

ترجمة أبي مسعود الدمشقي رحمه الله صاحب الأجوبة

هُوَ أَبُو مَسْعُودٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الدَّمَشْقِيِّ .

الْحَافِظُ، الْمُجَوِّدُ، الْبَارِعُ، أَبُو مَسْعُودٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الدَّمَشْقِيِّ، مُصَنِّفُ كِتَابِ «أَطْرَافِ الصَّحِيحَيْنِ» وَأَحَدُ مَنْ بَرَزَ فِي هَذَا الشَّانِ.

سَمِعَ: أَبَا الْحَسَنِ بْنَ لُؤْلُؤَ الْوَرَّاقِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّقَّا الْوَاسِطِيَّ، وَأَبَا بَكْرٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ فُورِكَ الْقَبَّابَ الْأَصْبَهَانِيَّ، وَعَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَكَّائِيَّ، وَأَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْرَازِيَّ، وَأَصْحَابَ مُطَيَّنٍ، وَأَصْحَابَ أَبِي خَلِيفَةَ الْجُمَحِيِّ، وَالْفَرِيَّابِيَّ.

وَجَمَعَ فَأَوْعَى، وَلَكِنَّهُ مَاتَ فِي الْكُهُولَةِ قَبْلَ أَنْ يَنْفَقَ مَا عِنْدَهُ.

حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ، وَحَمْزَةُ بْنُ يُوسُفَ السَّهْمِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَتِيقِيُّ، وَهَبَةُ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ اللَّالِكَايِيَّ، وَآخَرُونَ.

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٤٤٣).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ: سَافَرَ الْكَثِيرُ، وَكَتَبَ بِبَغْدَادَ وَالْبَصْرَةَ وَالْأَهْوَازِ وَوَاسِطَ
وَخُرَاسَانَ وَأَصْبَهَانَ، وَكَانَ لَهُ عِنَايَةٌ (بِالصَّحِيحَيْنِ)، رَوَى الْقَلِيلَ عَلَى سَبِيلِ
الْمُذَاكِرَةِ.

وَكَانَ صَدُوقًا دِينًا، وَرِعَا فُهْمًا، صَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ بِبَغْدَادَ
وَكَانَ وَصِيَّهُ، حَدَّثَنِي الْعَتِيقِيُّ أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِ مِائَةٍ.
قُلْتُ: ذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ مَاتَ فِي شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ أَرْبَعِ مِائَةٍ.
وَقَفْتُ عَلَى جُزْءٍ فِيهِ أَحَادِيثُ مُعَلَّلَةٌ لِأَبِي مَسْعُودٍ يَقْضِي بِإِمَامَتِهِ. ^(١)

وقال الذهبي: ^(٢) «وكان له عناية بالصحيحين روى قليلا على سبيل المذاكرة.
قال: وكان صدوقاً ديناً ورعاً فهما صلى عليه أبو حامد الأسفراييني وكان وصيه،
حدثني العتيقي أنه مات في سنة إحدى وأربعمئة.

قلت (الذهبي): حدث عنه أبو ذر الهروي وحمزة السهمي وأحمد بن محمد
العتيقي وأبو القاسم اللالكائي وآخرون، وقلما روى لأنه مات في الكهولة، مات
في رجب سنة أربعمئة، وقيل: في سنة إحدى وأربعمئة، رحمه الله تعالى. وقد وقفت
على جزء له في أحاديث معللة تنبئ بحفظه ونقده.

**وقد كان الدارقطني يذكر أبا مسعود الدمشقي في الأحاديث المعللة في
الصحيحين**

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٢٨).

(٢) في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٨٠).

قال الزركشي^(١) عن استدراكات الدارقطني على الصحيحين:

« وَأَكْثَرُ اسْتِدْرَاكِ الدَّارِقُطْنِيِّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسَانِيدِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحِ الْمُتُونِ وَقَدْ أَجَابَ عَنْ بَعْضِهِ أَبُو مَسْعُودٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الدَّمَشْقِيِّ

قَالَ الدَّرَاقُطْنِيُّ: اجْتَمَعَتْ بِأَبِي مَسْعُودٍ فَتَذَاكِرُنَا مَعَهُ الصَّحِيحَيْنِ وَمَشِينَا مَعَهُ ثُمَّ فَتَحْنَا عَلَيْهِ جَوَابَ غَرَائِبِ ». .

وهو أحد رواة سند كتاب «علل ابن أبي حاتم» رحمهم الله جميعاً.

وتكمن فائدة تراجع سند رواه النسخة ما يلي:

أولاً: إثبات صحة نسبة النسخة إلى أبي مسعود الدمشقي رحمه الله، مع توثيقها بالمخطوط .

كما أن من أدلة إثبات الكتاب إلى مؤلفه نقل الأئمة من الكتاب المذكور ونسبتهم العلم إليه، وعزوهم له، ووصفهم للعلم الذي فيه كما رأيت بالمدح الذي أشار إليه الذهبي رحمه الله .

فقد عزاه إليه فقال: «جُزْءٌ فِيهِ أَحَادِيثٌ مُعَلَّلَةٌ لِأَبِي مَسْعُودٍ يَقْضِي بِإِمَامَتِهِ» .

وقوله: « وقد وقفت على جزء له في أحاديث معللة تنبئ بحفظه ونقده » .

ثانياً من فوائد ذكر تراجع الرواة: تأثر القارئ والباحث المطلع، بما يجده في تراجمهم من بيان إتيانهم، وحسن سيرتهم العطرة، وتضلُّعهم في فنون العلم، وهي

(١) في «نكتته على ابن الصلاح» (١/ ٢٨٧).

تؤثر بالإيجابية على شخصية طالب العلم.

كما أن من أدلة إثبات الكتاب لمؤلفه:

١- وجود النسخة الخطية للكتاب.

٢- نقله هو من كتابه هذا في كتبه الأخرى إن كان له مؤلفات أخرى .

٣- نقل الأئمة من كتابه المذكور، وعزوهم له، وهذا موجود هنا كثير.

فالنووي ينقل كثيراً من أجوبة المؤلف هنا أثناء التعليق على الأحاديث المتقدمة على مسلم، ونقل ابن الصلاح المتوفى ٦٤٣ هـ في «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» (ص ١٧٧) على الحديث (١٦) من كتابه وتقدم كلام الإمام الزركشي.

٤- عزو الأئمة الكتاب له أثناء ترجمته، أو أثناء ذكر مؤلفاته، وتقدم قول

الذهبي: «وَقَفْتُ عَلَى جُزْءٍ فِيهِ أَحَادِيثٌ مُعَلَّلَةٌ لِأَبِي مَسْعُودٍ يَقْضِي بِإِمَامَتِهِ».

الحديث الأول:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ (١): أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٢) عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ آيَةٍ، فَمَا أَعْلَنَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْلَنَاهُ لَكُمْ، وَمَا أَخْفَى أَخْفَيْنَاهُ. قَالَ: الصَّوَابُ فِي قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ»، هُوَ مُحْفُوظٌ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَلَى الصَّوَابِ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هُوَ لَعَمْرِي كَمَا ذَكَرَ، لَا يُعْرَفُ فِيهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ، فَقَدْ رَوَاهُ النَّاسُ عَلَى الصَّوَابِ، عَنْهُ، وَلَمْ أَرَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ إِلَّا عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلَعَلَّ الْوَهْمَ فِيهِ مِنْ مُسْلِمٍ، أَوْ ابْنِ نُمَيْرٍ، أَوْ مِنْ أَبِي أُسَامَةَ لَمَّا حَدَّثَ بِهِ ابْنُ نُمَيْرٍ؛ لِأَنَّهُ هَذَا كُلُّهُ يَحْتَمِلُ.

فَأَمَّا أَنْ يُلْزَمَ مُسْلِمًا فِيهِ الْوَهْمُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَلَا، حَتَّى يَوْجَدَ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ عَلَى الصَّوَابِ، فَحِينَئِذٍ يُلْزَمُهُ الْوَهْمُ وَإِلَّا فَلَا.

التوضيح:

كلام الدارقطني المذكور في كتابه «التتبع» ليس فيه لفظة: «هُوَ مُحْفُوظٌ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَلَى الصَّوَابِ» وكلام الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣) يدل على سقوط هذه اللفظة من «التتبع».

(١) حديث رقم (٢٠).

(٢) برقم (٣٩٦).

(٣) «فتح الباري» (٢/ ٢٥٢) بتصرف يسير.

قال ابن حجر رحمه الله:

«أُورِدَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْهُ^(١) وَقَدْ أَنْكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَلَى مُسْلِمٍ وَقَالَ: إِنَّ الْمُحْفُوظَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَقْفُهُ كَمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ ابْنِ جُرَيْجٍ^(٢) وَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانِ^(٣) وَأَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادِ^(٤) كِلَاهُمَا عَنْ حَبِيبِ الْمَذْكُورِ مَوْقُوفًا»

(١) يعني رواية أبي أسامة المرفوعة المتقدمة .

(٢) رواية ابن جريج قال أخبرني عطاء أخرجه البخاري (٧٧٢) وعبد الرزاق (٢٧٤٣) .

وأصحابه:

١- حبيب المعلم كما عند مسلم (٣٩٦) والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» (١١) .

٢- إبراهيم الصائغ كما عند البخاري في جزء «القراءة خلف الإمام» (١٦) وهو صدوق بل أرفع من صدوق .

٣- وهارون الثقفي - وهو ثقة - كما عند أحمد (٩٧٦١) .

٤- وابن أبي ليلى - وهو محمد لكنه سيء الحفظ - كما عند عبد الرزاق (٢٧٤٣) وأحمد (٨٠٧٦) .

٥- قيس بن سعد المكي - وهو ثقة من رجال مسلم - مقترنا بحبيب بن الشهيد كما في رواية أحمد (٩٣٨٩) .

٦- حسين المعلم - وهو ثقة من رجال مسلم - عَنْ عَطَاءٍ بِهِ كَمَا عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ» (٨٨٠) .

٧- اقترن قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، وَعُمَارَةُ بْنُ مَيْمُونٍ، بِحَبِيبٍ ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ .. بِهِ . مَوْقُوفًا كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الْآتِيَةِ ثَمَانِيَتُهُمْ: {ابن جريج، وحبيب المعلم، وإبراهيم الصائغ، وهارون الثقفي، وابن أبي ليلى، وقيس، وحسين المعلم، وعمارة بن ميمون} عَنْ عَطَاءٍ بِهِ مَوْقُوفًا . (٣) فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٦١٦) .

(٤) فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٥٠٣) وَهُوَ عَبْدُ الْوَاحِدِ الْحَدَّادُ وَهُوَ ثَقَّةٌ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ .

وقال: «وتابع ابن جريج حبيب المعلم عند مسلم^(٢) وأبي داود، وحبيب بن الشهيد عند مسلم وأحمد^(٣) ورقبة بن مصقلة عند النسائي^(٤) وقيس بن سعد وعماره بن ميمون عند أبي داود^(٥) وحسين المعلم عند أبي نعيم في المستخرج ستهم^(٦) عن عطاء منهم من طوله ومنهم من اختصره».

قلت «محمد» بل روى أبو نعيم في «المستخرج»^(٧) رواية عن أبي أسامة

(١) وتابعهما سعيد بن أبي عروبة كما عند أحمد (٩٣٣٠) قال: عن أبي محمد أظنه حبيب بن الشهيد، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة..

كما أن أحمد قد رواه (٨٠٠٦) قال حدثنا محمد بن جعفر، سئل عن قراءة الإمام في الصلوات، قال: حدثنا شعبة، عن أبي محمد، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة.... به.

وأبو محمد كنية كل من: حبيب المعلم، وحبيب بن الشهيد، فإن كان الثاني - كما يغلب على الظن - فشعبة متابع ليحيى القطان وأبي عبيدة الحداد عن حبيب بن الشهيد.

(٢) تقدمت رواية مسلم، وأما رواية أبي داود (٧٩٧) فقال حماد: عن قيس بن سعد، وعماره بن ميمون، وحبيب، عن عطاء بن أبي رباح به.

(٣) تقدم عزوها.

(٤) في «السنن الكبرى» (١٠٤٣) من طريق رقبة، عن عطاء، قال: قال أبو هريرة به موقوفاً.

(٥) وأما رواية أبي داود (٧٩٧) فقال حماد: عن قيس بن سعد، وعماره بن ميمون، وحبيب، عن عطاء بن أبي رباح

(٦) تقدم أنهم ثمانية روه موقوفاً غير الوجه المروي عن حبيب بن الشهيد - فيما رواه الكثرة عنه.

(٧) برقم (٨٧٨).

عن حبيب بن الشهيد عن عطاء بن رباح - أبي هريرة مرفوعاً.

وهذه خريطة تبين وتقرّب وجه الإعلال:

م (٣٩٦) ————— أبو أسامة	- حبيب بن الشهيد - عطاء بن أبي رباح - أبي هريرة مرفوعاً
نعيم مستخرج (٨٧٨) ————— //	
حم (٩٦١٦) ————— يحيى القطان -	
حم (٩٣٣٠) ————— سعيد بن أبي عروبة ^(١) -	
حم ————— أبو عبيدة عبد الواحد الحداد	
خ (٧٧٢) وعبد الرزاق (٢٧٤٣) ————— ابن جريج	
م (٣٩٦) وهق قراءه (١١) ————— حبيب المعلم	
خ قراءة خلف الإمام (١٦) ————— إبراهيم الصائغ	
حم (٩٧٦١) ————— هارون الثقفي	
عب (٢٧٤٣) حم (٨٠٧٦) ————— ابن أبي ليلى	
حم (٩٣٨٩) د (٧٩٧) ————— قيس بن سعد	
د (٧٩٧) ————— عمارة بن ميمون	
نعيم مستخرج (٨٨٠) ————— حسين المعلم	
س كبرى (١٠٤٣) ————— رقية بن مصقلة	

موقوف

// - // موقوف

^(١) قال في روايته: أظنه حبيب بن الشهيد. كما قد أشرنا إلى رواية لشعبة أيضاً عن حبيب، والغالب على الظن أنه ابن الشهيد لا حبيب المعلم، وعلى ذلك فقد تابع الأربعة.

النظر في الترجيح

ويظهر لي والله أعلم أن عذر الإمام مسلم أنه قد روى هذه الرواية في الشواهد لا في الأصول، والشواهد ليست على شرط مسلم، والمتن صحيح من غير هذا الوجه عن أبي هريرة نفسه عن الرسول ﷺ، وعن غير أبي هريرة من الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ.

أما عن أبي هريرة نفسه رضي الله عنه:

فأخرج مسلم ^(١) عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ» ثلاثاً غير تمام. فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: «اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ»؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ... الحديث».

ثم روى رواية أبي هريرة رضي الله عنه المرفوعة - التي رواها أسامة وانتقدها الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي .

ثم روى رواية ابن جريج الموقوفة المتقدمة، ثم رواية حبيب المعلم أيضاً، ولفظ رواية حبيب عن عطاء، قال: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ فَمَا أَسْمَعَنَا النَّبِيُّ ﷺ، أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا، أَخْفَيْنَاهُ مِنْكُمْ، وَمَنْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ، وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ».

ثم روى هو نفسه - أعني مسلماً - والبخاري حديث المسيء صلاته عن أبي هريرة نفسه عن النبي ﷺ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا»^(١). الدالة على وجوب قراءة الفاتحة.

فيظهر لي والله أعلم أن مسلماً لم يخف عليه هذا الإعلال الواضح، بل على من هو دونه، ولكنه بما صنع يشير إلى ترجيح الرواية الموقوفة^(٢) كالدارقطني والمؤلف في «أجوبته» والحديث معروف مرفوعاً عن أبي هريرة نفسه.

وأما عن غير أبي هريرة ~~فهو~~ **مرفوعاً:**

١- فقد رواه البخاري ومسلم^(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

٢- وأخرج أحمد وابن ماجه وغيرهما بسند حسن عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ»^(٤).

٣- وأخرج ابن ماجه بسند حسن عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ».

(١) أخرجه البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧).

(٢) ولعله لذلك أخرها

(٣) البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤).

(٤) أخرجه أحمد (٢٦٣٥٥) والبخاري في جزء «القراءة خلف الإمام» (٩) وابن ماجه (٨٤٠).

والخلاصة:

بكل حال انتقاد الشيخين الدارقطني والمؤلف منصباً على إعلال رواية أبي أسامة عن حبيب بن الشهيد عن عطاء عن أبي هريرة المرفوعة، ولا إعلال للمتن الموقوف على أبي هريرة، ولا المرفوع عن أبي هريرة فكله صحيح عن النبي ﷺ، وقد رواه مرفوعاً من وجه آخر هو وغيره من الصحابة ~~وغيره~~، بل حكى البخاري أنه متواتر مرفوعاً فقال:

« تَوَاتَرُ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ أَمِّ الْقُرْآنِ» (٢).

مع أن اللفظ عن أبي هريرة موقوفٌ يأخذ حكم الرفع كما أشار الحافظ ابن حجر فقال:

« وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ (٣) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ كَرَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ لَكِنْ زَادَ فِي آخِرِهِ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَظَاهِرُ سِيَاقِهِ أَنَّ ضَمِيرَ سَمِعْتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَيَكُونُ مَرْفُوعاً (٤) بِخِلَافِ رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ نَعَمْ قَوْلُهُ مَا أَسْمَعْنَا وَمَا أَخْفَى عَنَّا يُشْعِرُ بَأَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ مُتَلَقًى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَكُونُ

(١) برقم (٨٤١).

(٢) كذا في «جزء القراءة خلف الإمام» ص ٧.

(٣) والرواية في «المستخرج» (١٦٦٨).

(٤) لولا أن يحيى بن أبي الحجّاج لين الحديث.

لِلْجَمِيعِ حُكْمُ الرَّفْعِ»^(١).

وفائدة المبحث:

أن يُعلم مدى تدقيق علماء الحديث لحراسة الشريعة من أي داخل يُنسب إلى النبي ﷺ، وأن علماء الحديث لا يتركون شاذة ولا فاذة إلا فحصوها لئلا ينسب للشريعة ما ليس منها، ولتعلم الدنيا ماذا صنع المسلمون لحفظ شريعتهم.

وفائدة أخرى: بيان منزلة أهل الحديث وبالأخص أئمة العلل بين علماء الأمة في حياتهم لنصوص الشرع فهذا تاريخهم شاهد بما صنعوه، فله درهم كم لهم من مناقب في مثل هذا يطول بيانها، وما قدرهم كثير ممن يُنسبون إلى العلم حق قدرهم فضلاً عن تقدير عامة المسلمين لهم، هذا إن عرفوهم أصلاً، وإلى الله المشتكى، رحم الله أمواتهم وحفظ أحياءهم وبارك في جهودهم.

الحديث الثاني:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَعَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ التَّيْمِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي غَلَّابٍ، عَنْ حِطَّانٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، فِي الصَّلَاةِ وَالتَّشْهَدِ، فِيهِ:

«وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا». قَالَ: الصَّوَابُ عَنْ قَتَادَةَ، رِوَايَةُ هِشَامٍ، وَأَبِي عَوَانَةَ، وَسَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمْ، لَيْسَ فِيهِ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».

وَقَدْ رَوَاهُ مُعْتَمِرٌ، وَالثَّوْرِيُّ، عَنْ التَّيْمِيِّ، مِثْلَ حَدِيثِ

(١) «فتح الباري» (٢/ ٢٥٢).

جَرِير^(١)، وَرُوي عَنْ عُمَرَ بْنِ عَامِرٍ^(٢)، وَسَعِيدٍ^(٣).

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَإِنَّمَا أَرَادَ مُسْلِمٌ بِإِخْرَاجِ حَدِيثِ التَّيْمِيِّ تَبْيِينَ الْخِلَافِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى قِتَادَةٍ، لَا أَنَّهُ يُثَبِّتُهُ^(٤)، وَلَا يَنْقُطِعُ بِقَوْلِهِ عَنِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ خَالَفُوا التَّيْمِيَّ قَدَمَ حَدِيثِهِمْ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِهَذَا.

(١) يعني هؤلاء الجماعة: معتمر والثوري وجريير عن سليمان التيمي عن قتادة به بلفظ « وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا ».

(٢) يعني تابع سليمان التيمي على ذكر اللفظ أخرجه البزار (٣٠٦٠) وغيره من طريق سالم بن نوح عُمَرَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ قِتَادَةَ بِهِ وَلَكِنْ سَالِمُ بْنُ نُوحٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وقد قال الدارقطني في «التتبع» (٤٣): « روي عن عمر بن عامر عن قتادة متابعة التيمي وعمر ليس بالقوي تركه يحيى القطان وفي اجتماع أصحاب قتادة على خلاف التيمي دليل على وهمه والله أعلم ».

(٣) كلمة «سعيد» هنا كنت أظنها لأول وهلة مقحمة لا معنى لها، لكون سعيد بن أبي عروبة لم يتابع عمر بن عامر، بل خالفه، لكن حكى البيهقي في «القراءة خلف الإمام» ص ١٣١ عن أبي عليّ قال: « وَأَمَّا رِوَايَةُ سَالِمِ بْنِ نُوحٍ فَإِنَّهُ أَخْطَأَ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَامِرٍ كَمَا أَخْطَأَ عَلَى ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ لِأَنَّ حَدِيثَ سَعِيدٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَغَيْرُهُمْ، فَإِذَا جَاءَ هَؤُلَاءِ فَسَالِمُ بْنُ نُوحٍ دُونَهُمْ، وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الْحَافِظُ: سَالِمُ بْنُ نُوحٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ ».

(٤) وهذا اعتذار عن مسلم بما يخالف الواقع، فإن مسلم يصحح الحديث، وقد راجعه فيه أبو بكر بن أبي شيبة: « فَقَالَ مُسْلِمٌ: تُرِيدُ أَحْفَظَ مِنْ سُلَيْمَانَ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ يَعْنِي وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ فَقَالَ: لَمْ يَلَمْ تَضَعْهُ هَاهُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ »

التعليق

أخرج مسلم ^(١) عن أبي عوانة، عن قتادة، عن يونس بن جبير أبي غلاب، عن حطان بن عبد الله الرقاشي، قال: صليت مع أبي موسى الأشعري صلاة فلم كان عند القعدة قال رجل من القوم: أقرت الصلاة بالبر والزكاة؟ قال فلما قضى أبو موسى الصلاة وسلم انصرف فقال: أيكم القائل كلمة كذا وكذا؟ قال: فأرم القوم، ثم قال: أيكم القائل كلمة كذا وكذا؟ فأرم القوم، فقال: لعلك يا حطان قتلها؟ قال: ما قتلها، ولقد رهبت أن تبكعني بها فقال رجل من القوم: أنا قتلها، ولم أرد بها إلا الخير فقال أبو موسى: أما تعلمون كيف تقولون في صلاتكم؟ إن رسول الله ﷺ خطبنا فبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا. فقال: «إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم، فإذا كبر فكبروا، وإذا قال {غیر المغضوب عليهم ولا الضالين} [الفاتحة: ٧]، فقولوا: آمين، يوجبكم الله فإذا كبر ورَكَع فكبروا واركعوا، فإن الإمام يركع قبلكم، ويرفع قبلكم».

فقال رسول الله ﷺ: «فتلك بتلك وإذا قال: سمع الله لمن حمده. فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم... الحديث .

ثم روى الحديث من طرق عن هشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة ثم ساق أيضًا رواية جرير عن سليمان التيمي ثم قال ^(٢): كل هؤلاء ^(١) عن قتادة، في هذا

(١) برقم (٤٠٤).

(٢) أعني مسلمًا.

الإِسْنَادُ بِمِثْلِهِ وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ قَتَادَةَ مِنَ الزِّيَادَةِ « وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا ». .

فالتلخيص مع الإيضاح بزيادة :

أن قتادة اختلف عليه في هذا الحديث:

فرواه سليمان التيمي عن قتادة عن يونس بن جبير أبي غلاب عن حطان بن عبد الله عن أبي موسى مرفوعاً بذكر لفظة: « وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا »^(٢).

وخالفة جماعة من الثقات الأثبات:

هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة^(٣)، وهمام وأبو عوانة وأبان بن سعيد، وعبيدة^(٤)، ومعمرو وعدي بن أبي عمارة^(٥).

كلهم رَوَوْهُ عند قتادة بنفس الإسناد ولم يذكروا ما ذكر سليمان التيمي من قوله ﷺ: « وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا ».

والظاهر أنه تم الإعلال وأن رواية سليمان التيمي «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» تعتبر

(١) يعني بالإسناد السالف رَوَاهُ (التيمي وهشام وسعيد) عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ حِطَّانَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه به.

(٢) كما تقدم في رواية مسلم.

(٣) أخرجهما مسلم كما تقدم.

(٤) ذكر روايتهم البخاري في كتابه «القراءة خلف الإمام» رقم (١٦٣).

(٥) ذكر روايتهم الدارقطني في «العلل» (٧/ ٢٥٤).

شاذة، واعتذار المؤلف^(١) عن مسلم أنه أوردتها لا يثبتها غير الحقيقة كما تقدّم

بيانه، ورواية الجماعة عن قتادة بدونها كما نص على ذلك العلماء:

قال الدرقي: «وَالصَّوَابُ مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ سَعِيدٌ، وَهَشَامٌ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ، وَسُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ مِنَ الثَّقَاتِ، وَقَدْ زَادَ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا. وَلَعَلَّهُ شُبِّهَ عَلَيْهِ لِكَثْرَةِ مَنْ خَالَفَهُ مِنَ الثَّقَاتِ».

وقال في «السنن»^(٢) بعد ذكر رواية جماعة عن سليمان التيمي به:

« وَرَوَاهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ ، وَسَعِيدٌ ، وَشُعْبَةُ ، وَهَمَّامٌ ، وَأَبُو عَوَانَةَ ، وَأَبَانُ وَعَدِيُّ بْنُ أَبِي عَمَّارَةَ ، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ ، فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ : «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» ، وَهُمْ أَصْحَابُ قَتَادَةَ الْحِفَاطُ عَنْهُ ».

وقال أبو الفضل الشهيد^(٣):

«وَقَوْلُهُ وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا هُوَ عِنْدَنَا وَهُمْ مِنَ التَّيْمِيِّ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ لَمْ يَذْكُرْهُ الْحِفَاطُ مِنْ أَصْحَابِ قَتَادَةَ مِثْلَ سَعِيدٍ وَمَعْمَرٍ وَأَبِي عَوَانَةَ وَالنَّاسِ».

ومال البخاري^(١) إلى هذا الترجيح وقال:

(١) أبو مسعود الدمشقي.

(٢) في «السنن» (٢/ ١٢١).

(٣) في «علل الأحاديث في كتاب الصحيح» الحديث رقم (١١).

« وَلَمْ يَذْكُرْ سُلَيْمَانُ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ سَمَاعًا مِنْ قَتَادَةَ، وَلَا قَتَادَةَ مِنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ
 .»

قَالَ أَبُو دَاوُدَ:

« وَقَوْلُهُ: «فَأَنْصِتُوا» لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، لَمْ يَحِجْ بِهِ إِلَّا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ فِي هَذَا
 الْحَدِيثِ »^(٢).

وَقَالَ الْبَزَارُ:^(٣)

«رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ: وَإِذَا
 قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا إِلَّا التَّيْمِيُّ».

ونقل البيهقي^(٤) عن الحاكم قال: «سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الْحَافِظَ يَقُولُ: خَالَفَ جَرِيرٌ
 عَنِ التَّيْمِيِّ، أَصْحَابَ قَتَادَةَ كُلَّهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ قَتَادَةَ رِوَايَةُ
 هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ وَهَمَّامٍ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَأَبِي عَوَانَةَ،
 وَالْحُجَّاجِ بْنِ الْحُجَّاجِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ عَلَى رِوَايَتِهِمْ، يَعْنِي دُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ».

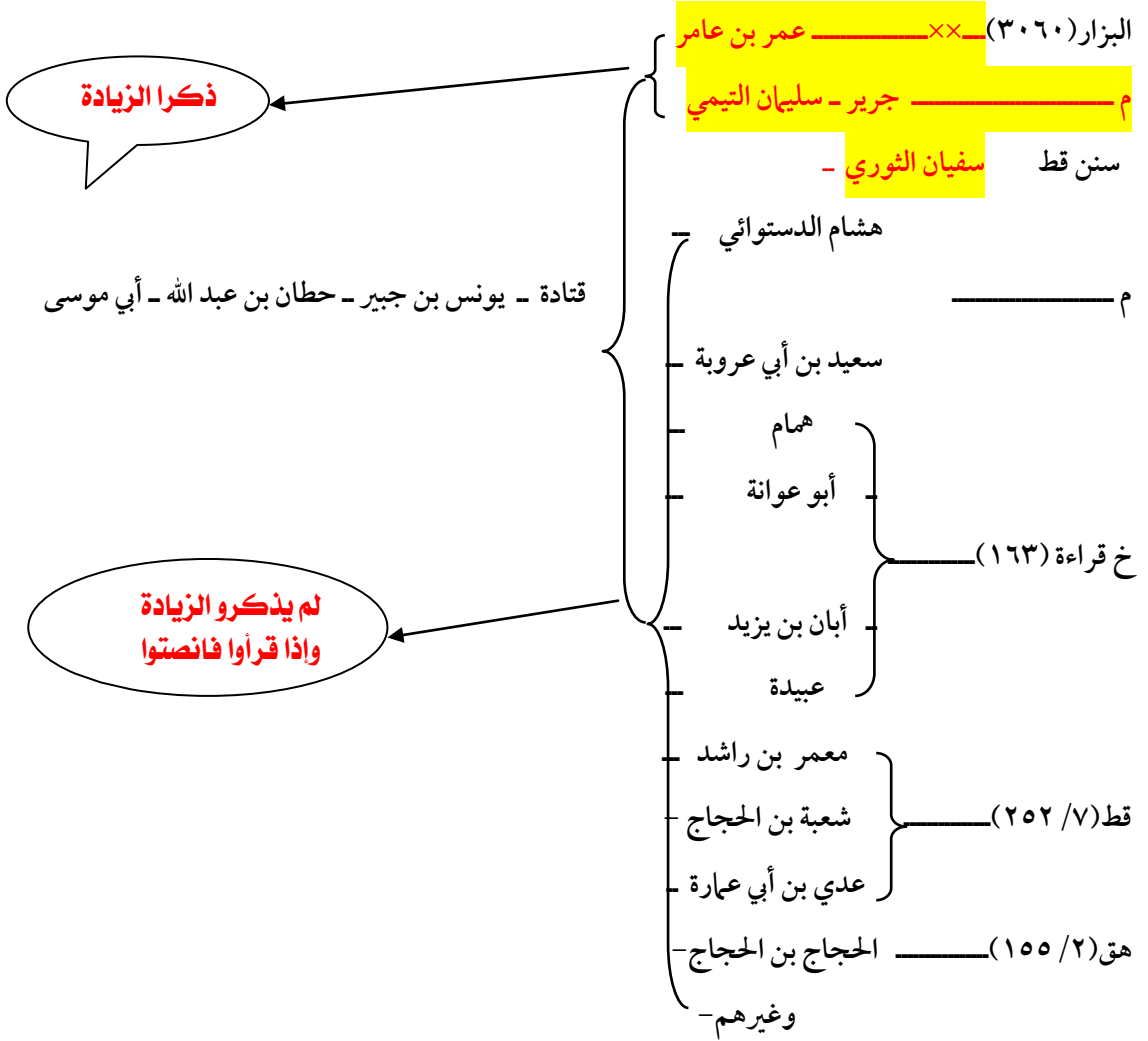
وهذه خريطة تبين علة الحديث:

(١) في «جزء القراءة خلف الإمام» عقب (١٦٣).

(٢) سنن أبي داود (٩٧٣).

(٣) في «البحر الزخار» (٣٠٥٩).

(٤) في «السنن الكبرى» (٢/٢٢٢).



وهناك شواهد لهذا اللفظ لا يصح منها شيء:

من هذه الأحاديث: ما رواه أبو خالد، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن

أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» بِهَذَا الْحَبَرِ زَادَ «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»^(١).

وقال البخاري^(٢) بعد أن ذكر الخلاف في إسناده على ابن عجلان: «وَلَا يُعْرَفُ هَذَا مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِ أَبِي خَالِدٍ الْأَخْمَرِ قَالَ أَحْمَدُ: أَرَاهُ كَانَ يُدَلِّسُ».

وقال النسائي: «لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا تَابَعَ ابْنَ عَجْلَانَ، عَلَى قَوْلِهِ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».
قَالَ أَبُو دَاوُدَ^(٣): «وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ الْوَهْمُ عِنْدَنَا مِنْ أَبِي خَالِدٍ».

وقال البزار^(٤): «هَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ فَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا إِلَّا ابْنَ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدٍ إِلَّا أَبُو خَالِدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ وَقَدْ خَالَفَهُمَا اللَّيْثُ».

وقال أبو حاتم: «لَيْسَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِالْمُحْفُوظِ، وَهُوَ مِنْ تَخَالِيطِ ابْنِ عَجْلَانَ
»^(٥).

وقال الدوري: «سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ فِي حَدِيثِ أَبِي خَالِدٍ الْأَخْمَرِ حَدِيثُ بَن

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩٩٥) وغيره .

(٢) عقب إخراجه في «القراءة خلف الإمام» (١٦٣).

(٣) عقب الرواية (٦٠٤).

(٤) في «البحر الزخار» (٨٨٩٨).

(٥) برقم (٤٦٥).

عجلان إذا قرأ فأنصتوا قال ليس بشيء ولم يثبتهُ ووهنه»^(١).

وقال الدارقطني^(٢): بعد ذكر الخلاف في أسانيده: «هذا الكلام ليس بمحفوظ في هذا الحديث».

وقد جمع أزمّة ما في الحديث الإمام ابن خزيمة^(٣) أحسن جمع، فقال: «هذا خبرٌ ذكر قولُه: «وإذا قرأ فأنصتوا» فيه وهم».

وقد روى الليث بن سعد وهو عالم أهل مضر وفتيهم أحد علماء أهل زمانه غير مدافع صاحب حفظ وإنقاذ وكتاب صحيح: هذا الخبر عن ابن عجلان، فذكر الرواية التي ذكرها البخاري^(٤) وليس في شيء منها: «وإذا قرأ فأنصتوا».

قال ابن خزيمة: قال محمد بن يحيى الذهلي رحمه الله: «خبر الليث أصح متناً من رواية أبي خالد يعني عن ابن عجلان ليس في هذه القصة عن النبي ﷺ: «وإذا قرأ فأنصتوا» بمحفوظ، لأن الأخبار متواترة عن أبي هريرة بالأسانيد الصحيحة الثابتة المتصلة بهذه القصة ليس في شيء منها: «وإذا قرأ فأنصتوا» إلا خبر أبي خالد ومن لا يعتد أهل الحديث بروايته».

ثم رواها ابن خزيمة من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي

(١) «تاريخ يحيى بن معين» رواية الدوري (٢٢٣٦).

(٢) في «العلل» (٨/ ١٨٧).

(٣) فيما حكاه عنه البيهقي في كتابه «القراءة خلف الإمام» ص ١٣٢.

(٤) يعني في «القراءة خلف الإمام» (١٦٣).

هُرَيْرَةٌ، وَمِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ وَهِيَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمِنْ حَدِيثِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ وَأَبِي عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ وَأَبِي يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» أَهْ كَلَامُ ابْنِ خَزِيمَةَ.

والخلاصة: أن لفظة «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» المحفوظ في حديث أبي موسى

بدونها، واعتذار المؤلف عن مسلم بأنه إنما أراد بروايته لها تبين الخلاف في الحديث على قَتَادَةَ، لا أنه يُثَبِّتُهُ ليس بوجيه بل بخلاف نص كلام مسلم نفسه في صحيحه، وشاهده حديث أبي هريرة اضطرب ابن عجلان فيه، فلم يُثَبِّتْهُ العلماء كما تقدم، وروى عن أنس بن مالك وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، والأولى عدم تسويد الصفحات بتخريجها، وقد بين نكارتها البيهقي رحمه الله^(١) وبالله التوفيق.

الحديث الثالث:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ^(٢): وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ

(١) انظر كتاب «القراءة خلف الإمام» ص ١٣٥، و١٣٦.

(٢) الدارقطني في «التبعية» (٢٥) انتقد الحديث على البخاري ومسلم، ولكن ليس بهذه الألفاظ التي حكاها المؤلف عنه.

نَهَيْكَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: « فِي الْعَبْدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ، أَنَّهُ يُسْتَسْعَى ».

وتابعه البخاري فأخرجه من حديث جرير بن حازم، عن قتادة، وفيه ذكر السَّعَايَةِ. ^(١) والصَّوَابُ حَدِيثُ شُعْبَةَ، وَهَشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، لَيْسَ فِيهِ السَّعَايَةُ. ^(٢) وَرَوَاهُ هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، فَجَعَلَ السَّعَايَةَ مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ مَفْصُولًا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ. ^(٣)

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: حَدِيثُ هَمَّامٍ حَسَنٌ، وَعِنْدِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعِ لِلْبُخَارِيِّ، وَلَا لِمُسْلِمٍ أَيْضًا، وَلَوْ وَقَعَ لِهَذَا لِحُكْمِ بَقَوْلِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ، وَذَكَرَ أَنَّ شُعْبَةَ اخْتَصَرَهُ. ^(٤) وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَهَشَامٍ مُخْتَصَرًا، ^(١) وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٥٢٦) وكذا مسلم (١٥٠٣) من طريق جرير بن حازم، سمعت قتادة، قال: حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهَيْكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ عَبْدٍ».

فأين ذكر السقاية في الحديث؟

(٢) ونص كلامه في «التتبع»: «روى هذا الحديث شعبة وهشام وهما أثبت من روى عن قتادة ولم يذكر في الحديث الاستسعاء».

(٣) ونص كلام الدارقطني في «التتبع»: «ووافقهما همام وفصل الاستسعاء من الحديث، فجعله من رواية قتادة وقوله، لا من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قاله المقرئ عن همام».

(٤) برقم (٢٥٢٧).

عُرُوبَةً، وفيه ذِكْرُ السَّعَايَةِ^(٢). وَقَالَ الْبُخَارِيُّ، فِي عَقَبِ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ:
تَابَعُهُ الْحَجَّاجُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَأَبَانُ بْنُ يَزِيدٍ الْعَطَّارِ، وَمُوسَى {بْنِ خَلْفٍ}^(٣)، تَابَعُوا
ابْنَ أَبِي عُرُوبَةَ^(٤).

وجرير بن حازم، أَيْضًا تَابَعَهُ^(٥).

وَأَيُّوبُ بْنُ خُوْطٍ، تَابَعَهُ عَنْ قَتَادَةَ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ ذَكَرُوا الْإِسْتِعْسَاءَ. وَابْنُ خُوْطٍ، ضَعِيفٌ^(٦).

التوضيح

(١) أما رواية مسلم فبرقم (١٥٠٢) ولفظها: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ: «يُضْمَنُ». وأما مسلم فلم يرو رواية هشام وإنما روى رواية شعبة وجرير وسعيد ابن أبي عروبة فقط فيما رأيت، وإنما روى رواية هشام أبو داود (٣٩٣٦) ولفظها: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ عَتَقَ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ».

(٢) سيأتي لفظها.

(٣) في الأصل «بْنُ أَبَانَ» وهي خطأ قطعاً لا أدري ما سببه.

(٤) نص كلام البخاري: «تَابَعَهُ حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ، وَأَبَانُ، وَمُوسَى بْنُ خَلْفٍ، عَنْ قَتَادَةَ اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ» أهد. قلت «محمد»: هي عند مسلم ولفظها: «فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ: «يُضْمَنُ»».

(٥) أخرجها مسلم وأبو عوانة (٤٧٥٩) بلفظ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيبًا فِي مَمْلُوكٍ، وَكَانَ لَهُ مِنْ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قَدْرَ ثَمَنِهِ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ، فَأَعْتَقَ مِنْ مَالِهِ، وَإِلَّا اسْتَسْعَى غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ».

(٦) بل متروك.

الحديث أخرجه مسلم^(١) عَنِ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّاهُ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

ومعنى الحديث: أنه إذا كان المملوك عبداً أو أمة مشتركاً بين شخصين وأعتق أحدهما نصيبه منه، سواء كان نصفه أو أكثر أو أقل، فإن عليه أن يشتري بقية العبد من شريكه، ويأخذ ثمن ذلك من مال العبد إن كان له مال، فإن لم يكن قوم المملوك، أي سئل أهل الخبرة عن ثمنه، ثم جعلت له قيمة مثله، وهو معنى قوله: «قيمة عدل» أي قيمة مناسبة له، وهي ثمن أمثاله، ثم استسعي غير مشقوق عليه: أي ثم كُلف المملوك بالعمل في صناعة أو زراعة أو نحوها حتى يجمع المال الكافي لتحرير بقيته، وتخليص رقبتة من الرق، ودفع القيمة العادلة للشريك حتى يتم عتقه كله.

أي إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد فإن على ذلك العبد إذا كان غنياً أن يشتري ما تبقى منه لسيده الآخر من ماله الخاص، ويعتق نفسه، يسعى في ذلك غير مشقوق عليه^(٢).

فلا استسعاء: أن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل قيمة نصيب الشريك، ولا يكلفه ما يشق عليه، ولا يستغلي عليه في الثمن.

(١) برقم (١٥٠٣) وأخرجه البخاري (٢٥٢٧) أيضاً من نفس الطريق.

(٢) «منار القاري» شرح مختصر صحيح البخاري (٣/ ٣٧٩).

ومن لم يصحح الحديث من أهل العلم (١) يرى: إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَرِمَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ، وَعَتَقَ الْعَبْدُ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ مَا عَتَقَ وَلَا يُسْتَسْعَى، وَأَخَذُوا بِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ.

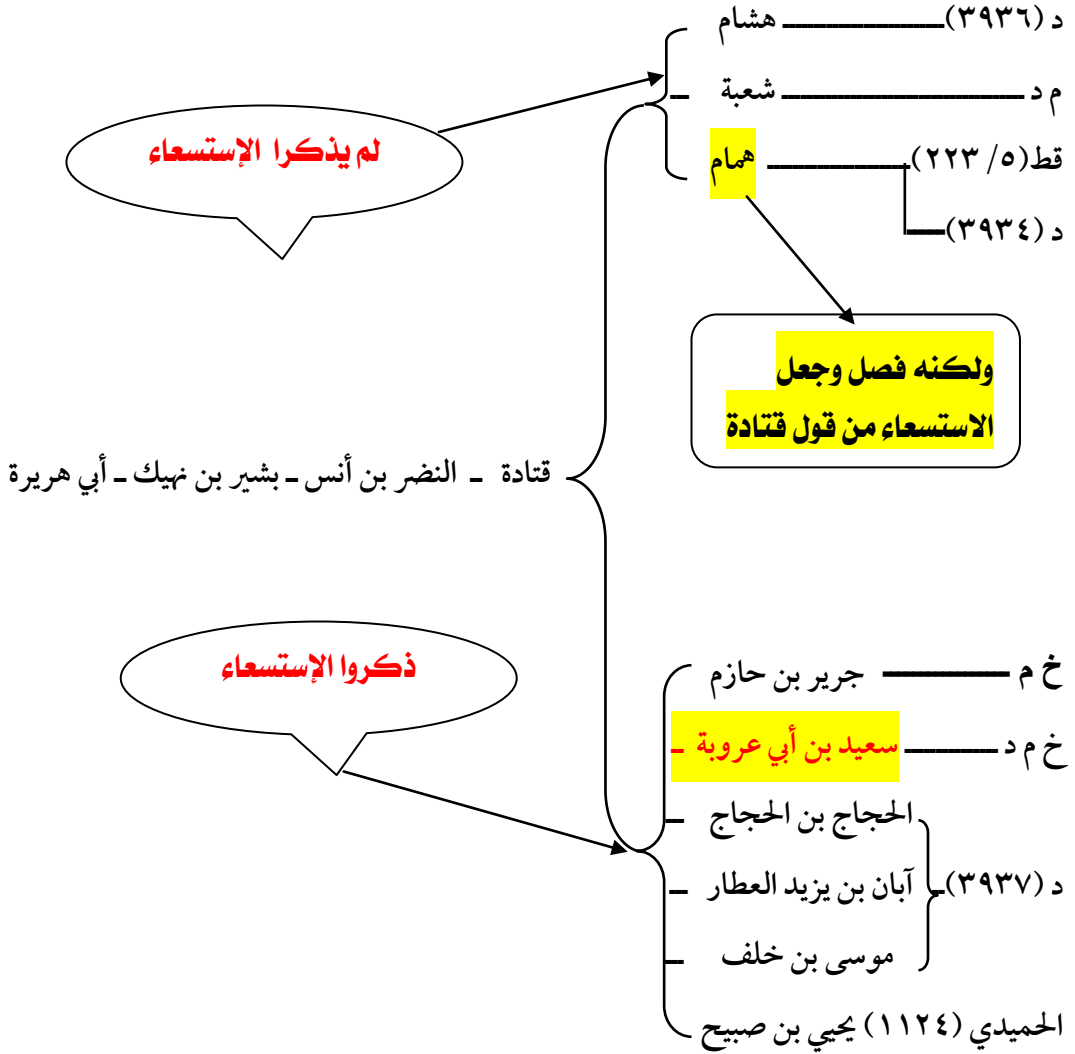
والذي يصحح حديث الباب عن أبي هريرة يعمل به، ففيه زيادة عن حديث ابن عمر، وليس فيه ما ينافي حديث أبي هريرة في حالة صحته (٢) رضي الله عنهما.

(١) حكاه عنهم الترمذي عقب حديث (١٣٤٨).

(٢) الذي أخرجه البخاري (٢٤٩١) ومسلم (١٥٠١) واللفظ له عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُومَ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

والذي يصحح حديث الباب عن أبي هريرة يعمل به، لزيادة فيه عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما

وهذا تصوير خريطته للتوضيح:



وشرح تغليط الدارقطني وجواب أبي مسعود رحمهما الله:

أن الحديث رواه هشام الدستوائي وشعبة بن الحجاج وهمام (ثلاثتهم) عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة مرفوعاً بغير ذكر الاستسعاء.

وخالفهم جماعة من الرواة: جرير بن حازم، وسعيد بن أبي عروبة، والحجاج بن الحجاج، وأبان بن يزيد العطار، ويحيى بن صبيح، وموسى بن خلف فرووه (ستتهم) بذكر الاستسعاء^(١).

فالدارقطني والشافعي^(٢) وغيرهما يرون تصويب رواية شعبة وهشام وهمام، فقدموا روايتهم لكون هشام وشعبة أحفظ وأثبت الناس في قتادة، وأما مسلم فروى الوجهين في صحيحه مشيراً إلى كون الاستسعاء زيادة ثقة مقبولة ولا إعلال يقدح، لا سيما وقد رواه بذكر الاستسعاء جماعة ذكرهم البخاري عقب روايته لحديث جرير مشيراً أيضاً إلى تقوية روايتهم بذكر الاستسعاء، وقد روى البخاري في «الصحيح» رواية سعيد وجرير.

لكن الذي عكّر على هذا أن هماماً روى الحديث عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، أن رجلاً أعتق شقصاً من مملوك «فأجاز النبي

(١) انظر صحيح مسلم وسنن أبي داود، وذكر بعضهم البخاري عقب روايته له.

(٢) فيما حكاه عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ٤٧٥).

عَلَيْهِ عِتْقُهُ وَغَرَمَهُ بِقِيَّةِ ثَمَنِهِ» (١).

قَالَ قَتَادَةُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ.

فأظهرت تلك الرواية أن ذكر الاستسعاء في الحديث هو من قول قتادة لا من قول النبي ﷺ.

وقد احتفى المؤلف بهذه الرواية فقال: «حَدِيثُ هَمَّامٍ حَسَنٌ، وَعِنْدِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ لِلْبُخَارِيِّ، وَلَا لِمُسْلِمٍ أَيْضًا، وَلَوْ وَقَعَ لَهَا لَحَكَمًا بِقَوْلِهِ».

وقال الدارقطني عقب روايته تلك (٢): «سَمِعْتُ النَّيْسَابُورِيَّ يَقُولُ: مَا أَحْسَنَ مَا رَوَاهُ هَمَّامٌ وَضَبَطَهُ، وَفَصَلَ بَيْنَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ قَوْلِ قَتَادَةَ.

وقال الحاكم (٣) حَدِيثُ الْعِتْقِ ثَابِتٌ صَحِيحٌ وَذَكَرَ الْإِسْتِسْعَاءَ فِيهِ مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ، وَقَدْ وَهَمَ مِنْ أَدْرَجِهِ فِي كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَشْهَدُ بِصَحَّةِ ذَلِكَ... ثم ذكر رواية همام التي فيها أنه من فتيا قتادة ثم قال: «فَهَذَا أَظْهَرُ مِنَ الْأَوَّلِ، أَنَّ الْقَوْلَ الزَّائِدَ الْمُبَيِّنَ الْمُمَيِّزَ، وَقَدْ مَيَّزَ هَمَّامٌ، وَهُوَ ثَبُتٌ» أَهـ

والمقصود: أن الدارقطني والشافعي يريان ترجيح الرواية بعدم ذكر الاستسعاء، والمؤلف في جوابه والبخاري ومسلم وغيرهم يرون تصحيحها، ووجهتهم أقرب للصواب، والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٣٤) والبيهقي (١٠ / ٤٧٧).

(٢) في «السنن» (٥ / ٢٢٣) والبيهقي (١٠ / ٤٧٧).

(٣) في «معرفة علوم الحديث» ص ٤١.

وأما تفصيل همام عقب روايته فيُحمل على أنه ذكر الاستسعاء مرة من رأيه فلم يرفع ذلك إلى النبي ﷺ فلا إشكال.

وأما قول الدارقطني^(١): «رَوَاهُ هَمَّامٌ فَجَعَلَ الْإِسْتِسْعَاءَ مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ، وَفَصَلَهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، فَجَعَلَ الْإِسْتِسْعَاءَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَحْسَبُهُمَا وَهَمَّا فِيهِ لِمُخَالَفَةِ شُعْبَةَ، وَهَشَامٍ، وَهَمَّامٍ^(٢) إِيَّاهُمَا».

فالجواب عليه: أن ابن أبي عروبة وجرير لم ينفردا به، بل تابعهما ستة أنفس تقدم ذكرهم وكلهم ثقات سوى موسى بن خلف فصدوق، وأشار إليهم البخاري واستأنس المؤلف بنقله كلامه رحمه الله هنا فحكاه عنه^(٣)، والله أعلم.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر نور الله قبره كلامًا متينًا في مناقشة الجواب على إعلال سنده والكلام على متنه، أرجو إن نقلته بتمامه أن يزيل اللبس تمامًا قال في تعليقه على جعله من قول قتادة وكلام العلماء في ذلك:

«جَزَمَ هُوَ لَا بِأَنَّهُ مُدْرَجٌ، وَأَبَى ذَلِكَ آخَرُونَ مِنْهُمْ صَاحِبَا الصَّحِيحِ فَصَحَّحَا كَوْنِ الْجَمِيعِ مَرْفُوعًا، وَهُوَ الَّذِي رَجَحَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَجَمَاعَةٌ، لِأَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرُوبَةَ أَعْرَفُ بِحَدِيثِ قَتَادَةَ لِكَثْرَةِ مُلَازِمَتِهِ لَهُ وَكَثْرَةِ أَخْذِهِ عَنْهُ مِنْ هَمَّامٍ وَغَيْرِهِ

(١) في «السنن» (٢٢٠ / ٥) عقب روايته لحديث شعبة.

(٢) ذكر همامًا لأنه في روايته المتقدمة المرفوعة لم يذكر فيها الاستسعاء فتابعهما، لكن خالفهما فيما فصل فيه بين قول قتادة وقول النبي ﷺ.

(٣) والغريب أن الدارقطني نفسه ذكر هذه المتابعات في «العلل» (١٠ / ٣١٦)!

وَهَشَامٌ وَشُعْبَةُ وَإِنْ كَانَا أَحْفَظَ مِنْ سَعِيدٍ لَكِنَّهُمَا لَمْ يُنَافِيَا مَا رَوَاهُ وَإِنَّمَا اقْتَصَرَا مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى بَعْضِهِ وَلَيْسَ الْمَجْلِسُ مُتَّحِدًا حَتَّى يُتَوَقَّفَ فِي زِيَادَةِ سَعِيدٍ، فَإِنْ مُلَازِمَةً سَعِيدٍ لِقِتَادَةَ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْهُمَا فَسَمِعَ مِنْهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ غَيْرُهُ، وَهَذَا كُلُّهُ لَوْ انْفَرَدَ، وَسَعِيدٌ لَمْ يَنْفَرِدْ، وَقَدْ قَالَ النَّسَائِيُّ فِي حَدِيثِ أَبِي قِتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ فِي هَذَا الْبَابِ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ عَلَى قِتَادَةَ هَشَامٌ وَسَعِيدٌ أَثْبَتُ فِي قِتَادَةَ مِنْ هَمَّامٍ .

وَمَا أَعْلَلَ بِهِ حَدِيثُ سَعِيدٍ مِنْ كَوْنِهِ اخْتَلَطَ أَوْ تَفَرَّدَ بِهِ مَرْدُودٌ لِأَنَّهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ كَزَيْدُ بْنُ زُرَيْعٍ وَوَأَفَقَهُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ وَآخَرُونَ مَعَهُمْ لَا نُطِيلُ بِذِكْرِهِمْ وَهَمَّامٌ هُوَ الَّذِي انْفَرَدَ بِالتَّفْصِيلِ، وَهُوَ الَّذِي خَالَفَ الْجَمِيعَ فِي الْقَدْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَى رَفْعِهِ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ وَاقِعَةً عَيْنٍ، وَهُمْ جَعَلُوهُ حُكْمًا عَامًّا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَضِطُّهُ كَمَا يَنْبَغِي .

وَالْعَجَبُ مِمَّنْ طَعَنَ فِي رَفْعِ الْإِسْتِسْعَاءِ بِكَوْنِ هَمَّامٍ جَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ قِتَادَةَ وَلَمْ يَطْعَنَ فِيمَا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الْإِسْتِسْعَاءِ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي الْبَابِ الْمَاضِي «وَالْأَفْقَدُ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» بِكَوْنِ أَيُّوبَ جَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ نَافِعٍ^(١) كَمَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فَفَصَّلَ قَوْلَ نَافِعٍ مِنَ الْحَدِيثِ وَمَيَّزَهُ كَمَا صَنَعَ هَمَّامٌ سِوَاءَ فَلَمْ يَجْعَلُوهُ مُدْرَجًا كَمَا

(١) فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (٢٤٩١) قَالَ رَاوِيهِ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ: لَا أَذْرِي قَوْلَهُ: عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ، قَوْلٌ مِنْ نَافِعٍ أَوْ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (١٥٠١) وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فَإِنَّهُمَا ذَكَرَا هَذَا الْحَرْفَ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَا: لَا نَذْرِي أَهْوَى شَيْءٍ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ قَالَ نَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

جَعَلُوا حَدِيثَ هَمَّامٍ مُدْرَجًا، مَعَ كَوْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
وَافِقَ أَيُّوبَ فِي ذَلِكَ ^(١)، وَهَمَّامٌ لَمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ وَقَدْ جَزَمَ بِكَوْنِ حَدِيثِ نَافِعٍ مُدْرَجًا
مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ وَآخَرُونَ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحَانِ مَرْفُوعَانِ وَفَاقًا لِعَمَلِ صَاحِبِي الصَّحِيحِ.
وَقَالَ بَنُ الْمَوَاقِ: «وَالْإِنْصَافُ أَنْ لَا نُوهِمَ الْجَمَاعَةَ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ
يَكُونَ سَمِعَ قَتَادَةَ يُفْتِي بِهِ فَلَيْسَ بَيْنَ مُحَدِّثِهِ بِهِ مَرَّةً وَفُتْيَاهُ بِهِ أُخْرَى مُنَافَاةً..» ثم قال
الحافظ:

قلت: «وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ أَفْتَى
بِذَلِكَ ^(٢)».

وَالْجُمُعُ بَيْنَ حَدِيثِي ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ مُمَكِّنٌ بِخِلَافِ مَا جَزَمَ بِهِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ.
قَالَ بَنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: حَسْبُكَ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ فَإِنَّهُ أَعْلَى دَرَجَاتِ
الصَّحِيحِ وَالَّذِينَ لَمْ يَقُولُوا بِالْإِسْتِسْعَاءِ تَعَلَّلُوا فِي تَضْعِيفِهِ بِتَعْلِيلَاتٍ لَا يُمَكِّنُهُمُ
الْوَفَاءُ بِمِثْلِهَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَحْتَاجُونَ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ فِيهَا بِأَحَادِيثٍ يَرُدُّ عَلَيْهَا

(١) أي يحيى بن سعيد وفاق أيوب على جعل قوله «وَلَا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» من كلام نافع في
حديث ابن عمر السالف.

(٢) فقال البيهقي عقب رواية همّام في «السنن الكبرى» (٤٧٧/١٠) وَفِيمَا بَلَغَنِي عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ
الْحَطَّابِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ الْمُنْذِرِ صَاحِبِ الْخِلَافِيَّاتِ قَالَ: هَذَا الْكَلَامُ مِنْ فُتْيَا قَتَادَةَ،
لَيْسَ مِنْ مَتْنِ الْحَدِيثِ.

مِثْلُ تِلْكَ التَّعْلِيلَاتِ وَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ خَشِيَ مِنَ الطَّعْنِ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ فَأَشَارَ إِلَى ثُبُوتِهَا بِإِشَارَاتٍ خَفِيَّةٍ كَعَادَتِهِ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ عَنْهُ وَهُوَ مِنْ أَثَبَتِ النَّاسِ فِيهِ وَسَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَافِ ثُمَّ اسْتَظْهَرَ لَهُ بِرِوَايَةِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ بِمُتَابَعَتِهِ لِيَنْفِي عَنْهُ التَّفَرُّدَ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ غَيْرَهُمَا تَابَعَهُمَا ثُمَّ قَالَ: اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ.

وَكَأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ وَهُوَ أَنَّ شُعْبَةَ أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ فَكَيْفَ لَمْ يَذْكُرِ الْإِسْتِسْعَاءَ فَأَجَابَ بِأَنَّ هَذَا لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ ضَعْفًا لِأَنَّهُ أُوْرَدَهُ مُحْتَصَرًا وَغَيْرُهُ سَاقَهُ بِتَمَامِهِ وَالْعَدَدُ الْكَثِيرُ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

والخلاصة: أن الحديث صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه والحمد لله رب العالمين.

الحديث الرابع:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَخْرَجَ عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ، عَنْ حُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ، وَلَا يَوْمَهَا بِصِيَامٍ».

(١) وقد علق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله في حاشية «التتبع» حديث (٢٥) محتفياً بكلام

الحافظ هذا فقال: «فجزى الله الحافظ خيراً، وبها قرره أخذ، فإنه ما ترك مجالاً للطاعنين في الاستسعاء، والله أعلم» أهـ.

فرحم الله الشيخ مقبل والدارقطني وأبا مسعود الدمشقي والحافظ ابن حجر وبقية علماء المسلمين، فكم لهم من حق مهدر بين الناس، ولا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا أهل الفضل!

قَالَ: وَهَذَا وَهُمْ فِيهِ حُسَيْنٌ عَلَى زَائِدَةٍ.

وخالفه معاوية بن عمرو، قَالَ فِيهِ: عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ مَرْسَلًا إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ ذَلِكَ أَيُّوبُ^(١)،
وَابْنُ عَوْنٍ^(٢)، وَهَشَامٌ^(٣)، وَيُونُسُ^(٤).

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَحُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ مِنَ الْأَثْبَاتِ الْحَفَاطِ^(٥).

وَقَوْلُ مَعَاوِيَةَ، عَنْ زَائِدَةٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ،
مِمَّا يَقْوِي حَدِيثَ حُسَيْنٍ.

وَحَدِيثُ الصَّوْمِ، فَلَهُ أَصْلٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَالبُخَارِيُّ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) وروايته عند عبد الرزاق (٧٨٠٣).

(٢) وروايته عند ابن سعد في «طبقاته الكبرى» (٦٣/٤).

(٣) من رواية معاوية بن عمرو عن زائدة عن هشام ذكرها الدارقطني في «العلل» (١٢٨ / ٨).

(٤) لم أقف على رواية يونس مسنده، لكن المؤلف هكذا عزا ذكرها للدارقطني.

(٥) قال الدارقطني في «التتبع» (٢٢) عقبه: «لا يصح عن أبي هريرة وإنما رواه ابن سيرين عن أبي

الدرداء في قصة طويلة لسلمان وأبي الدرداء ورواه أبو هشام وغيرهما كذلك».

وكل من قال فيه عن أبي هريرة وإنما رواه ابن سيرين، قيل ذلك عن عوف وقيل عن ابن عيينة عن

أيوب ولا يصح عنهما».

(٦) رواية معاوية بن عمرو - على ما ذكر الدارقطني في «العلل» - عَنْ زَائِدَةٍ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

سِيرِينَ، أَنَّ سَلْمَانَ زَارَ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ: «نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.
وَهَذَا مَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ لَهُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ مُسْلِمٌ
إِخْرَاجَ حَدِيثِ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ لِكَثَرِ طُرُقِ الْحَدِيثِ.

التوضيح

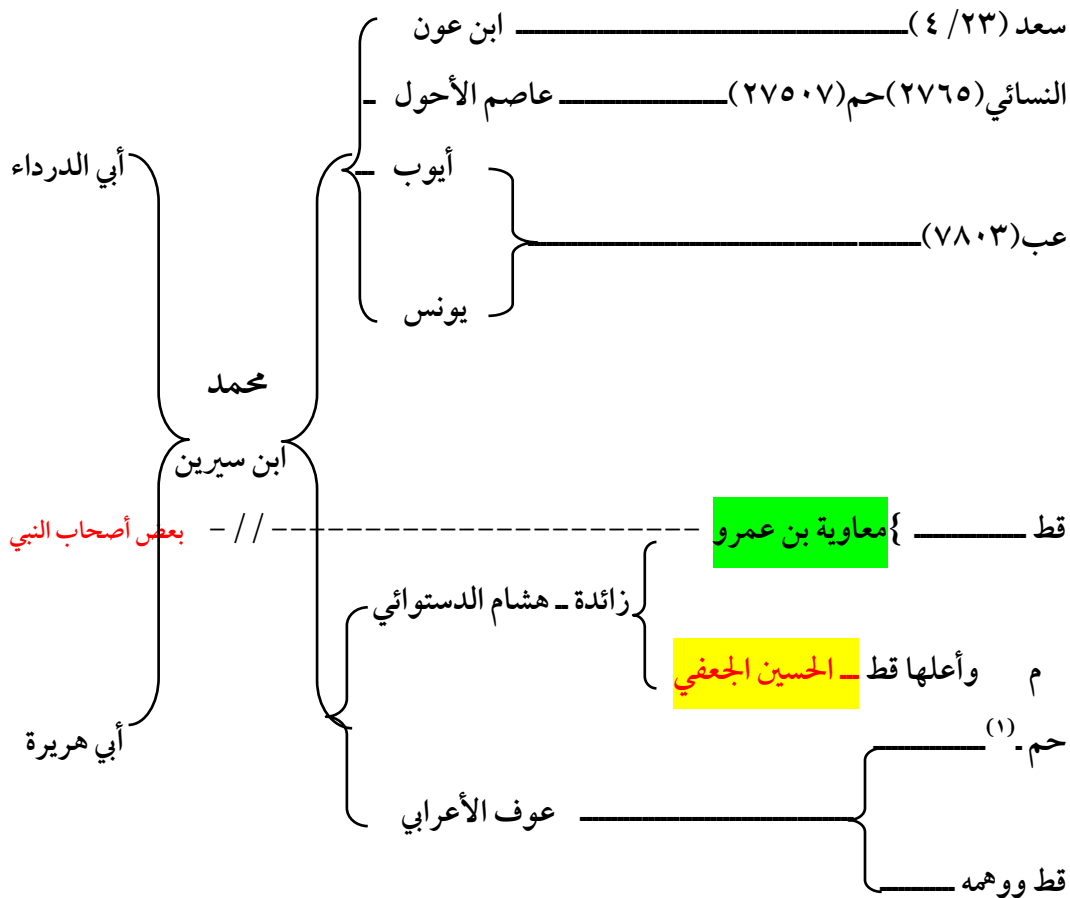
أخرجه مسلم ^(١) عن أبي كريبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ يَعْنِي الْجُعْفِيَّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ
هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ
الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ». ^(٢)

(١) برقم (١١٤٤).

(٢) والغريب أن الحاكم أخرج الحديث في «المستدرک» (١/ ٤٥٥) من هذا الطريق وقال: «صَحِيحٌ

عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُجَرِّجَاهُ!»

وهذه خريطة تبين الخلاف في أسانيد الحديث:



(١) إنها رواه أحمد عن عوف به بمتن آخر سيأتي.

شرح كلام الدارقطني والمؤلف مع توضيح علّة الحديث:

هذا الحديث رواه ابن عون، ويونس، وأيوب السخيتاني، وعاصم الأحول^(١) واللفظ لأيوب عن ابن سيرين قال: كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يُحِبِّي لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، وَيَصُومُ يَوْمَهَا، وَأَتَاهُ سَلْمَانُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَخَى بَيْنَهُمَا، فَنَامَ عِنْدَهُ، فَأَرَادَ أَبُو الدَّرْدَاءِ أَنْ يَقُومَ لَيْلَتَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ سَلْمَانُ، فَلَمْ يَدْعُهُ حَتَّى نَامَ وَأَفْطَرَ قَالَ: فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عُوِمِرُ سَلْمَانُ أَعْلَمُ مِنْكَ لَا تَخْصُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ، وَلَا يَوْمَهَا بِصِيَامٍ».

ورواه هشام الدستوائي من رواية زائدة عنه، واختلف على زائدة:

فرواه الحسين الجعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة به وخالفه معاوية بن عمرو فرواه عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي الدرداء كرواية الجماعة، فوهم العلماء الحسين الجعفي في روايته تلك وحق لهم.

إلا أن المؤلف (أبا مسعود الدمشقي) يميل إلى تصحيح روايته حينما علق عليها فقال: «حُسَيْنُ الْجُعْفِيِّ مِنَ الْأَثْبَاتِ الْحَفَاطِ» فأبعد!

فإن الحسين الجعفي وإن كان أقوى من معاوية بن عمرو شيئاً ما، إلا أنه خالف أقران شيوخه الثقات الأثبات الذين جعلوا الحديث عن ابن سيرين

(١) ورواية عاصم أخرجه أحمد (٢٧٥٠٧) ورواية ابن عون ويونس وأيوب تقدمت.

عن أبي الدرداء به . هكذا منقطعاً^(١).

ثم الثقات فحول علماء العلل خالفوا المؤلف في ترجيحه:

فها هو قول الدارقطني هنا، وفي «التتبع» تقدم ذكره، وقال في «العلل»^(٢) :
 «يُرويه عَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
 وَتَابَعَهُ حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
 عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكِلَاهُمَا وَهُمْ.»
 وَأَمَّا حَدِيثُ عَوْفٍ، فَأَلَوْهُمْ فِيهِ مِنْهُ عَلَى ابْنِ سِيرِينَ^(٣).

(١) فإن ابن سيرين لم يسمع من أبي الدرداء فقد حكى العلائي في «جامع التحصيل» ص ٦٨٣ عن أبي حاتم قال: «ولا أظنه سمع من أبي الدرداء ذلك بالشام وهذا بالبصرة». بل حكى ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٦٧٩) عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: «لَمْ يَسْمَعْ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ فِي كُلِّهَا نُبْتُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ».

وابن عباس توفي بعد أبي الدرداء بأربعة وثلاثين سنة. وسيأتي مزيد.

(٢) «العلل» (١٢٨ / ٨).

(٣) لم أقف على رواية عوف هذه مسندة، وإنما نسب الدارقطني الوهم فيها إلى عوف لكونه خالف من هم أوثق منه كابن عون وأيوب، وقد قال مسلم في مقدمة «صحيحه» (١ / ٥): «إِذَا وَارَزَتْ بَيْنَ الْأَقْرَانِ كَابْنِ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ، مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، وَأَشْعَثَ الْحُمْرَانِيَّ، وَهُمَا صَاحِبَا الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، كَمَا أَنَّ ابْنَ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبُؤْنَ بَيْنَهُمَا، وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ فِي كَمَالِ الْفَضْلِ، وَصِحَّةِ النَّقْلِ، وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ، وَأَشْعَثٌ غَيْرَ مَدْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقِ

وَأَمَّا حَدِيثُ هِشَامٍ، فَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ حُسَيْنٍ الْجَعْفِيِّ عَلَى زَائِدَةَ، لِأَنَّ زَائِدَةَ مِنَ الْأَثْبَاتِ لَا يَحْتَمِلُ هَذَا^(١).

وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَائِدَةَ عَلَى الصَّوَابِ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، أَنَّ سَلْمَانَ زَارَ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ...

ثم قال (الدارقطني):

« الصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرِهِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَهُوَ الصَّوَابُ » أهد.

وقال ابن أبي حاتم^(٢): « سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ حُسَيْنُ

الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ، وَلَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ؟

فَقَالَا: هَذَا وَهْمٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... مُرْسَلٌ، لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ رَوَاهُ أَيُّوبُ وَهْشَامٌ وَغَيْرُهُمَا كَذَا... مُرْسَلًا.

قُلْتُ لَهَا: الْوَهْمُ مِمَّنْ هُوَ، مِنْ زَائِدَةَ أَوْ مِنْ حُسَيْنٍ؟

وَأَمَانَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. « وستأتي الإشارة إلى توهيم الدارقطني نفسه في زعمه أن عوف رواه على هذا الوجه.

(١) وخالف الحسين معاوية بن عمرو عن زائدة، وخالف أقران شيخ شيوخه.

(٢) برقم (٥٦٧).

فقالا: ما أخلقه أن يكون الوهم من حسين» أه.

فالدارقطني وأبو حاتم وأبو زرعة يرون أن الحديث معلول غير صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما قول المؤلف: « وهذا ما يبين أن الحديث ثابت عن رسول الله ﷺ فإن له أصلاً، وإنما أراد مسلم إخراج حديث هشام، عن محمد بن سيرين لتكثر طرق الحديث ». أه.

فكانه أوردته في الشواهد ليبين علته ولم يخف عليه الإعلال.

ويؤيد ذلك أن مسلم روى ^(١) قبله رواية أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يصم أحدكم يوم الجمعة، إلا أن يصوم قبله، أو يصوم بعده ». ثم روى حديثنا بعده .

وأخرج قبله ^(٢) عن محمد بن عباد بن جعفر، سألت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وهو يطوف بالبيت أنهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة؟ فقال: نعم، ورب هذا البيت .

ويشهد لشرط حديث الباب أيضاً:

ما أخرجه أحمد ^(٣) بسند حسن عن عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة،

(١) برقم (١١٤٤) وهو في صحيح البخاري (١٩٨٥) ..

(٢) برقم (١١٤٣) وهو في صحيح البخاري (١٩٨٤) أيضاً.

(٣) في «المسند» (٩١٢٧).

قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُفْرَدَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ بِصَوْمٍ»^(١).

وما أخرجه البخاري ^(٢) عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتَ أُمْسٍ؟»، قَالَتْ: لَا، قَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «فَأَفْطِرِي».

وأخرج أحمد ^(٣) بسندٍ صحيح عن لَيْلَى امْرَأَةِ بَشِيرٍ أَنَّهُ (تعني زوجها بشير بن الخصاصة) أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَصُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَا أَكُلُّمُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَحَدًا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَصُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا فِي أَيَّامٍ هُوَ أَحَدُهَا، أَوْ فِي شَهْرٍ... الحديث.

فهذه الأحاديث تثبت النهي عن إفراط الصيام يوم الجمعة، ولكن دون إفراط القيام،^(٤) فهي شواهد للشطر الأول من حديث الباب وهو النهي عن تخصيص الجمعة بصيام من بين الأيام، والله أعلم.

فتأمل كيف تناول علماء العلل نقد ثبوت لفظ «لا تختصوا ليلة الجمعة

(١) ولأجل رواية عوف بن أبي جميلة هذه استظهر الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في كتابه «بين الإمامين الدارقطني ومسلم» ص ٢٦٠، ٢٦٢ أن يكون الدارقطني وهم في سوجه رواية عوف في حديث الباب متابعة لرواية الحسين الجعفي في جعل حديث الباب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً بالنهي عن إفراط الجمعة بصيام من بين الأيام أو قيام من بين الليالي، وأن عوفاً ما رواه على الوجه الذي وهمه الدارقطني عليه قبل.

(٢) برقم (١٩٨٦).

(٣) أخرجه عبد بن حميد (٤٢٨) وأحمد في «المسند» (٢١٩٥٤) واللفظ له.

(٤) وأما تخصيصها بالقيام فالأصل أنه بدعة لكونه تخصيص بغير دليل.

بصيام...» في وروده من أحد الطرق عن أبي هريرة، مع كونه ثابت عن أبي هريرة من غير هذا الطريق، وثابت عن غير أبي هريرة أيضًا، وأما ورود النهي عن تخصيص الجمعة بقيام من بين الليالي، فهو غير ثابت عن النبي ﷺ من ناحية الأسانيد، ولكن النهي عنه لكونه بدعة محدثة، فالحكم الفقهي في النهي ثابت ومع هذا رأيت تدقيقهم، فهل يقصر أهل الحديث في نقد الأحاديث التي تثبت حكمًا جديدًا ليس بثابت في الشرع؟!

فرحمهم الله على حسن صنيعهم أن حافظوا لنا على تراث النبي ﷺ .

الحديث الخامس:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَخْرَجَ، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: « خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً »، يعني: حديث مدغم.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ سَالِمٍ، مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: وَقَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ: وَهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ثَوْرُ بْنُ زَيْدٍ، لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَخْرُجْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّمَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ بَعْدَ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، وَأَدْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ فَتَحَ خَيْبَرَ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: إِنَّمَا أَرَادَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، مِنْ تَبْيِينِ هَذَا الْحَدِيثِ قِصَّةَ مِدْغَمٍ، فِي غُلُولِ الشَّمْلَةِ الَّتِي لَمْ تُصَبِّحْهُ الْمَقَاسِمُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « إِنَّهَا لَتَشْتَعِلَ عَلَيْهِ نَارًا ».

وَقَدْ رَوَى الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْسَةَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ بَعْدَ مَا اسْتَفْتَحَهَا، فَقُلْتُ: أَسْهَمَ لِي. ^(١)

وَرَوَاهُ أَيْضًا عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. ^(٢)

وَلَا يَشْكُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: شَهِدْتُ قَسَمَ النَّبِيِّ ﷺ غَنَائِمَ خَيْبَرَ، هُوَ وَجَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْحَبَشَةِ الَّذِينَ قَدَمُوا فِي السَّفِينَةِ.

فَإِنْ كَانَ ثَوْرٌ وَهُمْ فِي قَوْلِهِ: « خَرَجْنَا »، فَإِنَّ الْقِصَّةَ الْمُرَادَةَ مِنْ نَفْسِ الْحَدِيثِ صَحِيحَةٌ.

التوضيح

حديث الباب أخرجه مسلم ^(٣) قال: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ^(٤)، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدُّؤَلِيِّ، عَنْ سَالِمِ أَبِي الْغَيْثِ، مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهَذَا حَدِيثُهُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ

(١) وهي رواية البخاري وستأتي إن شاء الله .

(٢) أخرج هذه الرواية الحميدي (١١٤١) قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنِي السَّعِيدِيُّ أَيْضًا، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَسْمُ السَّعِيدِيِّ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ.

(٣) برقم (١١٥).

(٤) وهو في صحيح البخاري (٤٢٣٤) من طريق أبي إسحاق الفزاري عن مالك به.

النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا وَرِقًا، غَنِمْنَا الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَالثِّيَابَ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الْوَادِي، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَبْدٌ لَهُ، وَهَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جَذَامٍ يُدْعَى رِفَاعَةَ بْنِ زَيْدٍ مِنْ بَنِي الضُّبَيْبِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْوَادِي، قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١) يَحُلُّ رَحْلَهُ، فَرُمِيَ بِسَهْمٍ، فَكَانَ فِيهِ حَتْفُهُ، فَقُلْنَا: هَيْنَا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَأَلَا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ لَتَلْتَهُبُ عَلَيْهِ نَارًا أَخَذَهَا مِنَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ»، قَالَ: فَفَزَعَ النَّاسُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شِرَاكِ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ».

ملخص تغليط الدارقطني وإجابة المؤلف:

الإشكالية في قول أبي هريرة رضي الله عنه: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا وَرِقًا، غَنِمْنَا الْمَتَاعَ...» وأبو هريرة إنما قدم على النبي ﷺ بعد خروج النبي إلى خيبر بلا شك، وأدرك النبي ﷺ بعد فتح خيبر عند تقسيمه للغنائم.

فالدارقطني يرى صحة توهيم موسى بن هارون لثور بن زيد في ذلك لكونه أقل رواة السند درجة وإن كان ثقة، وأجاب المؤلف بأن البخاري ومسلمًا أرادا تبين أصل القصة مكررة في غُلُولِ الشَّمْلَةِ الَّتِي لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا».

(١) وقعت تسميته في رواية البخاري: ثُمَّ انْصَرَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى، وَمَعَهُ عَبْدٌ لَهُ يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ، أَهْدَاهُ لَهُ أَحَدُ بَنِي الصُّبَابِ.

وأيد كلامه بقول أبي هريرة رضي الله عنه نفسه كما في رواية البخاري^(١): أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِخَيْبَرَ بَعْدَ مَا افْتَتَحُوهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْهَمَ لِي، فَقَالَ بَعْضُ بَنِي سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: لَا تُسْهِمَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقَلٍ»، فَقَالَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: وَاعَجَبًا لَوَبَّرٍ، تَدُلُّ عَلَيْنَا مِنْ قُدُومِ ضَانٍ، يَنْعَى عَلَيَّ قَتْلَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَكْرَمَهُ اللَّهُ عَلَى يَدَيَّ، وَلَمْ يُهْنِ عَلَى يَدَيْهِ، قَالَ: «فَلَا أَذْرِي أَسْهَمَ لَهُ أَمْ لَمْ يُسْهِمَ لَهُ».

وأما الحافظ ابن حجر فقال رحمه الله^(٢): «قُلْتُ وَكَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ صَاحِبَ الْمُغَازِي اسْتَشْعَرَ بِهِمْ ثَوْرَ بْنَ زَيْدٍ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ فَرَوَى الْحَدِيثَ عَنْهُ بِدُونِهَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ مَنْدَةَ^(٣) مِنْ طَرِيقِهِ بِلَفْظٍ: «انْصَرَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى. وَرَوَايَةُ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ^(٤) الَّتِي فِي هَذَا الْبَابِ تَسْلَمُ مِنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بَأَنَّهُ يُحْمَلُ قَوْلُهُ افْتَتَحْنَا أَيِ الْمُسْلِمُونَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ قَرِيبًا، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّلَائِلِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ إِلَى وَادِي الْقُرَى^(٥) فَلَعَلَّ هَذَا أَصْلُ الْحَدِيثِ» أَهـ.

(١) برقم (٢٨٢٧) قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِخَيْبَرَ بَعْدَ مَا افْتَتَحُوهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْهَمَ لِي.

(٢) «فتح الباري» (٧/ ٤٨٩).

(٣) انظر «مستدرک الحاکم» (٣/ ٤٥) و«معرفۃ الصحابة» لابن مندۃ ص ٦٣٤.

(٤) التي تقدم عزوها للبخاري (٤٢٣٤).

(٥) إلا أن هذا عند البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٣٥٢) وفي «الدلائل» (٤/ ٢٧٠) من طريق الواقدي وهو متروك.

قلت «محمد»: وكلام المؤلف «إِنْ كَانَ ثَوْرٌ وَهَمَ فِي قَوْلِهِ: «خَرَجْنَا»، فَإِنَّ الْقِصَّةَ الْمُرَادَةَ مِنْ نَفْسِ الْحَدِيثِ صَحِيحَةٌ» هو السدادُ عند الناقد (الدارقطني) والمجيب (المؤلف) وغيرُهُمَا والله أعلم.

فلتشهد الدنيا علماء الإسلام، علماء العِلل كيف يتتقون كلمة في نص أثر منسوب إلى صاحب من أصحاب النبي ﷺ يُستبعد وقوعه منه، لورود عكسه عنه، فيضعفون نسبتها إليه دون بقية المتن المروي عنه، فكيف يكون نقدهم لما رُوِيَ عنه ﷺ ما لم يقله، ولقد قعدوا قواعد للتنقيح لا ترك شاذه ولا فاذة إلا فحصتها حتى لا يُنسب للشرعية ما ليس منها، فرحمة الله عليهم.

الْحَدِيثُ السَّادِسُ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ» ^(١)، مِنْ حَدِيثِ الدَّرَّازِ وَرَدِي مُتَّصِلًا.

وَقَدْ خَالَفَهُ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدَ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدَ، عَنْ عَائِشَةَ، لَمْ يَذْكُرْ أَبَا سَلَمَةَ.

(١) هذا لفظ حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفظه: «بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ، مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ..» لا

لفظ حديث عائشة الآتي ذكره. أخرجه مسلم (٢١٨٥) والظاهر أن الإمام أبا مسعود الدمشقي

أراد كتابة لفظ حديث عائشة، فانتقل بصره بسبب إرهاقه رحمه الله من لفظ حديث عائشة إلى

لفظ حديث أبي سعيد فهو بعده برقم (٢١٨٦) في نفس الباب بَابُ الطَّبِّ وَالْمَرْضَى وَالرُّقَى.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَقَدْ جَوَّدَهُ أَيْضًا قُتَيْبَةُ، وَغَيْرُهُ ^(١) وَبَكْرُ بْنُ مُضَرٍّ، عَنْ ابْنِ
الْهَادِ، كَرَوَايَةِ الدَّرَاوَرْدِيِّ.
وَبَكْرٌ مِنَ الْأَثْبَاتِ ^(٢).

وَابْنُ الْهَادِ فَأَثَبْتُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَنَافِعِ بْنِ يَزِيدَ
بِدَرَجَاتٍ ^(٣)، فَيُحْكَمُ لَابْنِ الْهَادِ عَلَيْهِمَا، وَلَا يُحْكَمُ لَهَا عَلَيْهِ.
وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ.

التوضيح

الحديث أخرجه مسلم ^(٤) من طريق عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ إِذَا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَقَاهُ
جَبْرِيلُ، قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ يُبْرِيكُ، وَمِنْ كُلِّ دَاءٍ يَشْفِيكَ، وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ،
وَشَرِّ كُلِّ ذِي عَيْنٍ».

(١) أخشى أن يكون سقط كلمة «عن» قبل بكر فتكون العبارة هكذا: «وَقَدْ جَوَّدَهُ أَيْضًا قُتَيْبَةُ، وَغَيْرُهُ
عَنْ بَكْرُ بْنُ مُضَرٍّ» فبكر من شيوخ قتيبة بن سعيد، والله أعلم.
(٢) نعم هو ثقة ثبت.
(٣) المؤلف يقول هذا لئلا يُظَنُّ أن يزيد بن الهاد أخطأ، فيُلصق الخطأ به، والله أعلم.
(٤) برقم (٢١٨٥).

وتلخيص مراد الدارقطني:

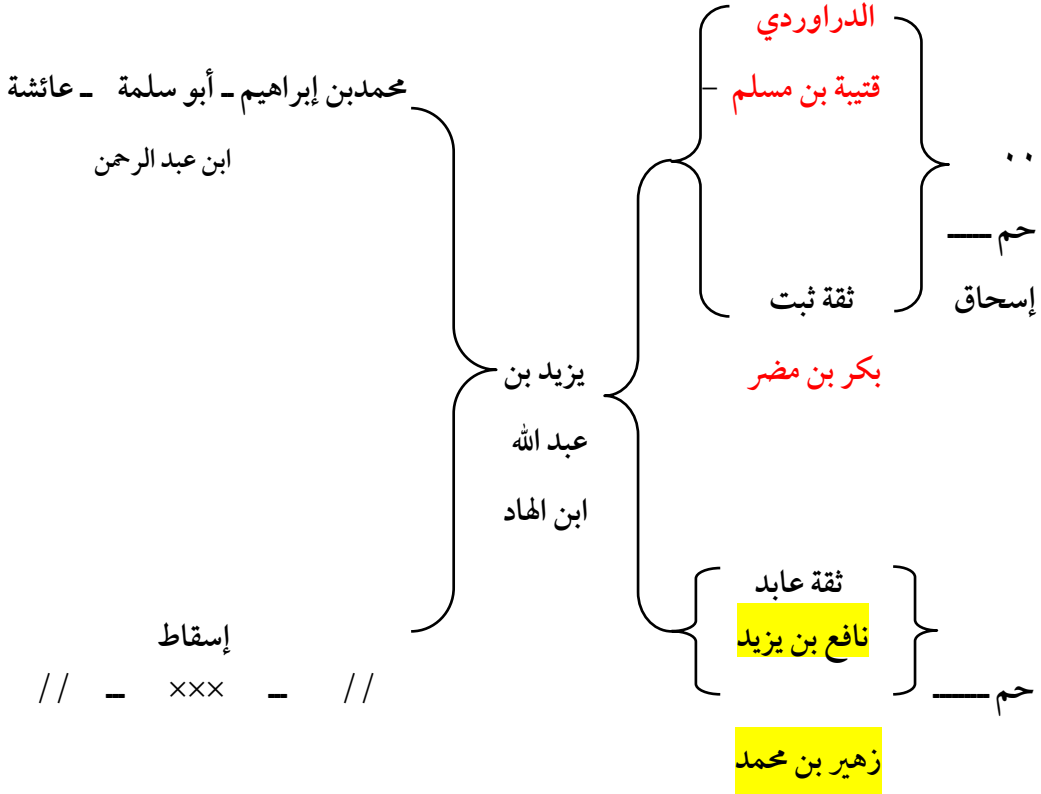
إعلال الحديث من ناحية أن نافع بن يزيد^(١) وزهير بن محمد^(٢) خالفا عبد العزيز الدراوردي فرويا الحديث منقطعاً بإسقاط أبي سلمة بن عبد الرحمن بين محمد بن إبراهيم وعائشة ونافع وحده أقوى وأحفظ من الدراوردي، فيُصحَّح أن رواية مسلم غير محفوظة وأن الصواب في الحديث الوجه المنقطع، فيُعلَّ رواية مسلم.

وأجاب المؤلف: بأن الدراوردي لم ينفرد برواية الحديث موصولاً بل تابعه على ذلك قتيبة بن سعيد وغيره، وقد رواه أيضاً بكر بن مضر معهما - وهو ثقة ثبت - عن ابن الهاد به موصولاً فلا إشكال في تصحيح رواية مسلم.

(١) وهو ثقة عابد .

(٢) كما عن إسحاق (١٧٤٣) وأحمد (٢٥٢٧٢) وزهير له أغلاط وإن كان ثقة.

وهذا تصوير خريطته:



يُؤْذِيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ أَوْ عَيْنٍ حَاسِدٍ، اللَّهُ يَشْفِيكَ بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ «.

فهذا شاهد قوي يؤكد صحة الحديث الموصول .

فالذي يظهر لي والله أعلم في حديث الباب أن بكر بن مضر والدرأوردي

الذين زادا أبا سلمة بين محمد بن إبراهيم وعائشة من الأثبات، فليسا دون نافع بن يزيد وزهير بن محمد، فالوجهان متقاربان في القوة، فإعلال الدارقطني لرواية مسلم ليس بقوي، ورواية مسلم تصحح، والله أعلم.

قلت «محمد»: ويشهد لصحة الحديث أيضًا ما أخرجه عبد بن حميد^(١) بسند حسن عن عبادة بن الصّامِتِ رضي الله عنه حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَقَاهُ وَهُوَ يَوْعَكَ، فَقَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ دَاءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ كُلِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ، وَاسْمُ اللَّهِ يَشْفِيكَ».

الحديث السابع:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَخْرَجَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ رُشَيْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ، قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ: وَيَقَالُ هَذَا الْاِخْتِصَارُ وَهُمْ، لَعَلَهُ مِنَ الْوَلِيدِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ يَرْوِيهِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، بِإِسْنَادِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَكَرَ أَنَّهُ جَنَبَ، فَاغْتَسَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ.

كَذَا كَانَ مَكْتُوبًا بِخَطِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ صَحَّ بِخَطِهِ.
قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَظُنُّ عَلِيَّ بْنَ عُمَرَ^(٢) عَلَّقَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حِفْظِهِ، أَوْ

(١) برقم (١٨٧) وقد حسنه البوصيري .

(٢) يعني الإمام الدارقطني .

من تعليق فيه خطأ، ولم يتأمله.

فأما الحديث الذي ذكره المختصر، فهو حديث تفرّد به الوليد.

وقد أخرجه مسلم، عن إبراهيم بن موسى، لا عن داود، عن الأوزاعي عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مثله سواء.

والحديث {يعيد} ^(١) داود بن رشيد، ومحمد بن وزير، والناس عن الوليد، كما رواه مسلم، عن إبراهيم بن موسى، عن الوليد.

والحديث الثاني الذي زعم أنه الصواب فمشهور، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ^(٢). رواه عن يحيى بن أبي كثير ^(٣).

فرواه الوليد، والناس كلهم من أصحاب الأوزاعي، عن الأوزاعي، عن الزهري.

قال أبو مسعود: قوله: «أخرجه، عن داود»، خطأ. وقوله فيه: «عن يحيى بن أبي كثير»، فخطأ أيضاً، إنما الحديثان معروفان من حديث الأوزاعي.

التوضيح

(١) هكذا في «الأصل» واللائق أن يكون مكانها «رواه» والله أعلم.

(٢) وسيأتي متابعة يونس والزبيدي للأوزاعي.

(٣) يعني الذي زعم الدارقطني أن مسلم رواه من طريق يحيى بن أبي كثير، وليس هو كذلك كما سيأتي في كلام المؤلف رحمه الله.

الحديث المشار إليه أخرجه مسلم في «صحيحه»^(١) ولكنه فيه قال مسلم:

حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ.

ليس فيه عن «داود بن رشيد» عن الوليد، وإنما فيه «إبراهيم بن موسى أخبرنا الوليد» و«شيخ الأوزاعي فيه: الزهري لا يحيي بن أبي كثير».

والحديث في سنن أبي داود^(٢) قال: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ... الحديث».

وقال أبو الفضل الشهيد:^(٣) وَوَجَدْتُ فِيهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ رَشِيدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَتْ الصَّلَاةُ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَقَامَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ.

قَالَ أَبُو الْفَضْلِ: وَهَذَا اخْتِصَارٌ عِنْدَنَا مِنَ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ اخْتَصَرَ الْحَدِيثَ. وَالْحَدِيثُ حَدِيثُ الزَّبِيدِيِّ وَمَعْمَرٍ وَيُونُسَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْ

(١) برقم (٦٠٥).

(٢) برقم (٥٤١) وكذا رواه أبو عوانة في «المستخرج» (١٣٤٥) والبيهقي (٢/ ٣١) من طريق داود ابن رشيد به.

(٣) في «علل الأحاديث في صحيح مسلم» (١١).

الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَصَفَتِ الصُّفُوفُ ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا أَخَذَ مَقَامَهُ أَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ مَكَانَكُمْ ثُمَّ دَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ فَالْحَدِيثُ هُوَ الَّذِي رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ .

وأقول «محمد» وبالله التوفيق:

الحديث الذي انتقده الدارقطني على مسلم هما في الحقيقة حديثان:

الأول: رواية مسلم باللفظ الذي تقدم رواه جماعة منهم إبراهيم بن موسى (١) عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَّهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ».

والثاني: رواية مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، والوليد بن مسلم، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَسَوَّى النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَقَدَّمَ، وَهُوَ جُنُبٌ، ثُمَّ قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ» فَرَجَعَ فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً، فَصَلَّى بِهِمْ. (٢)

(١) ورواه إبراهيم بن موسى، وإبراهيم بن العلاء، ومحمود بن خالد، وصفوان، وداود بن رشيد خمستهم وأضاف المؤلف فقال: «محمد بن وزير والناس» كلهم عن الوليد بهذا الإسناد، فالوليد تفرد به ورواه مختصراً كما قال المؤلف سابقاً. أخرج هذا الوجه مسلم (٦٠٥) وأبو عوانة (٥٤١).

(٢) أخرج هذا الحديث أصحاب الأوزاعي: الوليد بن مسلم ومحمد بن يوسف وغيرهما عن الأوزاعي به أخرجه البخاري (٦٤٠) ومسلم (٦٠٥) والنسائي في «الكبرى» (٨٦٩) وغيرهم. ورواه يونس والزيدي عن الزهري به .

فهما حديثان من رواية الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة
~~هو~~ بمتين اشتبها على الناقد، ولا يُعَلُّ أحدهما الآخر.

فقد وقع الخطأ في كلام الدارقطني في ثلاثة مواطن :

الأول : في جعل الحديثين حديثاً واحداً، وأعلَّ أحدهما بالآخر، وقال لعلَّ
 الوهم فيه من الوليد بن مسلم كما تقدم بيانه.

وإنما هما حديثان منفصلان بمتنين مختلفين رواهما الأوزاعي .

ويظهر لي أن السبب في الخطأ أو الوهم أن مسلماً روى الحديثين في مكان
 واحد، أحدهما بعد الآخر كلاهما من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن
 الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به. فظنَّهما حديثاً واحداً.

الثاني : وهو ما ذكره المؤلف :

قوله : « أَخْرَجَهُ ^(١)، عَنْ دَاوُدَ »، خطأ. ^(٢)

والثالث : وقوله فيه: « عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ »، فخطأً أيضاً ^(٣)، إِنَّمَا الحديثان
 معروفان مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ أَبِي سَلَمَةَ بِهِ.

أخرجه مسلم والنسائي (٨٦٩) في «الكبرى» والبيهقي ٢/ ٥٥٧.

(١) يعني مسلماً.

(٢) كما تقدم بيانه، وإنما هو عن إبراهيم بن موسى .

(٣) فلا ذكر ليحيي بن أبي كثير في الحديثين أصلاً .

وقد أجاب المؤلف عن سبب خطأ الدارقطني فقال: «أظن علي بن عمر علق هذا الحديث من حفظه، أو من تعليق فيه خطأ، ولم يتأمله».

فرواية مسلم سالمة من التغليب، فرحم الله علماءنا مسلماً، والدارقطني، والمؤلف وإيانا، اللهم آمين.

وهذه خريطة الحديث:

أن الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ
الناس مصافهم قبل أن يقوم النبي ﷺ مقامه



أقيمت الصلاة فسوى الناس صفوفهم فخرج
ﷺ فتقدم وهو جنب ثم قال: على مكانكم
فرجع فاغتسل ثم خرج ورأسه يقطر ماء

الحديث الثامن:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ
أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَغْتَمِرْ مِنَ الْجُعْرَانَةِ.

قَالَ: يُقَالُ: تَفَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِةَ، عَنْ حَمَّادٍ، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ ^(١)، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اعْتَمَرَ مِنَ الْجُعْرَانَةِ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْتَمِرْ مِنَ الْجُعْرَانَةِ، فَهِيَ لَفْظَةٌ تَفَرَّدَ بِهَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، لَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِةَ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «النُّدُورِ»، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِةَ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَيَّ اعْتِكَافٌ يَوْمٍ». وَفِيهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ، وَلَمْ يَخْرُجْ فِي «الْحَجِّ».

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا بِطَوْلِهِ فِي كِتَابِ «الْخُمْسِ»، عَنْ أَبِي النُّعْمَانِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ... الْحَدِيثُ. وَفِيهِ: قَالَ نَافِعٌ: لَمْ يَعْتَمِرِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْجُعْرَانَةِ، وَلَوْ اعْتَمَرَ لَمْ يَخَفَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَذَا يَتَابِعُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِةَ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ مُرْسَلًا.

وَقَدْ رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَمَعْمَرٌ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، مُسْنَدًا مُجَوِّدًا، وَلَمْ يَأْتُوا بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ الَّتِي أَتَى بِهَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَقَوْلُهُ: وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِخِلَافِهِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، غَيْرَ أَنَّهُ حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ هَمَّامُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعًا»، وَفَسَّرَهُ.

وَرَوَاهُ مُجَاهِدٌ، عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يُفَسِّرْ مِنْ أَيْنَ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ.

التعليق

(١) كَذَا قَالَ وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْمُتَابَعَةِ مِنْ أَبِي النُّعْمَانِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ الَّتِي أَجَابَ بِهَا عَلَيْهِ الْمَوْلَفُ، وَتَابِعَهُ أَبُو الرَّبِيعِ كَمَا ذَكَرَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخُلَافِيَّاتِ» (٥/ ١١٠).

حديث الباب أخرجه مسلم^(١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمَرَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجِعْرَانَةِ^(٢)، فَقَالَ: لَمْ يَعْتَمِرْ مِنْهَا.

مقصود كلام الدارقطني أن في الرواية غلط من وجهين:

الأول: أن أحمد بن عبدة تفرد به، ومن ثمَّ ألصق الغلط به بحجة أنه لم يتابع عليه^(٣).

الثانية: أنه قد ثبت أن النبي ﷺ اعتمر من الجعرانة. هذا حاصل مراد الدارقطني.

وأما المؤلف :

فيرى أن الذي تفرد بهذا هو حماد بن زيد لا أحمد بن عبدة.

لأن أحمد قد توبع من أبي النعمان عن حماد بن زيد أيضًا.

فقال البخاري^(٤) حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ «عَلِيٌّ اعْتِكَافُ يَوْمٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَفِيَّ بِهِ»، قَالَ: وَأَصَابَ عُمَرُ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبْيِ حُنَيْنٍ، فَوَضَعَهُمَا

(١) برقم (١٦٥٦).

(٢) وهو موضع قريب من مكة وهي من الحل.

(٣) وسيورد المؤلف متابعة قريبًا.

(٤) برقم (٣١٤٤).

فِي بَعْضِ بَيُوتِ مَكَّةَ، قَالَ: «فَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَبِي حُنَيْنٍ»، فَجَعَلُوا يَسْعَوْنَ فِي السَّككِ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَنْظِرْ مَا هَذَا؟ فَقَالَ: «مَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّبِي»، قَالَ: اذْهَبْ فَأَرْسِلِ الْجَارِيَتَيْنِ.

قَالَ نَافِعٌ: وَلَمْ يَعْتَمِرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجِعْرَانَةِ وَلَوْ اعْتَمَرَ لَمْ يَخَفْ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ الْمُؤَلَّفُ (أبو مسعود الدمشقي): «وَهَذَا يَتَابِعُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ مُرْسَلًا».

فأشار إلى أن المتابعة عن نافع مرسلة بالمتن.

أضف إلى ذلك قول البيهقي ^(١) عقب رواية أبي النعمان: «وَرَوَاهُ أَبُو الرَّبِيعِ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَقَالَ فِيهِ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً».

قلت «محمد»: لم أقف على رواية أبي الربيع هذه، والرواية المرسلة بأي شيء تنفع في هذا المتن المخالف لما صح عن النبي ﷺ كما أشار المؤلف نفسه.

أخرجه البخاري ومسلم ^(٢) من طريق همام بن يحيى عن قتادة، سَأَلْتُ أَنَسًا ~~رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ~~، كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: «أَرْبَعُ: عُمْرَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَدَّهُ الْمُشْرِكُونَ، وَعُمْرَةُ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَالَحَهُمْ، وَعُمْرَةُ الْجِعْرَانَةِ إِذْ قَسَمَ غَنِيمَةً - أَرَاهُ - حُنَيْنٍ قُلْتُ: كَمْ حَجَّ؟ قَالَ: «وَاحِدَةً».

(١) في «الخلافات» (٥/ ١١٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٧٨) ومسلم (١٢٥٣).

وفي صحيح البخاري ^(١) عن أنس رضي الله عنه قال: «اعتمر النبي ﷺ من الجعرانة، حيث قسم غنائم حنين».

والحاصل أن المؤلف يرى إعلال رواية مسلم.

ومثله أبو الفضل الشهيد قال ^(٢) **قال:** «وجدت فيه لإحمد بن عبدة عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع ذكر لابن عمر عمره النبي ﷺ من الجعرانة قال لم يعتمر منها».

قال أبو الفضل:

وهذا حديث لم يروه غير ابن عبدة عن حماد وهو غير صحيح وقد صح أن النبي ﷺ اعتمر من الجعرانة». كذا بنحو مما قال الدارقطني.

وأما قول المؤلف: «غير أنه حديث تفرد به همام بن يحيى، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه : «أن النبي ﷺ اعتمر أربعا»، وفسره. أهـ

فأقول «محمد»: لا يضره تفرد همام بسنده ذلك فإنه على شرط الشيخين، ولم ينفرد به.

(١) برقم (٣٠٦٦).

(٢) كما في «علل الأحاديث في صحيح مسلم» (١٧).

ففي حديث ابن عباس رضي الله عنه ^(١): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ «اعْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ وَجَعَلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ تَحْتَ آبَائِهِمْ قَدْ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِم الْيُسْرَى».

وفي هذه العمرة كانت أحداث سردت ذكرها في كتابي «صحيح السيرة النبوية».

وأما قول المؤلف: «وَرَوَاهُ مُجَاهِدٌ، عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يُفَسِّرْ مِنْ أَيْنَ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ».

فيعني ما أخرجه البخاري ^(٢) عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِذَا نَاسٌ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ صَلَاةَ الضُّحَى، قَالَ: فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ، فَقَالَ: بِدَعَةٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ: كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعًا، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَسَمِعْنَا اسْتِنَانَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحُجْرَةِ، فَقَالَ عُرْوَةُ يَا أُمَّاهُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: مَا يَقُولُ؟ قَالَ: يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ»، قَالَتْ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا اعْتَمَرَ عُمْرَةً، إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ».

(١) الذي أخرجه أبو داود (١٨٨٤) بسند قوي

(٢) برقم (١٧٧٥، ١٧٧٦) ومسلم (١٢٥٥).

وقول المؤلف: «وَقَدْ رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ^(١)، وَمَعْمَرُ^(٢)، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ^(٣)، عَنْ أَيُّوبَ، مُسْنَدًا مُجَوِّدًا، وَلَمْ يَأْتُوا بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ الَّتِي أَتَى بِهَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ».

ولفظ رواية جرير بن حازم، أَنَّ أَيُّوبَ، حَدَّثَهُ أَنَّ نَافِعًا، حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَكَيْفَ تَرَى؟ قَالَ: «أَذْهَبُ فَأَعْتَكِفُ يَوْمًا»، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ جَارِيَةً مِنَ الْخُمُسِ، فَلَمَّا أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ سَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَصْوَاتَهُمْ يَقُولُونَ: أَعْتَقَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَذْهَبُ إِلَى تِلْكَ الْجَارِيَةِ، فَخَلَّ سَبِيلَهَا.

وقوله «.. مُسْنَدًا مُجَوِّدًا، وَلَمْ يَأْتُوا بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ الَّتِي أَتَى بِهَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ».

سبب وصف المؤلف لرواية الجماعة - جرير بن حازم ومن تابعه - الذين لم يذكروا نفي ابن عمر لاعتماد النبي ﷺ من الجعرانة، سبب وصفه لها بالجودة

(١) أخرجها مسلم (١٦٥٦) وأبو عوانة في «المستخرج» (٥٨٧٦) والطحاوي في «شرح المشكل» (٤٥١١) والطبراني في «الأوسط» (٦٥٤٥) والبيهقي (٥٤٩/٦).

(٢) كما عند مسلم (١٦٥٦) وأحمد (٤٩٢٢).

(٣) كما عند أحمد (٦٤١٨) وأبي عوانة في «المستخرج» (٥٨٧٩) والبخاري (٥٨٢٨).

أضف إلى الثلاثة الذين ذكرهم المؤلف: سفيان الثوري عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهِ.

أخرج روايته ابن خزيمة (٢٢٢٩) والبيهقي في «المعرفة» (٨٩١٥).

أنهم جمع خالفوا حماد بن زيد، ولكون محمد بن إسحاق^(١)، وعبيد الله بن عمر^(٢) وعمرو بن دينار - من رواية عبد الله بن بديل عنه^(٣) - رووا الحديث عَنْ نَافِعٍ - شيخ أيوب - عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

كذا ليس فيه نفي ابن عمر لاعتماد النبي ﷺ من الجعرانة.

ضُمَّ إلى ذلك رواية همام المفسِّرة لِعُمَرَاتِ النبي ﷺ الأربعة، ومنهم عمرة الجعرانة، ووقوع التفسير فيها دليل الإتيان.

فلأجل هذا كله وصف رواية جرير ومن معه بالجودة، فالمصير إلى إثبات اعتماد النبي ﷺ أولى من القول بعدم اعتماره عمرة الجعرانة.

ضُمَّ إلى ذلك أن المَثْبُت معه زيادة علم - وهو أن النبي ﷺ اعتمر من الجعرانة - واجب قبولها، فكيف إذا كان أتقن لما نقل، وفَصَّل فيما نقل؟

وتلخيص ما تقدم أن نفي اعتماد النبي ﷺ من الجعرانة من أخطاء بعض الرواة وهو حماد بن زيد على ما قال المؤلف، أو أحمد بن عبدة على قول

(١) في رواية مسلم (١٦٥٦).

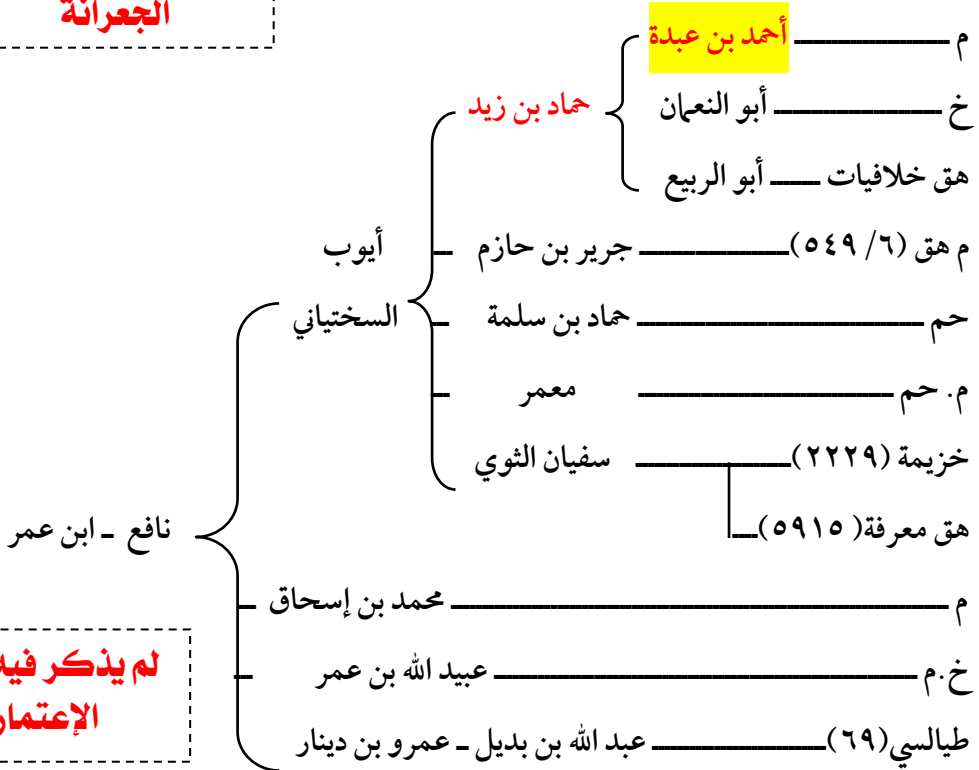
(٢) في رواية البخاري (٦٦٩٧) ومسلم (١٦٥٦).

(٣) كما عند الطيالسي (٦٩) والحاكم (٦٠٦/١) ولكن روى عبد الله بن بديل نكارة في المتن. قَالَ فِي الْجَوَابِ: «أَذْهَبَ فَأَعْتَكِفُهُ وَصُمُّهُ»، وَهَذَا مُنْكَرٌ، قَدْ أَنْكَرَهُ حُفَاطُ الْحَدِيثِ لِمُخَالَفَتِهِ أَهْلَ الثَّقَةِ وَالْحَفْظِ فِي رِوَايَتِهِ، وَابْنُ بُدَيْلٍ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الدَّارَقُطْنِيُّ، فِيمَا أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْهُ. حكاها البيهقي في «المعرفة» (٣٩٣/٦).

الدارقطني، وقد صح أن النبي ﷺ اعتمر من الجعرانة. فرحم الله أهل الحديث،
كم وفقهم الله للتدقيق في كل لفظة تنسب إلى النبي ﷺ أو إلى صحابي ~~منهم~~.

وهذه خريطته:

لم يعتمر النبي ﷺ من
الجعرانة



الحديث التاسع:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ^(١): وَأَخْرَجَ ^(٢) عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: « شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فَقَالَ: « إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله نَهَى أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لَحُومِ نُسْكِنَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ».

قَالَ: وَهَذَا وَهُمْ فِيهِ عَبْدُ الْجَبَّارِ، خَالَفَهُ فِيهِ الْحَمِيدِيُّ ^(٣)، وَأَصْحَابُ ابْنِ عُيَيْنَةَ ^(٤)، فَوَقَّفُوهُ.

وَقَدْ رَفَعَهُ مَالِكٌ، وَغَيْرُهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَذَا كَمَا قَالَ، غَيْرَ أَنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ، وَصَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، وَابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَمَعْمَرٍ، مُسْنَدًا ^(٥).

(١) الدارقطني.

(٢) أي مسلم برقم (١٩٦٩).

(٣) كما في «مسنده» (٨) عن ابن عيينة مطولاً وفيه: « ثُمَّ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ قَالَ: « لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ مِنْ لَحْمِ نُسْكِهِ فَوْقَ ثَلَاثٍ » قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْحَمِيدِيُّ قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّهُمْ يَرْفَعُونَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ سُفْيَانُ لَا أَحْفَظُهَا مَرْفُوعَةً، وَهِيَ مَنْسُوخَةٌ ».

(٤) جماعة منهم: الحميدي، وابن المديني، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم.

فراجع مسند «الحميدي» (٨) وأحمد (١٦٣) وسنن أبي داود (٢٤١٦) و«سنن ابن ماجه» (١٧٢٢)

ومسند أبي يعلى (١٥٢) و«المعرفة» للبيهقي. (١٤ / ٥٤) وراجع «التبعية» (١٣٨) للدارقطني.

(٥) ومنهم: يونس وابن أخيه الزهري، وصالح بن كيسان، ومعمر روه مرفوعاً وسيأتي ذكرهم.

وَأَخْرَجَهُ ^(١) عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ كَمَا قَالَ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَمُسْلِمٌ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ عَبْدَ الْجَبَّارِ أَوْقَفَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ^(٢)،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ لَهُ أَصْلٌ ثَابِتٌ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ^(٣).

التوضيح

الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي وأبو الفضل الشهيد - كما سيأتي - يرون أن عبد الجبار بن العلاء، وهم في رفع هذا الحديث، والصواب - من رواية ابن عيينة وقفه على علي عليه السلام، فما رواه ابن عيينة إلا موقوفاً، هكذا الصحيح عنه.

لأن الحميدي وجماعة خالفوا عبد الجبار - فوقفوه، وهم أقوى وأكثر

وقد رواه يونس، وابن أخي الزهري، وصالح بن كيسان، ومعمر عن ابن شهاب، حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ، مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: فَصَلَّى لَنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا الْحُمَّ تُسْكِكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَلَا تَأْكُلُوا» ^(٤).

(١) يعني مسلماً.

(٢) العبارة غير منتظمة، وعبارة الدارقطني بمعناها أوضح: «احتمل أن يكون خفي على مسلم أن ابن عيينة يرويه موقوفاً لأنه لعله لم يقع عنده إلا من رواية عبد الجبار».

(٣) نعم له أصل صحيح مرفوع من طرق عن جماعة عن الزهري عن أبي عبيد عن علي مرفوعاً وهذا الوجه رواه البخاري (٥٥٧١) ومسلم (١٩٦٩) وغيرهما.

(٤) أخرجه مسلم عقب الرواية السالفة.

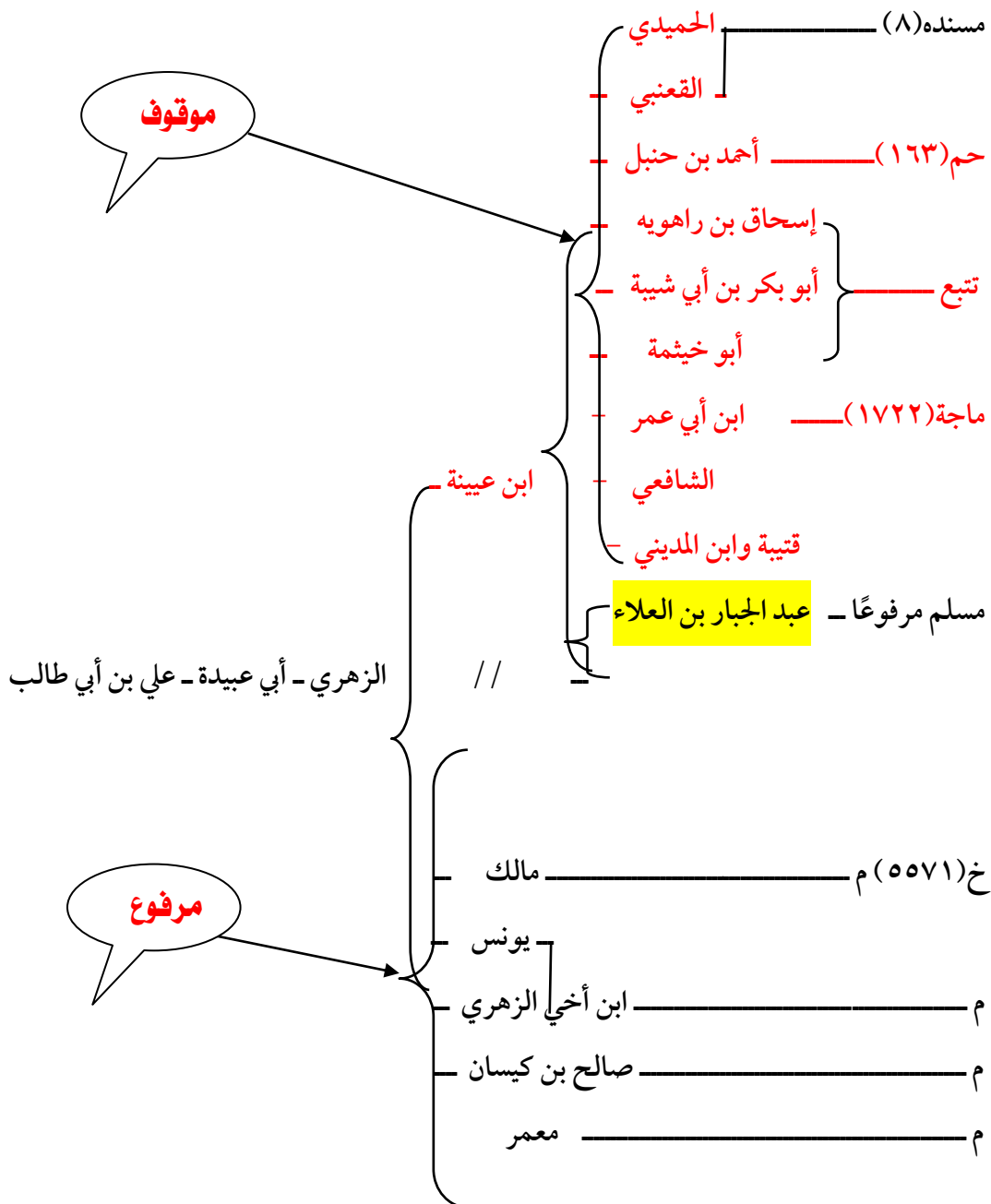
قال الدارقطني: ^(١) «وهذا مما وهم فيه عبد الجبار لأن الحميدي وعلي بن المديني والقعنبي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبا بكر بن أبي شيبة وأبا خيثمة وابن أبي عمر وقتيبة وأبا عبد الله وغيرهم وقفوه عن ابن عيينة. واحتمل أن يكون خفي على مسلم أن ابن عيينة يرويه موقوفاً لأنه لعله لم يقع عنده إلا من رواية عبد الجبار».

وقال أبو الفضل الشهيد: ^(٢) «ورفع هذا الحديث عندي غير محفوظ في حديث ابن عيينة، أخبرنا بشر بن موسى عن الحميدي قال قلت لسفيان أنتم ترفعون هذه الكلمة عن علي فقال سفيان: «لا أحفظها مرفوعة وهي منسوخة».

(١) في «التبعية» (١٣٨).

(٢) برقم (١٨).

وهذه خريطة الحديث:



وقال النووي^(١): « قَالَ الْقَاضِي هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ عِلَّةٌ فِي رَفْعِهِ لِأَنَّ الْخُفَّازَ مِنْ أَصْحَابِ سُفْيَانَ لَمْ يَرْفَعُوهُ وَهَذَا لَمْ يَرَوْهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ وَرَوَاهُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ ... ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ الدَّارِقُطْنِيِّ ثُمَّ قَالَ: وَالْمُتَنُ صَحِيحٌ بِكُلِّ حَالٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ».

والخلاصة: أن المتن صحيح مرفوع ولكن من غير طريق سفيان بن عيينة، فقد أخرج البخاري ومسلم طريقه الغير منتقدة، والحكم الفقهي للحديث منسوخ، ومحل تفصيل هذا كتب الفقه.

الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَخْرَجَ^(٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا أَضَاءَ لَهُ الْفَجْرُ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ^(٣).

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَرَوَاهُ أَيضًا ابْنُ مَنِيعٍ، عَنْ سُرَيْجِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ كَرِوَايَةِ ابْنِ عَبَّادٍ سَوَاءً. وَحَدَّثَ بِهِ ابْنُ مَنِيعٍ أَيضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، عَنْ سُرَيْجٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْزُومِي، قَرَنَهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ كَذَلِكَ بِإِسْنَادِ ابْنِ عَبَّادٍ سَوَاءً.

(١) في «شرح مسلم» (١٣ / ١٢٨).

(٢) يعني مسلماً (٧٢٣).

(٣) لعل الدارقطني يقصد أن الحديث المحفوظ ليس فيه حفصة كما يدل على ذلك إجابة المؤلف، والله أعلم.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ حَدَّثَ مَرَّةً هَكَذَا^(١)، وَمَرَّةً هَكَذَا، إِلَّا أَنَّ الْوَهْمَ مِنْ ابْنِ عَبَّادٍ، وَقَدْ جَوَّدَهُ نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «عَنْ حَفْصَةَ»^(٢).
كَذَلِكَ رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَمَالِكٌ، وَزَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَافِعٍ.

التوضيح

هذا الحديث رواه محمد بن عباد على الوجه الذي رواه مسلم فجعل من مسند حفصة^(٣).

ومرة أخرى: رواه ابن عيينة عن عمرو عن الزهري عن سالم عن أبيه بغير ذكر حفصة^(٤).

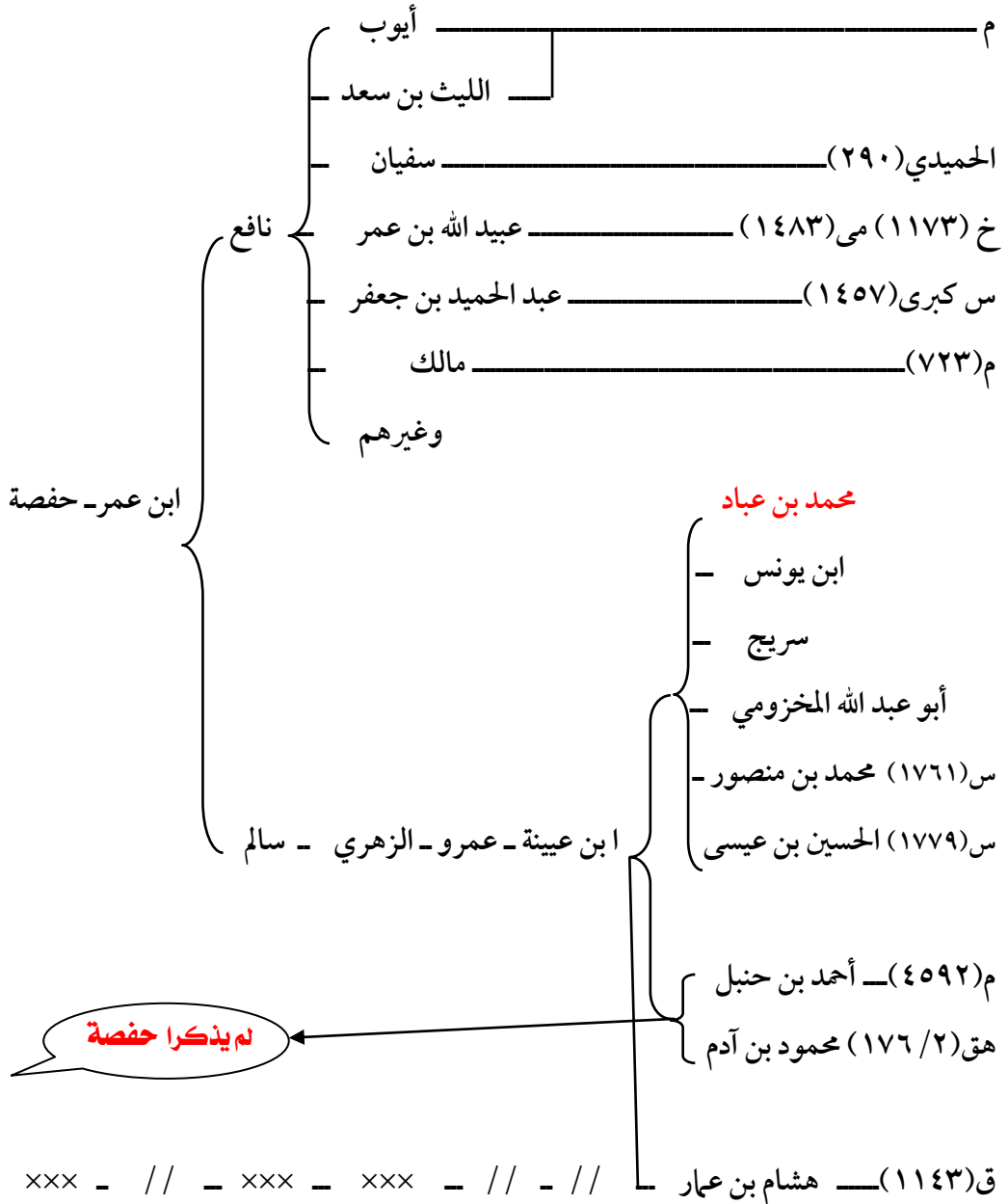
(١) يعني مرة كرواية ابن عباد وجعل الحديث من مسند حفصة، ومرة فجعل من مسند ابن عمر لا من مسند حفصة.

(٢) يعني المؤلف أن لا إعلال لرواية مسلم.

(٣) أخرجه مسلم والنسائي (١٧٦١، ١٧٧٩) وغيره

(٤) أخرجه أحمد (٤٥٩٢) ثنا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَضَاءَ الْفَجْرُ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. وَتَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ الْمُرَوَّزِيُّ عَنْ سُفْيَانَ.. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (٦٧٦/٢).

وهذا تصوير خريطته:



وللحديث إسناده آخر: قال الحميدي^(١) ثنا سفيان قال: ثنا مَنْ لَا أَحْصِي مِنْ أَصْحَابِ نَافِعٍ^(٢) عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وَأَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وله إسناده آخر: رواه هشام بن عمار عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَضَاءَ لَهُ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ^(٣).
كذا بغير ذكر حفصة.

قلت «محمد»: ورود هذه الطرق عن سفيان بن عيينة به بعضها عن ابن عمر، وبعضها عن ابن عمر عن حفصة بالأسانيد الصحاح يدل على أن الحديث معروف عن ابن عمر وعن حفصة، فلا إعلال، والله أعلم.

وقوله: «كَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَأَيُّوبُ السَّخْتَيَانِي، وَمَالِكٌ، وَزَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ».

أي سبب الحكم بتجويد نافع عن ابن عمر عن حفصة. {كذا يثبتات

(١) كما في «المسند» (٢٩٠).

(٢) **من هؤلاء:** عبيد الله بن عمر عند البخاري (١١٧٣) والدارمي (١٤٨٣) وغيرهما، ومالك والليث وأيوب عند مسلم (٧٢٣) وعبد الحميد بن جعفر عند النسائي في «الكبرى» (١٤٥٧) وغيرهم كثير عن نافع عن ابن عمر أَنَّ حَفْصَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَدَّنُ مِنَ الْأَذَانِ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، وَبَدَا الصُّبْحُ، رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ». هذا لفظ مسلم.

(٣) أخرجه ابن ماجه (١١٤٣) والبيهقي (٦٧٦/٢).

حفصة { أن جماعة كبير عددهم تقدم ذكرهم روى الحديث عن نافع عن ابن عمر عن حفصة، وهذا يؤيد إثبات رواية مسلم التي غلط فيها، ولا غلط والحمد لله.

الحديث الحادي عشر:

قَالَ^(١): وَأُخْرِجَ مِنْ حَدِيثِ حَبَّانِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»، بطوله، وَهَذَا مُرْسَلٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ.

قَالَ الخطيب أبو بكر: لم يذكر أبو مسعود في هذا الحديث شيئاً.

التوضيح

الحديث أخرجه مسلم^(٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَنَّ زَيْدًا، حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَامٍ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ - أَوْ تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايَعُ نَفْسَهُ فَمُعْتَقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا».

(١) يعني الدارقطني وكلامه في كتابه «التبعية» رقم (٣٤) بنحو ما هنا.

(٢) برقم (٢٢٣).

وملخص الانتقاد أو تغليط الدارقطني لمسلم يدور على بندين:

البند الأول:

أن الحديث منقطع بين يحيى بن أبي كثير وزيد بن سلام، فلم يسمع منه قال: «مرسل».

وقد سبق الدارقطني بعض الأئمة بنفي سماعه منه:

قال الدوري^(١): سَمِعْتُ يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ مَعِينٍ - يَقُولُ: لَمْ يَلْقَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ زَيْدَ بْنَ سَلَامٍ.

وَقَدْ مَعَاوِيَةَ بْنُ سَلَامٍ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَسْمَعْ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَخَذَ كِتَابَهُ عَنْ أَخِيهِ وَلَمْ يَسْمَعْهُ فَدَلَّسَهُ عَنْهُ.

وقد حكى المزي^(٢) عن أبي بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، يحيى بن أبي كثير، سمع من زيد بن سلام؟ فقال: ما أشبهه. قلت له: إنهم يقولون سمعها من معاوية بن سلام؟

فقال: لو سمعها من معاوية لذكر معاوية، هو يبين في أبي سلام. يقول: حدث أبو سلام، ويقول: عن زيد، أما أبو سلام فلم يسمع منه.

البند الثاني: أن معاوية بن سلام رواه عن زيد، عن أبي سلام، عن

(١) في «تاريخه» (٣٩٨٣).

(٢) في ترجمة زيد بن سلام.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، ومعاوية أخو زيد، فهو فوق يحيى بن أبي كثير في أخيه زيد بن سلام^(١).

وقال في «التبعية»^(٢): «وخالفه معاوية بن سلام رواه عن أخيه زيد عن أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم أن أبا مالك حدثهم بهذا».

وقال أبو الفضل الشهيد^(٣): «يَن أَبِي سَلَامٍ وَبَيْنَ أَبِي مَالِكٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيُّ».

وقد لخص النووي^(٤) ما وقع التغليب فيه في البند الثاني فقال: «هَذَا إِسْنَادٌ مِمَّا تَكَلَّمَ فِيهِ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ فَقَالُوا سَقَطَ فِيهِ رَجُلٌ بَيْنَ أَبِي سَلَامٍ وَأَبِي مَالِكٍ وَالسَّاقِطُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ قَالُوا وَالِدُ الدَّلِيلِ عَلَى سُقُوطِهِ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ سَلَامٍ رَوَاهُ عَنْ أَخِيهِ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَلَامٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُمَا وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ مُسْلِمٌ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ عَلِمَ سَمَاعَ أَبِي سَلَامٍ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي مَالِكٍ فَيَكُونُ أَبُو سَلَامٍ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي مَالِكٍ وَسَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ فَرَوَاهُ مَرَّةً عَنْهُ وَمَرَّةً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَيْفَ كَانَ فَالْمُتَنُّ صَحِيحٌ لَا مَطْعَنَ فِيهِ

(١) ورواية معاوية بن سلام هذه أخرجها النسائي في «الكبرى» (٢٢٢٩) وابن ماجه (٢٨٠) وابن

حبان (٨٤٤) وغيرهم.

(٢) حديث (٣٤).

(٣) في كتابه «علل الأحاديث الواقعة في صحيح مسلم» (٣).

(٤) في «شرح مسلم» (٣/ ٩٩ - ١٠٠).

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قلت «محمد» الحديث صحيح من طريق معاوية بن سلام التي تقدم تخريجها ، وصححها النووي في «شرح مسلم» وفي «تهذيب الأسماء» (١ / ١١٩٠)، ولذلك ذكرت الحديث في عدة مواطن من كُتبي معتمداً على رواية ابن ماجة هذه لا رواية مسلم.

ولكن التحرير الذي نحن بصدده هنا هو ما يتعلّق برواية مسلم المتقدمة التي حكم العلماء عليها بالإنقطاع بين أبي سلام من أبي مالك هل هي كذلك أم لا ؟ **قال ابن القطان^(١):** «اكتفوا بكونه في مسلم فلم يتعرضوا له وقد بين الدارقطني وغيره أنه منقطع فيما بين أبي سلام وأبي مالك» .

قال العلائي^(٢): « أجاب الشيخ أبو زكريا النووي رحمه الله بأن الظاهر أن مسلماً اطلع على سماع أبي سلام له من أبي مالك فلعله عنده على الوجهين، ورجّح بعضهم قول الدارقطني بأن أبا مالك الأشعري توفي في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة، وقد قالوا في رواية أبي سلام عن علي وحذيفة وأبي ذر أنها مرسلة، فروايتها

(١) فيما حكاه عنه المناوي في «الفيض» (٤ / ٢٩٠). ونص قوله في «الوهم والإيهام» (٢ / ٢٧٧): «وَلَمْ يعرض لَهُ بِشَيْءٍ ، وَاکْتَفَى بِأَنَّهُ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ.. ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ الدَّارِقُطْنِيِّ ثُمَّ قَالَ: «وَقَدْ نَبِهَ النَّاسَ عَلَى انْقِطَاعِ مَا بَيْنَ أَبِي سَلَامٍ، وَأَبِي مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَعَدُوهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَنْقُوعَةِ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ» .

(٢) في «جامع التحصيل» ص ١٣٨ .

عن أبي مالك أولى بالإرسال...»^(١).

وقال ابن رجب الحنبلي^(٢): «اختلف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام^(٣)، فأنكره يحيى بن معين، وأثبتته الإمام أحمد^(٤)، وفي هذه الرواية التصريح بسماعه منه^(٥)».

وخرج هذا الحديث النسائي، وابن ماجه من رواية معاوية بن سلام، عن أخيه زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك، فزاد في إسناده عبد الرحمن بن غنم، ورجح هذه الرواية بعض الحفاظ، وقال: معاوية بن سلام أعلم بحديث أخيه زيد من يحيى بن أبي كثير، ويقوي ذلك أنه قد روي عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك من وجه آخر، وحينئذ فتكون رواية مسلم منقطعة».

(١) **وتتمه كلامه:** «... وقد وقع في كتابي الترمذي والنسائي من طريق أبي سلام هذا قال: حدثني الحارث الأشعري فذكر حديث إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات الحديث وأخرجه ابن حبان في صحيحه هكذا بلفظ حدثنا ثم قال عقبه: الحارث الأشعري هذا هو أبو مالك الحارث ابن مالك الأشعري فعلى هذا لا تكون رواية أبي سلام عن أبي مالك مرسله ولكن في هذا نظر فقد خالف ابن حبان جماعة: منهم ابن عبد البر وغيره، فقالوا: الحارث هذا في حديث يحيى بن زكريا عليهما السلام هو الحارث بن الحارث الأشعري وهو غير أبي مالك، هذا متأخر عنه».

(٢) في «جامع العلوم والحكم» حديث (٢٣).

(٣) زيد بن سلام بن أبي سلام: مطور الحبشي الدمشقي (أخو معاوية بن سلام).

(٤) تقدم النقل عن أحمد في كلام الأثرم عنه: «فقال: ما أشبهه».

(٥) يعني رواية مسلم ففيها: «قول يحيى، أن زيدا، حدثه أن أبا سلام، حدثه..» فذكره.

قلت «محمد»: أما الانقطاع بين يحيى بن أبي كثير وزيد بن سلام فلا يسلم به، فإن يحيى صرح بالتحديث من زيد في رواية مسلم في حديث الباب فيما تقدم فيما سقناه، فانتفت تهمة تدليسه وإرساله.

وأيضاً: وقع تصريح يحيى بالسماع من زيد بن سلام في غير هذا الحديث **فوقع في مسند أحمد** ^(١) قال: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْرَقِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُدْخِلُ الثَّلَاثَةَ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ الْجَنَّةَ...».

وكذلك صرح بالسماع منه في حديث نهي فاطمة رضي الله عنها عن لبس سلسلة الذهب، قال: «عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدٌ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ، أَنَّ ثَوْبَانَ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... الحديث» ^(٢).

فهذا يؤيد أن لا تغليط لمسلم بشأن هذا البند.

وأما الانقطاع بين أبي سلام وأبي مالك الأشعري فمما لم أجد عليه جواباً، بل رواية معاوية بن سلام المتقدمة أنه يروي عنه بواسطة تفيد أنه لم يسمع منه، وبناءً على ذلك فإن رواية مسلم منقطعة، والمتن الصحيح السند هو الذي رواه معاوية بن سلام فجعل عبد الرحمن بن غنم بين أبي سلام وأبي مالك الأشعري، ولفظها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِلَّةٌ

(١) في «المسند» برقم (١٧٣٠٠).

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩٣٧٨).

الْمِيزَانِ، وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ مِلْءُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالزَّكَاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ، فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوْبِقُهَا»^(١).

وهذا متن صحيح لا إشكال فيه، والله أعلم.

وقوله: « وَقَدْ رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ ».

ذكره كالدليل على إثبات الإرسال، أن بين أبي سلام وأبي مالك الأشعري واسطة، فيدل على أنه لم يسمعه منه.

وأما إجابة النووي عن الانقطاع بقوله: « يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ لِمُسْلِمٍ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ عَلِمَ سَمَاعَ أَبِي سَلَامٍ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي مَالِكٍ فَيَكُونُ أَبُو سَلَامٍ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي مَالِكٍ وَسَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ فَرَوَاهُ مَرَّةً عَنْهُ وَمَرَّةً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ».

ففيه نظر لأنه لم يثبت سماع أبي سلام من أبي مالك أصلاً، والله أعلم.

ولكن المتن بكل حال صحيح .

وقوله: « قَالَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: لَمْ يَذْكُرْ أَبُو مَسْعُودٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَيْئًا ».

أبو بكر الخطيب هو البغدادي، وكان بعد أبي الحسن الدارقطني وأبي مسعود

(١) تقدم أن هذه أخرجهما النسائي في «الكبرى» (٢٢٢٩) وابن ماجه (٢٨٠) وغيرهما.

الدمشقي، فكيف وُضع في كتاب المؤلف؟

والجواب: علم ذلك من الراوي عن الخطيب، أثناء روايته النسخة، قاله فرواه عنه من روى عنه الكتاب.

الحديث الثاني عشر:

قَالَ: وَأَخْرَجَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ^(١)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ أَسْمَاءَ^(٢) نَفَسَتْ بِذِي الْحُلَيْفَةِ».

وَالصَّوَابُ، فِيمَا يُقَالُ، رِوَايَةُ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَسْمَاءَ، لَيْسَ فِيهِ عَائِشَةُ^(٣).

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: إِذَا جَوَّدَ عَبْدُ اللَّهِ إِسْنَادَ حَدِيثٍ، لَمْ يُحْكَمْ لِمَالِكٍ عَلَيْهِ فِيمَا أَرْسَلَهُ، فَإِنَّ مَالِكًا كَثِيرًا مَا أَرْسَلَ أَشْيَاءَ أَسْنَدَهَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَثْبَاتِ، وَعَبْدَةُ بْنُ

(١) هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ثقة جليل القدر، وأبوه أحد الفقهاء السبعة.

(٢) يعني أسماء بنت عميس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) ونص عبارته في «التتبع» (٢٠٥): «خالفه مالك عن عبد الرحمن عن أبيه مرسلاً ليس فيه عائشة وهو الصواب وحديث عبدة خطأ».

ونص عبارته في «العلل» (١/ ٢٧٠): «رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ. وَأَصَحُّهَا عِنْدِي قَوْلُ مَالِكٍ وَمَنْ تَابَعَهُ».

سُلَيْمَانُ ، فَثِقَّةٌ ، ثَبَّتْ .

التوضيح

الحديث المشار إليه أخرجه مسلم^(١) من طريق عَبْدِ بَنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : نَفَسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ ، «يَأْمُرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهَلَّ» .

ورواية مالك المشار إلي ترجيحها أخرجه في «الموطأ»^(٢) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت عميس : أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبذاء فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ فقال مرها فلتغتسل ثم لتُهل .

وجه الإعلال والجواب عليه :

وجه الإعلال أن الدارقطني أراد إعلال رواية مسلم الموصولة من طريق عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به ، بأن مالك بن أنس خالفه فرواه عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد أن أسماء بنت عميس .. فذكره ، وليس فيه عائشة ، كذا رواه منقطعاً ، فإن القاسم لم يسمع من

(١) برقم (١٢٠٩) .

(٢) في «الموطأ» ص ٧٠٠ .

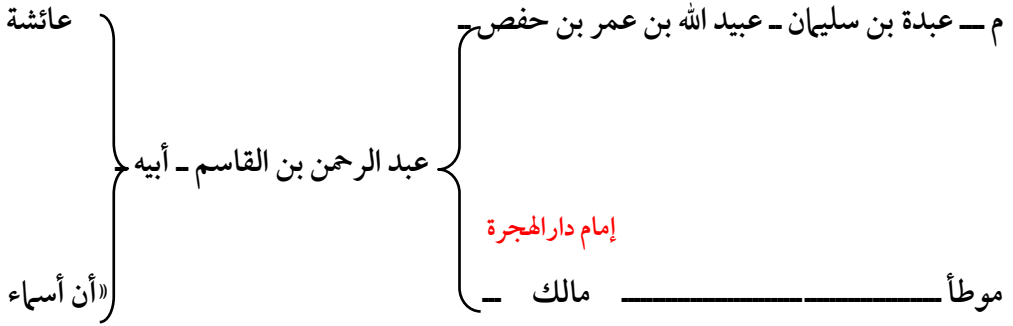
أسماء بنت عميس، بل لم يلق أسماء بنت عميس رحمتهما (١).

فهذا معنى قول المؤلف: «لم يحكم مالك عليه فيما أُرسله».

أي رواه منقطعاً، حيث أن القاسم لم يدرك أسماء رحمتهما.

وهذا تصوير خريطته:

ثقة ثبت



ليس فيه عائشة»

(١) فقد حكى العلائي في «جامع التحصيل» (٦٢٦) عن الغلابي أن القاسم لم يدرك أباه أيضاً،

وذكره ابن المديني فيمن لم يثبت له لقاء زيد بن ثابت رحمته، قلت «محمد» لم يدرك والده محمد

وقد توفي محمد بن أبي بكر سنة ٣٨ هـ ولم يدرك زيد بن ثابت وقد توفي زيد سنة ٤٥ هـ، أو ٤٨ هـ،

وقيل: ٥٠ هـ فكيف يسمع أسماء بنت عميس التي توفيت سنة ٤٠ هـ؟!

ثم رأيت كلام ابن عبد البر في «الاستذكار» (٣/٤) قال عقب رواية مالك هذه: «حَدِيثُ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ مُرْسَلٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ الْقَاسِمُ مِنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ»،

وأما المؤلف: (أبو مسعود الدمشقي) فيرى أن عبيد الله بن عمر بن حفص ثقة ثبت، إذا روى الحديث على وجه فإنها جوده فتعتمد روايته^(١).

ضَمَّ إِلَى ذَلِكَ ثَانِيًا: أن مالكا كان من مسلكه أنه يرسل أشياء وصلها غيره من الأثبات، ولا يُلصَق الوهم بعبدة بن سليمان الراوي عن عبيد الله بن عمر، لأن عبدة بن سليمان ثقة ثبت، لا يُلصَق به الوهم بل لغيره، والله أعلم.

فوجه إعلال الدارقطني بعبدة، لا سيما وهو نفسه القائل^(٢):

«مِنْ عَادَةِ مَالِكٍ إِزْسَالُ الْأَحَادِيثِ وَإِسْقَاطُ رَجُلٍ»^(٣).

ثم ثالث المرجحات القوية لرأي أبي مسعود في تقوية رواية مسلم أن الحديث حديث الشيخ عن أقاربه وأجداده: عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه القاسم عن عمته عائشة أم المؤمنين، وللاقارب والأسر مزيد

(١) وقد يقال: إن مما يعتذر به عن مسلم أنه أراد بيان علته، لكونه روى هذا الوجه ثم عقبه بحديث جابر بنحو من ألفاظه، وإن كان هذا مما أستبعده في هذا المقام.

(٢) كما في «العلل» (٦/٦٣).

(٣) ولعل سبب احتياط مالك لروايته الرواية المرسلة ما قاله الزرقاني في «شرحه على الموطأ» (٢/٢٢٣) قال: «رَوَاهُ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَوِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَلِهَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي إِسْنَادِهِ أَرْسَلَهُ مَالِكٌ فَكَثِيرًا مَا كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ أَنْتَهَى.

لَكِنَّهُ اخْتِلَافٌ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ وَلَا فِي وَصْلِهِ، لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ لِعُبَيْدِ اللَّهِ فِيهِ إِسْنَادَيْنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ وَنَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

اختصاص، ودواعي إتقان إذا رووا عن أقاربهم كأبائهم أو أعمامهم، أو عمّاتهم.

ورابع المرجحات لتصحيح لرواية مسلم التي رواها عبيد الله بن عمر: أن عبيد الله ليس دون مالك، فهو ثبت، وقُدّم في نافع على مالك.

قال أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن مالك و عبيد الله بن عمر و أيوب أيهم أثبت في نافع؟ فقال: عبيد الله أثبتهم و أحفظهم و أكثرهم رواية .

كما قدم في الزهري على غيره:

قال جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي سمعت يحيى بن معين وسئل فقال: عبيد الله بن عمر عن القاسم ، عن عائشة: الذهب المشبك بالدر .
فقلت له: هو أحب إليك أو الزهري عن عروة ، عن عائشة ؟ فقال: هو أحب إلي. ^(١)

فلم يراع الدارقطني كل هذه المرجحات التي اعترف هو نفسه ببعضها لا سيما الثاني منها!

وإذا كان لا تُحتمل الرواية على الوجهين من مثل عبيد الله بن عمر فمن مثل من يحتمل؟!!

وكأن الإمام مسلم حين علم الإشكال في مخالفة مالك لعبيد الله بن عمر في هذا الحديث -والذي يمكن أن يتعلّق به متعلّق- رواه على الوجه المذكور ثم عبّ به

(١) راجع ترجمة عبيد الله بن عمر من «تهذيب التهذيب».

بحديث جابر رضي الله عنه من وجه آخر^(١) من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما، في حديث أسماء بنت عميس حين نفست بذي الحليفة أن رسول الله ﷺ، أمر أبا بكر رضي الله عنه «فأمرها أن تغتسل وتهل».

وفي رواية أبي عوانة من نفس الطريق عن جابر، في حجة النبي ﷺ فلما أتى ذا الحليفة صلى بها، فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فأرسلت إلى رسول الله ﷺ فأمرها أن تستنفر بثوب ثم تغتسل وتهل^(٢).

فلا وجهة لإعلال رواية مسلم والله أعلم .

الحديث الثالث عشر:

قال: وأخرج حديث هُشَيْم، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: «في بيع التمر حتى يئدوا إصلاحها، وبيع العرايا»^(٣).

ويقال: إن هُشَيْمًا وهم فيه، وأوله عن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، عن زيد، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «في العرايا»، فقط.

(١) في «صحيحه» (١٢١٠).

(٢) أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٣٨٧١).

(٣) بيع العرايا أي الإذن في بيعها: والعرايا: وهو أن من لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب ولا نقد بيده يشتري به الرطب ليعاله، ولا نخل له يطعمهم منه ويكون قد فضل له من قوته تمر، فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له: بعني تمر نخلة أو نخلتين بخرصها من التمر، فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بتمر تلك النخلات ليصيب من رطبها مع الناس، فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق. وراجع «النهاية في غريب الأثر» (٣/ ٢٢٤).

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: أَمَّا حَدِيثُ هُشَيْمٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا .

ومثله حَدِيثُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدٍ، هَذَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي الْعَرَايَا»، فَقَطْ.

وَالْغَى مُسْلِمُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَالَّذِي وَهَمَ فِيهِ هُشَيْمٌ فَلَمْ يَخْرُجْهُ ^(١)، إِنَّمَا أَخْرَجَهُ فِي عَقَبِ حَدِيثِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَرَايَا، فَلَمْ يَتَأَمَّلْ عَلَيَّ ابْنُ عُمَرَ ^(٢) هَذَا، وَلَوْ تَأَمَّلَهُ لَمْ يُنْسَبْ ^(٣) إِلَى الْوَهْمِ فِيهِ.

التوضيح

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ ^(٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، يُحَدِّثُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، حَدَّثَهُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمَرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطَبًا».

ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ^(٥)، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ

(١) أي لم يخرججه في الأصول، أو لم يخرججه بمتنه.

(٢) أي الدارقطني.

(٣) يعني إلى الإمام مسلم.

(٤) برقم (١٥٣٩).

(٥) وهو الثَّقَفِيُّ.

سَعِيدٌ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلُهُ^(١).

ثم قال حدثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَالْعَرِيَّةُ: النَّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ فَيَبِيعُونَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا.

هذا الذي عند مسلم .

والظاهر أن مسلماً لم يعتمد على رواية هشيم إنما ساق إسناده ضمن الشواهد كما رأيت لم يعتمد عليه.

والحديث في النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه والإذن في العريّة صحيح

المعنى :

أخرجه البخاري^(٢) من طريق مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ».

وفي صحيح البخاري^(٣) عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا».

(١) ساق المؤلف إسناده فقال: ومثله حديث عبد الوهّاب الثَّقَفِيُّ، عن يَحْيَى، عن نَافِعٍ، عن ابن عمر، عن زَيْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِي الْعَرَايَا» فَقَطْ.

(٢) برقم (٢١٩٤) ومسلم (١٥٣٤).

(٣) برقم (٢١٩٢) ومسلم (١٥٣٦).

وفي الصحيحين ^(١) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْيَبَ، وَلَا يُبَاعَ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالْدِّينَارِ وَالْدَّرْهَمِ، إِلَّا الْعَرَايَا».

وفي صحيح البخاري ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ الثَّمَرِ، فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خُمُسَةِ أَوْسُقٍ».

فالنهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه والإذن في بيع العرايا ثابت في الصحيحين وغيرهما.

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ عَشَرَ:

قَالَ ^(٣): **وَأُخْرِجَ** ^(٤) **عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةُ.**

وَالصَّوَابُ: عَنْ الْحُسَيْنِ، وَإِنَّمَا وَهَمَ فِيهِ اللَّيْثُ، عَلَى اخْتِلَافٍ عَلَيْهِ فِيهِ ^(٥).

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: أَمَّا مُسْلِمٌ فَمَا قَالَ فِيهِ إِلَّا عَنِ الْحُسَيْنِ ^(٦)، وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ

(١) البخاري برقم (٢١٨٩) ومسلم (١٥٣٦).

(٢) برقم (٢٣٨٢) ومسلم (١٥٤١).

(٣) يعني: الدارقطني.

(٤) يعني: مسلماً.

(٥) سيأتي.

(٦) وهو كذلك كما سيأتي بيانه.

قُتِبَتْ عَلَى الْوَجْهَيْنِ مَعًا، وَعَنِ اللَّيْثِ عَلَى الصَّوَابِ^(١).
 وَكَذَلِكَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ الدُّوَيْرِيِّ، وَالْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، وَمُحَمَّدُ
 بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ قُتَيْبَةَ، قَالُوا فِيهِ: «عَنِ الْحُسَيْنِ».
 وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ، عَنْ حَسَنِ بْنِ عَرَفَةَ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ
 اللَّيْثِ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^(٢)، وَالْحُسَيْنِ مُقَيَّدًا.
 وَكَذَلِكَ حَدِيثُ قُتَيْبَةَ، مُقَيَّدٌ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ.
 وَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ^(٣) الَّذِينَ ذَكَرْتُ رَوَايَتَهُمْ عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ
 الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْحُسَيْنِ.

التوضيح

(١) يعني أن هناك وجه من الوجوه عن الليث على الصواب بذكر «الحسين» لا «الحسن».
 ففي «مسند أحمد» (٥٧٥) قال عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كَتَبْتُ إِلَيْكَ بِخَطِّي وَخَتَمْتُ
 الْكِتَابَ بِخَاتَمِي، يَذْكُرُ أَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ، حَدَّثَهُمْ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ،
 أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ، حَدَّثَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَرَفَهُ وَفَاطِمَةَ فَقَالَ: «أَلَا تُصَلُّونَ؟»
 ... كَذَا رَوَى عَنِ اللَّيْثِ عَلَى الصَّوَابِ «الحسين»، وكذلك رواه يحيى بن بكير عند البخاري
 في «الأدب المفرد» (٩٥٥).

(٢) تقدم تخريج روايته من عند البخاري في «الأدب المفرد» (٩٥٥).

(٣) يعني: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ الدُّوَيْرِيِّ، وَالْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيِّ.

لم أقف في صحيح مسلم على الحديث عن الحسن، إنما هو فيه عن الحسين.
والحديث المشار إليه في صحيح مسلم^(١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ،
عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ، حَدَّثَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ، فَقَالَ: «أَلَا تُصَلُّونَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
إِنَّمَا أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَاَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قُلْتُ لَهُ
ذَلِكَ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ، يَضْرِبُ فَخْذَهُ، وَيَقُولُ: {وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ
جَدَلًا} [الكهف: ٥٤].

وهذا مما جعل المؤلف يقول: «أَمَّا مُسْلِمٌ فَمَا قَالَ فِيهِ إِلَّا عَنِ الْحُسَيْنِ»^(٢).

وقد قال النووي^(٣): «هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ بِضَمِّ الْحَاءِ عَلَى التَّصْغِيرِ
وَكَذَا فِي جَمِيعِ نُسَخِ بِلَادِنَا الَّتِي رَأَيْتُهَا مَعَ كَثَرَتِهَا وَذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ
الِاسْتِدْرَاكَاتِ^(٤) وَقَالَ إِنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ أَنَّ الْحَسْنَ بَفَتْحِ الْحَاءِ عَلَى التَّكْبِيرِ ثُمَّ
ذَكَرَ كَلَامَ الدَّارِقُطْنِيِّ وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الْأَسَانِيدِ... ثُمَّ قَالَ:

(١) برقم (٧٧٥).

(٢) ونقل عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» (٢/ ٣٦٤) - وهو بعد الإمام الدارقطني -

الحديث عن الإمام مسلم وفيه «الحسين» ليس فيه: «الحسن» وكذا أخرجه النسائي في «الكبرى»

(١٣١٣) قال أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وهو شيخ مسلم - رواه بنفس سند مسلم وفيه «الحسين».

(٣) في «شرح مسلم» (٦/ ٦٤).

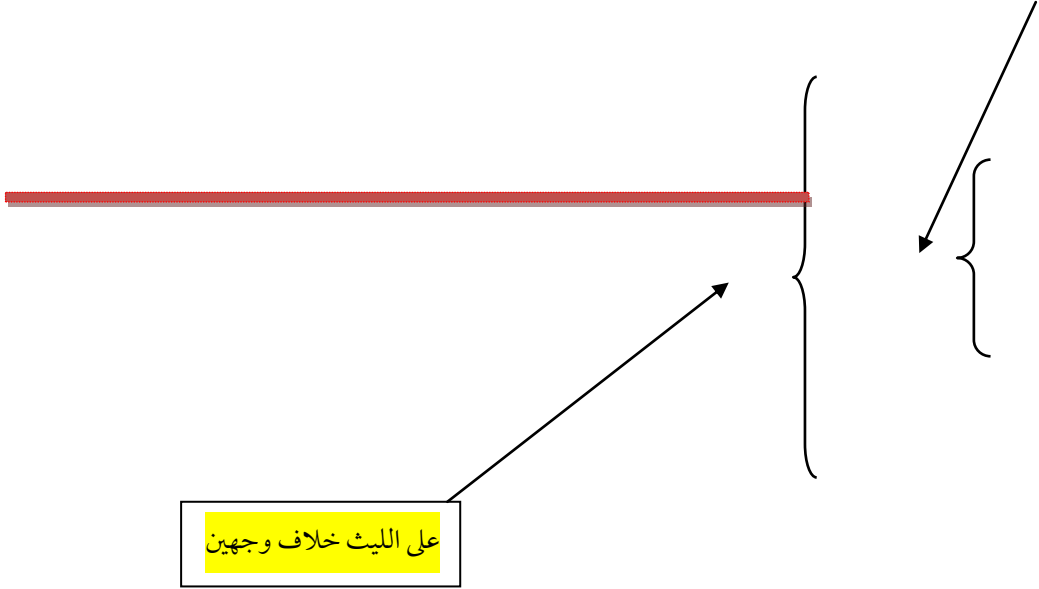
(٤) يعني «التتبع» (١٣٥).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ يَقُولُ إِنَّ الصَّوَابَ مِنْ رِوَايَةِ لَيْثِ الْحُسَيْنِ بِالتَّصْغِيرِ ^(١) وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ الْمُوجُودُ فِي رِوَايَاتِ بِلَادِنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢).

وهذه خريطته:



فدل على وجود ذكر للحسن في الإسناد، وإن كان الصحيح ذكر «الحسين»، وربما كان هناك نسخة لصحيح مسلم فيها الخطأ قبل تصحيح الامام مسلم لها، والله أعلم. وعلى أي حال لا تغليط، ولا انتقاد للإمام مسلم، والأولى أن لا توهيم أيضًا للدارقطني، والله أعلم.



وملخص ما في أسانيده :

أن الحديث رواه الزهري عن علي بن الحسين واختلف على الزهري:
 فرواه جماعة كبير عددهم منهم ابن جريج، وشعيب، وصالح بن كيسان،
 وإسحاق بن راشد، ومحمد بن أبي عتيق وغيرهم من أصحاب الزهري عنه عن
 علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب به.^(١)
 ورواه قتبية عن الليث عن عقيل، واختلف على قتبية خلافاً في تسميته هل هو

(١) أخرج هذا الوجه البخاري (٤٧٢٤، ١١٢٧، ٧٣٤٧، ٧٤٦٥) وأحمد (٩٠٠) وفي «الفضائل»

(١٠٥٠) و«الأوسط» لابن المنذر (٢٥٦١) والنسائي (١١٢٤٢) والبيهقي (٧٠٥ / ٣) وغيرهم.

«الحسن» أم «الحسين» ذكره المؤلف، والدارقطني في «التتبع»^(١) و«العلل»^(٢) وأياً كان الخلاف فذكر الحسن فيه وهم كما قال الدارقطني في «التتبع».

ونص كلامه: «وقول من قال عن الليث «الحسن» بن علي وهم والله أعلم».

وهنا نقل المؤلف عنه قال:

«وَالصَّوَابُ: عَنِ الْحُسَيْنِ، وَإِنَّمَا وَهَمَ فِيهِ اللَّيْثُ، عَلَى اخْتِلَافٍ عَلَيْهِ فِيهِ».

وفي «العلل» قال: «وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَحَكِيمُ بْنُ حَكِيمٍ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ». وهو الذي صوّبه المؤلف هنا، فليس تغليط لمسلم، والله أعلم.

وهنا فائدة تكمن من هذا المبحث في:

بيان الدقة المتناهية عند الأئمة في تمحيص الألفاظ في المتون، وفي ضبط أسماء الرواة^(٣).

فتأملهم كيف يتتابع أئمة النقد هؤلاء هنا: هذا يجمع طرق الحديث، ثم ينظر في قوة من رواه من الرواة على كل وجه، متأملاً من قال فيه: «الحسن»؟ ومن قال فيه: «الحسين»؟ هذا ينتقد أو يُغلط، وآخر يدافع..

(١) حديث رقم (١٣٥).

(٢) «علل الدارقطني» (٣/ ٩٩).

(٣) فائمه يبحثون في ضبط الإسم، وغيرهم يجمعون الطرق ويرجحون ويغلطون ويتقنون، وآخرون يدافعون عن الصحيح.

مع أن كلا منهما صحابي، وكلاهما ابن لعلي بن أبي طالب عليه السلام، أمهما فاطمة بنت النبي ﷺ، فالتردد في التسمية هل هو «الحسن» أم «الحسين» غير مؤثر في صحة متن الحديث في شيء!

فإذا كان ذلك كذلك نحو تحرير إسم راوي، وتحريره، غير مؤثر في صحة الحديث فهل يمكن أن يفتو هؤلاء لفظاً في متن الحديث ليست من كلامه ﷺ أو كلام الصحابي وهي مؤثرة في الحكم الفقهي؟

فكم هؤلاء الكبار من جهد كبير في تحرير ما نُسب إلى النبي ﷺ وهو لم يقله! فرضي الله عن هؤلاء الجهابذة، ذوي المكانات الكبيرة الغائبة، وعظم الله أجرهم، وبارك في سعيهم، ورفع درجاتهم، ولا حرمنّا الله أجرهم. ويا لها من عزة وكرامة أن يكون هؤلاء أسلافنا نسير على دربهم، فله الحمد.

الحديث الخامس عشر:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «وَحَدِيثُ الْإِحْتِلَامِ»، هُوَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَافِعٍ، وَقَالَ: هُوَ مُسَافِعُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَلَبَ اسْمَهُ. قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هُوَ حَدِيثُ: «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا رَأَتْ...» الْحَدِيثُ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الرَّازِيِّ، وَسَهْلِ بْنِ عُثْمَانَ، وَ أَبِي كُرَيْبٍ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ.

قَالَ سَهْلٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَنْبَأَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ مُسْنَدًا.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَكَذَلِكَ حَدَّثُونَا أَيُّضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْرَوَيْهِ، عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ، قَالَ^(١): حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْحَافِظُ نَازِلًا، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، بِإِسْنَادِهِ سَوَاءً مِثْلُهُ.

وَكَذَلِكَ حَدَّثُونَا عَنْ أَبِي يَعْلَى، وَابْنِ مَنِيعٍ، عَنْ سُوَيْدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَكَذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبٍ، عَنْ مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقْلِبْ مُسْلِمٌ اسْمَهُ، وَإِنَّمَا نَسَبَ عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو مُسْلِمًا إِلَى الْوَهْمِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَأَمَّلْ طَرْدَ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَأَظْنُهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُجَرِّحَ أَسْمَاءَ مَنْ صَحَّ عَنْهُمْ الرِّوَايَةُ، نَظَرَ فِي «تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ»، لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ فِي «تَارِيخِهِ»: «بَابُ مَنْ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ»، قَالَ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَافِعِ بْنِ شَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الدَّارِ، الْقُرَشِيُّ هُوَ أَرَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْبَةَ.

قَالَ: وَقَالَ مُحَمَّدٌ^(٢): أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَنْصُورِ الْحَجَبِيِّ، حَدَّثَنِي «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَافِعِ (ابْنِ شَيْبَةَ)^(٣)».

وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ هَذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَا فِي بَابِ مَنْ اسْمُهُ: مُسَافِعٌ.

(١) كذا ولعل الصواب «قال».

(٢) يعني البخاري في «التاريخ الكبير» (٥ / ٢١٠).

(٣) زيادة من «التاريخ الكبير»

وَأَيْتَا تَعَلَّقَ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بِهَذَا مِنْ «تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ»، وَلَمْ يَنْظُرْ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ هَذَا^(١)، فَنَسَبَ مُسْلِمًا إِلَى أَنَّهُ قَلَبَ اسْمَهُ، وَلَمْ يَقْلِبْهُ، إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ^(٢)، وَهَكَذَا يَقُولُ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ.

التوضيح

قال الإمام مسلم رحمه الله^(٣) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، وَسَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ قَالَ سَهْلٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا احْتَلَمَتْ وَأَبْصَرَتْ الْمَاءَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ» فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: تَرَبَّتْ يَدَاكِ وَأَلْتِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعِيهَا. وَهَلْ يَكُونُ الشَّبَهُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، إِذَا عَلَا مَاؤُهَا مَاءَ الرَّجُلِ، أَشَبَّهُ الْوَلَدُ أَخَوَالَهُ، وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَهَا أَشَبَّهُ أَعْمَامَهُ».

وجه الإعلال أو الانتقاد:

غلط الدارقطني مسلم في تسمية مسافع بن عبد الله، فقال: هو عبد الله بن مسافع، وغلط مسلمًا بأنه قلب اسمه.

(١) لأن حديث ابن أبي زائدة رواه عنه الناس كلهم - فيها وقفت عليه - فسموه كلهم: مسافع بن عبد الله.

(٢) ولم أقف على هذا الخلاف في اسمه.

(٣) برقم (٣١٤)

وقال أبو الفضل الشهيد^(١): وجدت فيه عن أبي كريب عن ابن أبي زائدة عن أبيه عن مصعب بن شيبة عن مسافع بن عبد الله عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ في المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل.

هذا الحديث رواه عن ابن أبي زائدة غير واحد فقالوا عبد الله بن مسافع الحنفي، وهو الصحيح.

وقد روى عنه ابن جريج حديثاً غير هذا.

وحديث أبي كريب خطأ حيث قال مسافع بن عبد الله «أه».

قلت «محمد»: الحق أن هذا الرجل هما واحد مختلف في اسمه، وهو: مسافع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان القرشي العبدي أبو سليمان المكي الحنفي، وقد ينسب لجدّه.

قال المؤلف: «إِنَّمَا تَعَلَّقَ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ^(٢) بِهَذَا مِنْ «تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ»، وَلَمْ يَنْظُرْ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ هَذَا، فَانْسَبَ مُسْلِمًا إِلَى أَنَّهُ قَلَبَ اسْمَهُ، وَلَمْ يَقْلِبْهُ، إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَهَكَذَا يَقُولُ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ».

قلت «محمد»: الطرق التي وقفت عليها كلها ليس فيها إلا مسافع بن عبد الله.

فرواه إبراهيم بن موسى الرازي، وسهل بن عثمان، وأبو كريب ثلاثتهم عند

(١) حديث رقم (٨).

(٢) يعني الدارقطني رحمه الله.

مسلم^(١)، وقتيبة بن سعيد عند الإمام أحمد^(٢)، وسويد بن سعيد عند أبي يعلى^(٣)،
ومحمد بن الصلت عند أبي نعيم^(٤)، وإسماعيل بن الخليل عند البيهقي^(٥)، سبعتهم
عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه، عن مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ مُسَافِعِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ بِهِ.
هذا الذي وقفت عليه مسنداً^(٦).

ولم يتعرَّض النووي لتغليط الدارقطني لمسلم، بل لا أعلم لتخطئة الإمام مسلم
في هذا الاسم، سوى أن بعض العلماء قال إنه كان يُنسب إلى جده.

ومسافع بن عبد الله هذا أحد رجال إسناد مسلم ما وقفت فيه على تعديل
سوى أن وثقه العجلي، وروى عنه جمع ومنهم الزهري، وهو ممن لا يروون إلا

(١) كما تقدم وأخرجه المؤلف بسنده عن أبي كريب وحده بتسميته «مسافع بن عبد الله» أيضًا.

(٢) كما في «المسند» (٢٤٦١٠).

(٣) في «مسنده» (٣٩٥).

(٤) في «المستخرج» (٨٤٢).

(٥) في «السنن الكبرى» (١/٢٦٠).

(٦) وقد قال الدارقطني في «العلل» (١٣٦/١٤): «ورواه عبد الله بن مسافع، عن عروة، عن عائشة.
قاله عنه مصعب بن شيبة.

حدث به يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه، عن مصعب بن شيبة.

أخرجه مسلم، عن شيخ له، عن يحيى بن أبي زائدة.

واختلف عنه؛ فقليل: عنه، عن مسافع بن عبد الله، أيضًا».

عن ثقة، فقد قال الشافعي^(١):

«لا نعلم محدثاً يسمي أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب» أهـ.

وقد وثقه الذهبي وابن حجر، فأقل أحواله أنه حسن الحديث إن لم يكن ثقة.

وفي الإسناد عند مسلم مصعب بن شيبة بن جبير أكثر الأئمة على تجريحه، ليس

أحد على تعديله سوى أن ابن معين والعجلي وثقاه، وجرحه أبو داود وأحمد والنسائي، وحكى أبو حاتم أنهم لا يحمّدونه، وقال الدارقطني عنه: ليس بالقوى، وقال في كتابه «التتبع»^(٢): «مصعب منكر الحديث، قاله النسائي»، وضعفه ابن القطان^(٣) وضعفه الذهبي في بعض كتبه، وكأنه في «تاريخ الإسلام» لم يجد مزايًا سوى أن قال: «احتجّ به مُسلم وغيره» أهـ.

فالأكثر على جرحه .

وأما احتجاج مسلم به.

فقد روى له في صحيحه في أربعة مواطن برقم (٢٦١، ٣١٤، ٢٠٨١،

٢٤٢٤).

والأول: حديث عشرة من الفطرة، وهو مستنكر على مسلم بسبب مصعب

هذا، ومن انتقده الدارقطني، والثاني هو حديثنا هذا.

(١) في «الرسالة» ص ٤٦٩ ط شاكر وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ١٨٥).

(٢) حديث (١٨٢).

(٣) في «الوهم والإيهام» (٥/ ٥٠٧).

وأما تليين الحافظ بن حجر لمصعب هذا في «التقريب»، فهو أعجب إليّ مما ذكر في «الفتح» ^(١): «مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ وَثِقَةُ ابْنِ مَعِينٍ وَالْعِجْلِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَلَيْتَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُمَا فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ» .

فالرجل أقرب إلى الجرح منه إلى التعديل .

ولكن يبدو أن مسلماً إنما روى له هذا الحديث في الشواهد:

فأول أحاديث الباب حديث أنس بن مالك، قال: جاءت أم سليم - وهي جدة إسحاق -، إلى رسول الله ﷺ فقالت له، وعائشة عنده: يا رسول الله، المرأة ترى ما يرى الرجل في المنام، فترى من نفسها ما يرى الرجل من نفسه، فقالت عائشة: يا أم سليم، فضحت النساء، تربت يمينك، فقال لعائشة: «بل أنت، فتربت يمينك، نعم، فلتغتسل يا أم سليم، إذا رأت ذلك» ^(٢).

ثم روى حديث أنس بن مالك أن أم سليم، حدثت أنها سألت نبي الله ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال رسول الله ﷺ: «إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل» فقالت أم سليم: واستحييت من ذلك، قالت: وهل يكون هذا؟ فقال نبي الله ﷺ: «نعم، فمن أين يكون الشبه؟ إن ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر، فمن أيهما علا، أو سبق، يكون منه الشبه» ^(٣).

(١) «فتح الباري» (١٠ / ٣٣٧).

(٢) برقم (٣١٠).

(٣) برقم (٣١١).

ثم روى حديث أنس بن مالك، قال: سألت امرأة رسول الله ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل في منامه، فقال: «إذا كان منها ما يكون من الرجل فلتغتسل»^(١).

ثم روى حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة قالت: جاءت أم سليم إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم، إذا رأت الماء» فقالت أم سلمة: يا رسول الله، وتحتلم المرأة؟ فقال: «تربت يدك، فبم يشبهها ولدها»^(٢).

ثم روى حديث الباب بمتابعة الزهري أيضًا لهشام بن عروة، لأجل الكلام المعروف في مصعب بن شيبة فعذر مسلم أنه روى حديث مصعب بن شيبة، عن مسافع بن عبد الله هذا في الشواهد.

فالحديث بكل حال صحيح المتن لا إشكال، رحمنا الله ورحم علماءنا الأولين والمتأخرين بمنه وكرمه.

وهذه خريطته:

حم (٢٤٦١٠) —————	قتيبة
م —————	إبراهيم بن موسى الرازي -
—————	سهل بن عثمان -
أبو مسعود —————	إبراهيم بن محمد - أبو كريب
يعلي (٣٩٥) —————	سويد بن سعيد -
مستخرج (٨٤٢) —————	محمد بن الصلت -
هق (٢٦/١) —————	إسماعيل بن خليل

ابن أبي زائدة - أبيه - مصعب بن شيبة - مسافع - عروة - عائشة

الحديث السادس عشر:

قال أبو الحسن: وحديث الأشجعي، عن مالك بن مغول، عن طلحة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

قال أبو مسعود: والحديث: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ فَفَدَتْ أَزْوَادُ الْقَوْمِ وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ؛ لَأَنَّ غَيْرَ الْأَشْجَعِيِّ أَسْنَدَهُ، وَالْأَشْجَعِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ مُجَوِّدٌ، فَإِذَا جَوَّدَ مَا قَصَرَ بِهِ غَيْرُهُ عَلِمَ لَهُ بِهِ.

وَمَعَ هَذَا فَهُوَ حَدِيثٌ لَهُ أَصْلٌ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ مُسْنَدًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وهو أيضًا عن يزيد بن أبي عبيد، وإياس بن سلمة، عن سلمة بن الأكوع، عن رسول الله ﷺ.

التوضيح

الحديث أخرجه مسلم^(١) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، حدثنا عبيد الله الأشجعي، عن مالك بن مغول، عن طلحة بن مضر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: كنا مع النبي ﷺ في مسير، قال: فنفتت أزواد القوم، قال: حتى هم بنحر بعض حمائلهم، قال: فقال عمر: يا رسول الله، لو جمعت ما بقي من أزواد القوم، فدعوت الله عليها، قال: ففعل، قال: فجاء ذو البربر، وذو التمر بتمره، قال: وقال مجاهد: وذو النواة بنواه، قلت: وما كانوا يصنعون بالنوى؟ قال: كانوا يمسونه ويشربون عليه الماء، قال: فدعا عليها قال حتى ملأ القوم أزودتهم، قال: فقال عند ذلك: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقي الله بهما عبد غير شاك فيهما، إلا دخل الجنة».

مراد الدارقطني:

أن هذا الحديث اختلف فيه على مالك بن مغول، فرواه عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي عن مالك بن مغول عن طلحة عن أبي صالح عن أبي هريرة به. وغير الأشجعي^(٢) لم يسنده بل رواه مراسلاً.

وفي موطن آخر ذكره الدارقطني فقال^(٣): «تابعه^(٤) مسروق عن أبيه عن

(١) برقم (٢٧).

(٢) يوحى كلامه أنهم أقوى من الأشجعي.

(٣) في «التبعية» حديث رقم (١٩).

(٤) أي تابع الأشجعي متابعة قاصرة.

مالك، وخالفهما أبو أسامة^(١) وغيره رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَرْسَلًا.

فالدارقطني يريد أن يستظهر إعلالاً من جهة أن الصحيح في رواية مالك بن مغول الإرسال، وأنه ما كان ينبغي للإمام مسلم أن يأتي برواية الأشجعي التي هي الصحيح بخلافها، فيضعها في كتابه الصحيح، هذا مقصود كلام الدارقطني لا أن يكون مراد الدارقطني أن الحديث غير محفوظ المتن عن أبي صالح عن أبي هريرة.

فالدارقطني يعلم أنه محفوظ من حديث أبي صالح مسنداً فقد رواه مسلم عقب رواية الأشجعي.

وقد قال في «التتبع» ما نصه: «وأخرجه^(٢) أيضاً من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أو أبي سعيد، واختلف فيه على الأعمش وقيل عن أبي صالح عن جابر أيضاً، وكان الأعمش يشك فيه».

فملخص استدراك الدارقطني وتعليله من جهة أن أبا أسامة وغيره رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ بن مغول عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَرْسَلًا، على خلاف رواية الأشجعي الموصولة.

(١) قال النسائي في «الكبرى» (٨٧٤٤): «أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مَالِكٍ، وَهُوَ ابْنُ مِغُولٍ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ إِذْ نَفَذَتْ أَزْوَدَةُ الْقَوْمِ وَسَاقَ الْحَدِيثَ مَرْسَلًا».

(٢) يعني مسلماً (٢٧) عقب حديث الباب.

ويرى المؤلف (أبو مسعود الدمشقي) أن الأشجعي ثقة مأمون، أثبت الناس كتاباً في الثوري، يُجود ما يروي، فتكون روايته المسندة الموصولة محفوظة لا تُعلّها رواية أبي أسامة وغيره على الإرسال^(١)، لا سيما أن الحديث روي مسنداً متصلاً عن رسول الله ﷺ من غير طريق الأشجعي عن مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف.

فأخرجه مسلم من طريق أبي كريبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - شَكَ الْأَعْمَشُ^(٢) - قَالَ: لَمَّا كَانَ غَزْوُهُ تَبَوَّكَ أَصَابَ النَّاسَ مَجَاعَةٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَذْنَتَ لَنَا فَنَحْرَنَا نَوَاضِحَنَا، فَأَكَلْنَا وَادَّهَنَّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْعَلُوا»، قَالَ: فَجَاءَ عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَعَلْتَ قَلَّ الظَّهْرُ، وَلَكِنْ ادْعُهُمْ بِفَضْلِ أَزْوَادِهِمْ، ثُمَّ ادْعُ اللَّهَ لَهُمْ عَلَيْهَا بِالْبَرَكَةِ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَدَعَا بِنَطْعٍ، فَبَسَطَهُ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ أَزْوَادِهِمْ، قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَحِيءُ بِكَفِّ ذُرَّةٍ، قَالَ: وَيَحِيءُ الْآخِرُ بِكَفِّ تَمْرٍ، قَالَ: وَيَحِيءُ الْآخِرُ بِكَسْرَةٍ حَتَّى اجْتَمَعَ عَلَى النَّطْعِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ يَسِيرٌ، قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ قَالَ: «خُذُوا فِي أَوْعِيَّتِكُمْ»، قَالَ: فَأَخَذُوا فِي أَوْعِيَّتِهِمْ، حَتَّى مَا تَرَكُوا فِي الْعُسْكَرِ وَعَاءً إِلَّا مَلْئُوهُ، قَالَ: فَأَكَلُوا حَتَّى

(١) لا سيما وقد تابعه مسروق بن المَرْزبان عن أبيه عن مالك بن مغول كما قال الدارقطني في «التتبع».

(٢) أجاب ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط

« ص ١٧٨ فقال: «وَأَمَّا شَكُّ الْأَعْمَشِ فَهُوَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ شَكَّ فِي عَيْنِ الصَّحَابِيِّ الرَّائِي لَهُ وَذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُدُولٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

شَبِعُوا، وَفَضَلْتَ فَضْلَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ، فَيُحْجَبَ عَنِ الْجَنَّةِ».

وأيضاً أخرجه البخاري عن يزيد بن أبي عبيد، ومسلم ^(١) عن إياس بن سلمة كلاهما (يزيد، وإياس) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، قال: خَفْتُ أَرْوَادُ الْقَوْمِ، وَأَمَلَقُوا، فَاتُّوا النَّبِيَّ ﷺ فِي نَحْرِ إِبِلِهِمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَلَقِيَهُمْ عُمَرُ، فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ: مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبِلِكُمْ، فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَادِي فِي النَّاسِ، فَيَأْتُونَ بِفَضْلِ أَرْوَادِهِمْ»، فَبَسِطَ لِذَلِكَ نَظْعًا، وَجَعَلُوهُ عَلَى النَّظْعِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا وَبَرَكَ عَلَيْهِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ بِأَوْعِيَّتِهِمْ، فَاحْتَسَى النَّاسُ حَتَّى فَرَّغُوا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ».

وبكل حال الإعلال غير مؤثر في صحة متن الحديث بحال.

وقد ألمح إلى هذا الإمام ابن الصلاح فقال عقب نفس الحديث ^(٢):

« وَهَذَا الْإِسْتِدْرَاكُ مِنَ الدَّارِقُطْنِيِّ مَعَ أَكْثَرِ اسْتِدْرَاكَاتِهِ عَلَى الشَّيْخَيْنِ قَدْحٌ فِي أَسَانِيدِهِمَا غَيْرُ مَخْرُجٍ لِمَتَوْنِ الْحَدِيثِ مِنْ حِزِّ الصَّحَّةِ ».

وقد ذكر النووي ^(٣) انتقاد الدارقطني للحديثين ^(١) وانتصر في حديث الباب

(١) البخاري (٢٤٨٤) ومسلم (١٧٢٩).

(٢) في كتابه «صيانة صحيح مسلم» ص ١٧٧.

(٣) في «شرح مسلم» (١/ ٢٢١).

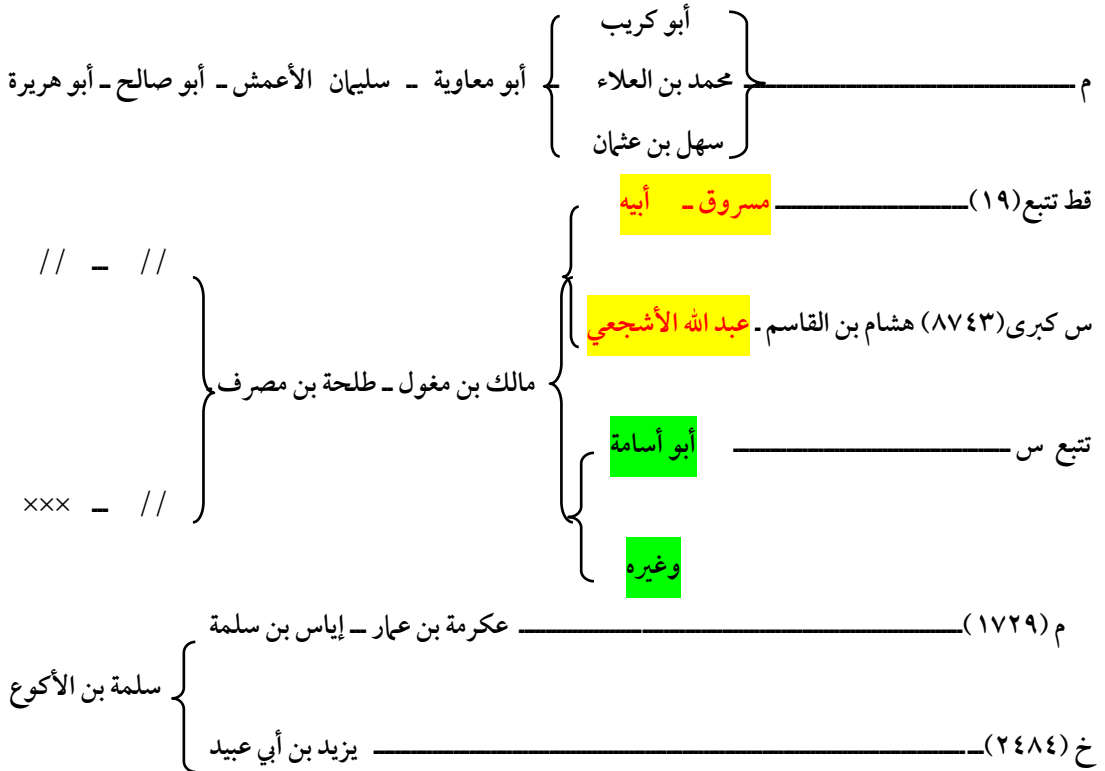
لكلام أبي مسعود الدمشقي هنا.. وقال:

« هَذَانِ الْإِسْتِدْرَاكَانِ لَا يَسْتَقِيمُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، ثُمَّ ذَكَرَ وَجْهَةً نَظَرَهُ... ثُمَّ قَالَ:
 «إِذَا قَالَ الرَّاوي حَدَّثَنِي فُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ وَهُمَا ثِقَتَانِ احْتِجَّ بِهِ بِلَا خِلَافٍ لِأَنَّ
 الْمُقْصُودَ الرَّوَايَةَ عَنْ ثِقَةٍ مُسَمًّى وَقَدْ حَصَلَ وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ ذَكَرَهَا الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ
 فِي الْكِفَايَةِ وَذَكَرَهَا غَيْرُهُ وَهَذَا فِي غَيْرِ الصَّحَابَةِ، فَنَحْنُ الصَّحَابَةُ أَوْلَى فَاثْنَهُمْ كُلُّهُمْ
 عُذُولٌ فَلَا غَرَضَ فِي تَعْيِينِ الرَّاوي مِنْهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ»

(١) حديث الباب وحديث أبي هريرة في شك الأعمش هل هو من مسند أبي سعيد أو من مسند أبي

هريرة رضي الله عنهما.

وهذه خريطته



الحديث السابع عشر:

قَالَ: وَأَخْرَجَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ».

وَصَوَابُهُ مَوْقُوفٌ، وَقَدْ تَرَكَهُ الْبُخَارِيُّ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَذَا أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ غُنْدَرٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَالِكٍ مُسْنَدًا مُجَوِّدًا، وَإِنَّمَا كَانَ مَالِكٌ بِأَخْرَجَهُ لَا يُسْنِدُهُ^(١).

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، وَحُمَيْدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ أَسْنَدَهُ جَمَاعَةٌ غَيْرُ مَنْ ذَكَرَهُمْ مُسْلِمٌ، وَوَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ.

التعليق

الحديث أخرجه مسلم^(٢) حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ الْعَنْبَرِيُّ أَبُو غَسَّانَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ

(١) ما أدري دليله أن عدم إسناد مالك للحديث موصولاً كان بآخره، فالذي وقفت عليه أنه روي عنه موقوفاً مرة، ومرفوعاً مرة، والله أعلم.

(٢) برقم (١٩٧٧).

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ».

مراد الدارقطني رحمه الله :

أن هذا الحديث رواه مسلم من طريق عمرو بن مسلم به على الوجه المذكور مرفوعاً، ثم استظهر قوة الموقف فصوبه.

وأما المؤلف : فاستظهر أن من روى عنه موقوفاً - وهو الإمام مالك - قد رواه شعبة من رواية الأثبات عنه عن مالك مرفوعاً .

وأشار إلى هذا الإعلال الطحاوي قبل الدارقطني فقال: « بَلْ قَدْ طُعِنَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ مَالِكٍ ، فَقِيلَ : إِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا »^(١).

وأضيف «محمد» : أن مسلماً^(٢) ممن روى هذا الوجه من رواية غندر، ويحيى بن كثير عن شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي ﷺ مرفوعاً، فعلام يُتَصَوَّبُ رواية الموقف على المرفوع، وقد رواه مسلم على عدة وجوه على الوجه المرفوع ؟ فلا وجه لمن صوّب الموقف، والله أعلم.

وتلخيص ما في الاختلاف في أسانيد هذا الحديث :

(١) «شرح معاني الآثار» (٤ / ١٨١).

(٢) برقم (١٩٧٧).

أن هذا الحديث رواه سعيد بن المسيب عن أبي سلمة عن النبي ﷺ، ورواه عن سعيد نفسان:

الأول: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وهو ثقة - من رواية سفيان بن عيينة عنه -^(١) قَالَ أَبُو بَكْرٍ قِيلَ لِسُفْيَانَ: إِنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَرْفَعُهُ قَالَ: لَكِنِّي أَنَا أَرْفَعُهُ^(٢).

الثاني: عمرو (وقيل: عمر) بن مسلم بن عمار بن أكيمة الليثي. وهو صدوق ورواه عنه ثلاثة من الرواة:

الأول:

محمد بن عمرو الليثي وهو حسن الحديث^(٣).

والثاني:

سعيد بن أبي هلال وهو صدوق، بل الأكثر على توثيقه وهو الأرجح إن شاء الله. كلاهما (محمد وسعيد) روياه عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب به مرفوعاً^(٤).

الثالث: مالك بن أنس واختلف عنه:

(١) أخرج هذا الوجه الحميدي (٢٩٥) ومسلم (١٩٧٧) والنسائي في «الكبرى» (٤٤٣٨) وغيرهم.

(٢) وهذا يدل على تثبته فيه على الوجه المرفوع.

(٣) أخرج هذا الوجه مسلم (١٩٧٧) وأبو يعلى (٦٩١٠) وابن حبان (٥٩١٨) وغيرهم.

(٤) أخرج هذا الوجه مسلم والنسائي في «الكبرى» (٤٤٣٦) وغيره.

فرواه شعبة عنه عن عمرو بن مسلم به مرفوعاً^(١).

وخالفه ابن وهب، وعثمان بن عمر بن فارس وغيرهما.

فرووه عن مالك عن عمرو بن مسلم، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة
هذه، ولم ترفعه قالت:

«مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَنْ يُصَحِّيَ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ
أَظْفَارِهِ، حَتَّى يُصَحِّيَ»^(٢).

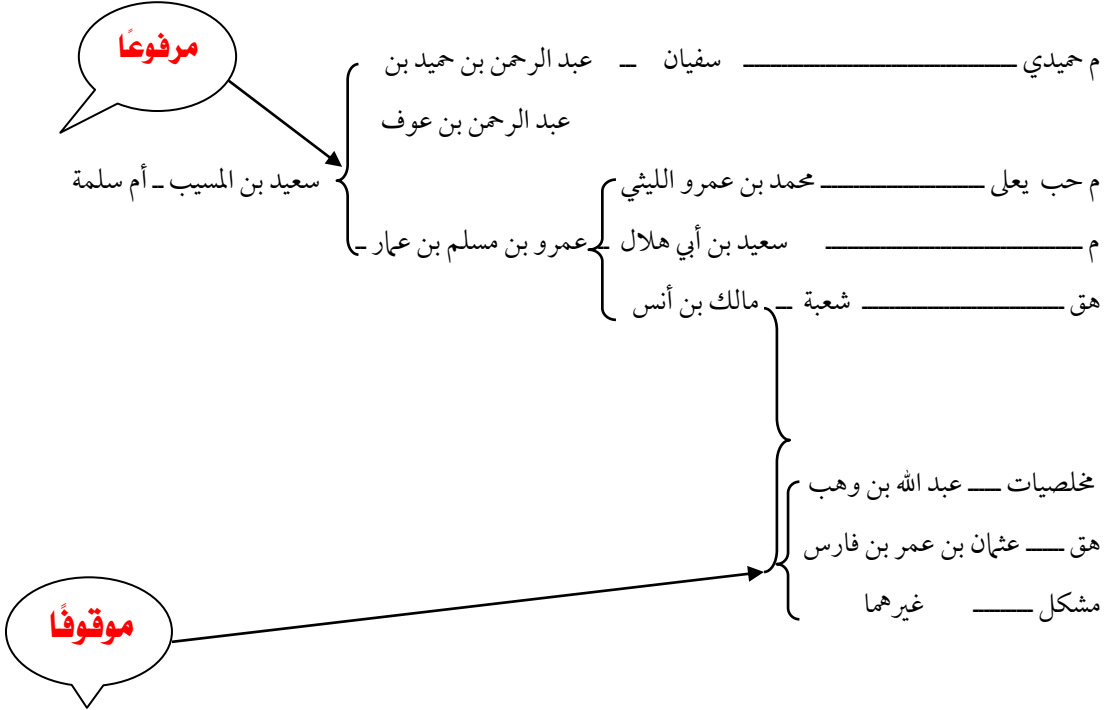
فَهَذَا هُوَ أَصْلُ الْحَدِيثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

فهل بعد هذا إلا تصويب رأى المؤلف وهو قوة المرفوع ومن ثمَّ وجاهة رأى
الإمام مسلم رحمه الله، وتغليط الدارقطني فيما غلط مسلماً فيه ؟

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٧) وابن ماجه (٣١٥٠) والنسائي (٤٤٣٥) وأبو عوانة في «المستخرج»
(٧٧٨٠) وابن حبان (٥٩١٦) والطحاوي في «شرح المشكل» (٥٥٠٦) والبيهقي في «الكبرى»
(٤٤٦/٩) وغيرهم.

(٢) أخرجه الطحاوي في «المعاني» (٦٢٤٨، ٦٢٤٩) و«شرح المشكل» (٥٥٠٨، ٥٥٠٩) وابن
المخلص في «المخلصيات» (٢٦٩٠) والبيهقي (٤٤٦/٩).

وهذا تصوير خريطته:



والخلاصة :

أن لا إعلال للحديث المرفوع عن أم سلمة ~~هي~~، ورواية مسلم سالمة من
الاعتراض والغلط الذي ادعاه الدارقطني، والله المستعان. رحم الله أئمة الدين
هؤلاء وحفظ الله أحياءهم وبارك في سعيهم، ونمى لهم ثمار عملهم في الدنيا
والآخرة، إنه الواسع الكريم المعطي.

الحديث الثامن عشر:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَكَانَ فِي الْكِتَابِ مِمَّا تَرَكَهُ، كَانَ قَدْ أَخْرَجَ فِي «الطَّهَّارَةِ»، عَنْ
عُمَرَ الرِّيَّاحِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ،
عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ».

قَالَ: وَقَدْ وَهَمَ فِيهِ الرِّيَّاحِيُّ، خَالَفَهُ أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، رَوَاهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ،
عَنْ رَوْحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَذَا لَمْ يَرَوْهُ فِي كِتَابِهِ بِحَالٍ، وَإِذَا كَانَ قَدْ تَرَكَهُ كَمَا قَالَ: فَلَا
مَعْنَى لِنِسْبَتِهِ إِلَى الْوَهْمِ فِي هَذَا.

التعليق

الحديث أخرجه مسلم ^(١) قال حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ
بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ ^(٢)، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، يَعْنِي بَنَ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ
الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ
أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا».

ولأن أصل متن الحديث بتمامه: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ، إِذَا ذَهَبَ
أَحَدُكُمْ إِلَى الْخُلَاءِ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا، وَلَا يَسْتَنْجِ بِيَمِينِهِ، وَكَانَ يَأْمُرُ

(١) برقم (٢٦٥).

(٢) هو الرياحي.

بثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَمَنْى عَنِ الرَّوْثِ وَالرَّمَّةِ» ^(١).

وذكر الدارقطني منه طرفاً أو قطعةً منه ليست هي التي في صحيح مسلم، فتوهم المؤلف (أبو مسعود الدمشقي) أنه ليس في صحيح مسلم فقال:

« هَذَا لَمْ يَرَوْهُ فِي كِتَابِهِ بِحَالٍ، وَإِذَا كَانَ قَدْ تَرَكَهُ كَمَا قَالَ: فَلَا مَعْنَى لِنِسْبَتِهِ إِلَى الْوَهْمِ فِي هَذَا ».

والحق: أنه في صحيح مسلم كما رأيت سنداً وممتناً، إلا أن مسلماً رواه مختصراً دون الطرف الذي ساقه الدارقطني رحمه الله عند انتقاده، فظن أبو مسعود رحمه الله أنه غير موجود بمرة.

ولو رجع المؤلف إلى كتاب «التتبع» للدارقطني لراه قد ذكر الجزء المحذوف هنا فقال الدارقطني ^(٢): « أخرج مسلم عن أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، عَنِ الرِّيَاحِيِّ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنِ رُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: « إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ».

قال: وهذا غير محفوظ عن سهيل وإنما هو حديث ابن عجلان حَدَّثَ بِهِ النَّاسُ عَنْهُ مِنْهُمْ رُوحُ بْنُ الْقَاسِمِ، كَذَلِكَ قَالَ أُمِيَّةُ عَنْ يَزِيدَ »

(١) أخرجه النسائي (٤٠) وابن ماجه (٣١٣) وغيرهما وهو في «مستخرج أبي عوانة» (٥٨٣).

(٢) في «التتبع» حديث (١٧).

ولم يَغْب هذا عن أبي الفضل الشهيد^(٢) وقال:

« وجدت فيه لعمر بن عبد الوهاب الرياحي عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن سهيل عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها».

قال أبو الفضل:

وهذا حديث أخطأ فيه عمر بن عبد الوهاب الرياحي عن يزيد بن زريع لأنه حديث يعرف بمحمد بن عجلان عن القعقاع.

وليس لسهيل في هذا الإسناد أصل.

فتلخص من كلام الدارقطني وأبي الفضل الشهيد إصاق الوهم بالرياحي عمر بن عبد الوهاب في أمرين:

الأول: في إثبات سهيل في الإسناد بين روح بن القاسم والقعقاع، ولا ذكر له كما قال أبو الفضل الشهيد رحمه الله.

الوهم الثاني: لم يجعل الحديث حديث ابن عجلان عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه. كما رواه الناس، بل لم يجعل لابن عجلان في الحديث ذكر.

(١) وهذا مما يؤيد ما قرّره قبل من أن هذه الأحاديث التي تكلم عليها الدارقطني لم يأخذها المؤلف

عن كتابي الدارقطني «العلل» أو «التتبع» وإنما أخذه عنه في مجالس أخرى .

(٢) في كتابه « علل الأحاديث في كتاب الصحيح » رقم (٦).

فهو أبدل سهيل بابن عجلان في السند.

وبهذا أيضًا جزم المزي فقال^(١) عقب ذكر رواية مسلم من طريق الرياحي :

«وهو معدود من أوهامه، وخالفه أمية بن بسطام، وهو أحد الأثبات في يزيد بن زريع فقال: «كذا قال الرياحي، عن يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم، عن محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، وهو محفوظ من رواية ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم.

رواه عنه جماعة جمّة منهم: عبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الله بن رجاء المكي والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي».

ولخص مغلطاي جُلّ ما قيل فقال^(٢):

«تتبع ذلك عليه أبو الفضل الهروي الحافظ فزعم أن هذا الحديث أخطأ فيه

عمر بن عبد الوهاب على يزيد؛ لأنه حديث يعرف بابن عجلان عن

القعقاع، وليس لسهيل في هذا الإسناد أصل.

ورواه ابن بسطام عن يزيد على الصواب عن روح عن ابن عجلان عن

القعقاع عن أبي صالح بطوله، وحديث عمر مختصر.

وبنحوه قاله أبو الحسن الدارقطني في كتاب التَّبَع.

(١) في زياداته كما «تحفة الأشراف» (٩ / ٤٤١).

(٢) في «شرح سنن ابن ماجه» ص ٩٨.

وقال في موضع آخر:

وكان في الكتاب مما تركه^(١) عن عمر الرياحي عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن سهيل عن القعقاع... الحديث، وهو مما وهم فيه الرياحي.

وخالفه أمية فرواه عن يزيد عن روح عن ابن عجلان وهو الصواب،^(٢)

قال أبو مسعود^(٣): «هذا لم يروه عن كتابه بحال، وإذا كان قد تركه كما قال،

فلا معنى لنسبته إلى الوهم في هذا» .

ثم قال مغلطاي: «وفي ذلك نظر من حيث أنه موجود في كتاب مسلم لم يتركه بحال»^(٤).

وقال أبو موسى المديني^(٥): «هذا حديث مشهور ثابت من حديث ابن عجلان

، رواه عنه الناس، وذكر بعض الحفاظ أن عمر بن عبد الوهاب أخطأ على يزيد فيه؛ لأنه حديث يعرف بابن عجلان عن القعقاع، وليس لسهيل في هذا الإسناد أصل، ورواه أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع عن روح عن ابن عجلان عن

(١) يعني أن مسلم تركه في «صحيحه» ولم يحذفه.

(٢) وإن كان عمر بن عبد الواحد ثقة، إلا أن أمية بن بسطام صدوق وروى عنه بعض من لا يروي إلا عن ثقة.

(٣) يعني الدمشقي صاحب «الأجوبة» كتابنا هذا.

(٤) ووقع في نسخة شرح مغلطاي على ابن ماجة تصحيف وسقط كثير تصرّفنا في تصحيحه.

(٥) في «اللطائف» ص ٣٩١.

الققعقاع وهو الأصح».

قلت «محمد»: ومما يدل على صحة كلام العلماء النقاد، أن أمية بن بسطام روى الحديث كرواية الجماعة رواه عن يزيد عن روح عن ابن عجلان عن الققعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة به ^(١).

قلت «محمد»: وقد رواه جماعة من أساطين الرواة فجعلوه عن ابن عجلان

منهم: سفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووهيب، ومحمد بن الصباح، وصفوان بن عيسى، ووهيب بن خالد وغيرهم ^(٢).

كُلُّهُمْ رَوَوْا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنِ الْقَعْقَعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ، وَلَمْ يَجْعَلُوا لِسَهْلٍ فِيهِ أَصْلًا، كَمَا رَوَاهُ تَلْمِيزُ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ (أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ)، وَخَالَفُوا جَمِيعًا مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الرِّيَّاحِيُّ، فَلَأَجَلَ ذَلِكَ تَتَابَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَوْهِيمِهِ فِي رَوَايَتِهِ الَّتِي أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» كَمَا رَأَيْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وهذه الرواية أخرجها البيهقي في «الكبرى» (١٦٦/١) من هذا الوجه فَذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ مِثْلَ إِسْنَادِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَمِمَّنْ عَنِ الرَّوْثِ وَالرَّمَّةِ، وَأَمَرَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ».

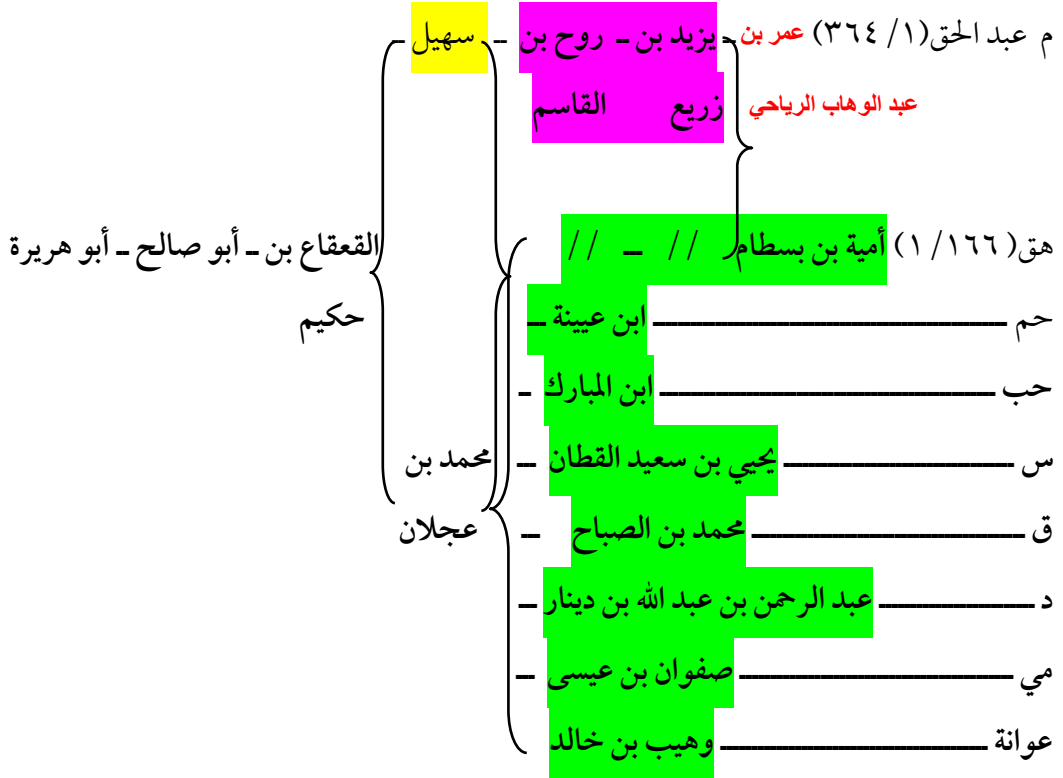
(٢) راجع هذا الوجه في سنن الدارمي (٧٠١) و«الأوسط» لابن المنذر (٢٩٥) و«مسند أحمد»

(٧٣٦٨) و«سنن النسائي» (٤٠) و«سنن أبي داود» (٨)، و«سنن ابن ماجه» (٣١٣) و«مستخرج

أبي عوانة» (٥٨٣) و«مسند البزار» (٨٩٣٠) و«صحيح ابن حبان» (١٤٣١) و«سنن البيهقي»

(٢٨١/١) وغير ذلك.

وهذا تصوير خريطته:



وأما النووي فتكلف في الدفاع عن الإمام مسلم فقال بعد إيراد بعض كلام علماء العلل^(١):

« وَمِثْلُ هَذَا لَا يَظْهَرُ قَدْحُهُ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ سَهَيْلًا وَابْنَ عَجْلَانَ سَمِعَاهُ جَمِيعًا وَاشْتَهَرَتْ رَوَايَتُهُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، وَقُلْتُ عَنْ سُهَيْلٍ وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو دَاوُدَ

(١) في «شرح النووي» (٣ / ١٥٨).

والنسائي وابن ماجة إلا من جهة ابن عجلان، فرواه أبو داود عن ابن المبارك عن ابن عجلان عن القَعْقَاعِ، وَالنَّسَائِي عَنْ يَحْيَى عَنْ ابن عجلان، وابن ماجة عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ الْمَكِّيِّ ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ ابن عَجْلَانَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

فتعقبه الشيخ مقبل يرحمه الله فقال^(١):

«الذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الإمام النووي فيه تكلف، وأن الصواب ما ذهب إليه الدارقطني وأبو الفضل، لأنه قد رواه جماعة من حديث ابن عجلان» ا هـ.

فلله دَر علماء الحديث، كل هذا المجهود لتحرير اسم راو في السند، أو إبداله بآخر غيره، هل هو سهيل أو ابن عجلان مع أن كليهما مقبول الرواية، والمتن بإثبات أي منهما في السند صحيح!

فماذا عساهم أن يفعلوا في تحرير إشكال في المتن من ناحية ثبوته عن النبي ﷺ أو في ناحية إشكال في معناه، ويترتب عليه حل أو حُرْمَةٌ أو اعتقادٌ.

فكأن هؤلاء كانوا يستعذبون التحرير والتدقيق في كل ما يُمْتُّ للشريعة بصلة لئلا يُنسب إلى صاحبها عليه الصلاة والسلام، أو إلى راو من رواة سنته، ما لم يقله. ثم يأتي بعض المتفلسفة يطعن في أصحاب دواوين السنة طعنًا مغلفًا، فيصفهم بقلّة الفقه، أو بقلّة تحريرهم القواعد الأصولية، أو يأتي بعض الزنادقة يطعن في

(١) في تعليقه على «التتبع» للدارقطني ص ٢٣٥.

عدالتهم !

لهم الله هو كافيهم يُعلم الناس بعلو منازلهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الحديث التاسع عشر:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَخْرَجَ أَيُّضًا عَنْ غُنْدَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَطْعِ الْأَجْرَاسِ ».

قَالَ: وَلَيْسَ هَذَا عِنْدَ شُعْبَةَ، إِنَّمَا هُوَ سَعِيدٌ، ^(١) هَكَذَا كَتَبَهُ بِخَطِّهِ، وَبَيَّضَ بَيْنَ سَعْدٍ، وَالنَّبِيِّ ﷺ ^(٢).

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَذَا حَدِيثٌ لَمْ يُجَرِّجْهُ مُسْلِمٌ أَصْلًا بِحَالٍ ^(٣)، وَقَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْبَابَ فِي كِتَابِ « اللَّبَاسِ ».

فَأَخْرَجَ حَدِيثَ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: « لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ ».

وَأَخْرَجَ فِي عَقِبِهِ حَدِيثَ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: « الْجَرَسُ مَزَامِيرُ الشَّيْطَانِ ».

وَأَخْرَجَ فِي عَقِبِهِ حَدِيثَ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: « لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ إِلَّا قُطِعَتْ ».

(١) بل رواه شعبة كما سيأتي تخريجه، ولكن ليس الحديث من الأصل عند مسلم.

(٢) بيض له بين سعد والنبي ﷺ يعني أنه أسقط ذكر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا منه.

(٣) وهجو كما قال كما سيأتي بيانه.

هَذَا بِمَجْمُوعِ مَا فِي الْبَابِ.

وَلَمْ يُخْرِجْ حَدِيثَ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بِحَالٍ لَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكِتَابِ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَذَا حَدِيثٌ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى قَتَادَةَ. فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ^(١)، وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ^(٢)، وَغُنْدَرٌ^(٣)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ^(٤).

وَتَابَعَ الْجَمَاعَةُ، سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ فِي إِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٥).

وَرَوَاهُ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) أخرج روايته إسحاق في «مسنده» (١٣١٥).

(٢) أخرج روايته النسائي (٨٧٥٨).

(٣) أخرج روايته تلك أحمد (٢٥١٦٦) وابن حبان (٤٧٠٢).

(٤) ولكن لمحمد بن جعفر (غندر) إسناد آخر في هذا الحديث أخرجه أبو يعلى كما في «المقصد العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي» (٢/ ٢٠٨٦) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْأَجْرَاسِ أَنْ تُقَطَعَ مِنْ أَعْنَاقِ الْإِبِلِ يَوْمَ بَدْرٍ..

فهذه متابعة قوية لشيخه سعيد، لم يقف عليها المؤلف فقال:

« وَلَيْسَ هَذَا عِنْدَ شُعْبَةَ، إِنَّمَا هُوَ سَعِيدٌ ».

وكانه قد تبع في هذا أبا الفضل بن عمار الشهيد في «العلل» (٢٧) حيث قال: « وَهَذَا حَدِيثٌ لَا

أَصْلَ لَهُ عِنْدَنَا مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَإِنَّمَا يَعْرِفُ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ».

(٥) أخرج هذا الوجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٧٢٠) ولكن في سعيد بن بشير ضعف.

أَبَانَا أَبُو عَمْرٍو بْنِ مُحَمَّدَانَ، أَبَانَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، **رَفَقَةً فِيهَا جَرَسٌ** ^(١).

وَرَوَاهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ ^(٢)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، تَابَعَ فِيهِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ ^(٣).

وَوَقَّعَهُ الْعَقْدِيُّ عَنْ هِشَامٍ ^(٤).

وَأَسَنَدَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ هِشَامٍ ^(١).

(١) كذا أخرجه وظاهره يفهم منه أنه مروى موقوفاً، والذي نقله شرف الدين على بن المفضل في «كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» ص ٤١١ عن المؤلف: «أخبرنا أبو عمرو بن حمدان، أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا محمد بن المثني، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا تصحب الملائكة رفقةً فيها جرسٌ». كذا مرفوعاً. والسند رجاله ثقات إلى سعيد . ولكن أخشى أن يكون في هذا السند خطأ، فإن سعيداً - في المحفوظ عنه - لم يرو هذا الحديث من مسند أبي هريرة **رَفَقَةً**، وإنما رواه من مسند عائشة **رَفَقَةً** كما بينا. فرواية الجماعة عن سعيد هي من مسند عائشة لا من مسند أبي هريرة رضي الله عنهما.

(٢) أخرج هذا الوجه النسائي في «الكبرى» (٨٧٥٩).

(٣) لكن قال الدارقطني في «العلل» (٨٢ / ١٥): «ورواه هشام الدستوائي، عن قتادة، عن زرارة بن أبي أوفى، عن سعد بن هشام، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَفْظُهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: «لا تصحب الملائكة رفقةً فيها جلد نمر». ولا يتابع عليه».

(٤) وقد وقفت على رواية وكيع عنه على الوقف سيأتي ذكرها.

التعليق

هذا الحديث لم يوجد في صحيح مسلم في النسخ التي بين أيدينا ولعل الدارقطني نقل من نسخة قديمة للإمام مسلم أسقط منها مسلم هذا الحديث. ذلك أن الإمام أبا الفضل ابن عمار الشهيد قال ^(٢): «وَوَجَدْتُ فِيهِ ^(٣) عَنْ أَبِي مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْأَجْرَاسِ أَنْ تَقْطَعَ مِنْ أَعْنَاقِ الْإِبِلِ يَوْمَ بَدْرٍ» ^(٤).

فدل على أن هناك نسخة من صحيح مسلم كان فيها هذا الحديث كانت قبل حذف الإمام مسلم له، والله أعلم.

وهذا الذي حدا بالمؤلف «أبي مسعود الدمشقي» أن يقول هنا:

« هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يُخَرِّجْهُ مُسْلِمٌ أَصْلًا بِحَالٍ » وقال: « لَمْ يُخَرِّجْ حَدِيثَ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بِحَالٍ لَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكِتَابِ ».

(١) وهذا يضعف من رواية هشام إذ الخلاف عليه يضعف من روايته، أما سعيد فلم يختلف عليه خلاف يذكر ولذا قال الدارقطني:

« والمحمفوظ حديث سعيد بن أبي عروبة ». ووجهه قوى واضح .

(٢) في كتابه « علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج » رقم ٢٧.

(٣) يعني في صحيح مسلم.

(٤) وسيأتي التعليق على الخلاف في أسانيده وبيان أنه لا أصل له من حديث شعبة.

وقد قال شرف الدين المقدسي علي بن الفضل المتوفى سنة ٦١١^(١):

«قال لنا الحافظ السلفي، يحتمل أن هذا الحديث يعني حديث غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن زرارة، عن سعد بن هشام، عن النبي ﷺ كان في كتاب مسلم فأسقطه مثل ما فعل في غيره، وإلى هذا أشار الدارقطني».

قلت «محمد»: بناءً على ذلك فلا نقد يتوجّه إلى مسلم من الأصل.

وإنما أخرج في باب كراهة الكلب والجرس في السفر ثلاثة أحاديث:

أولها: حديث سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:

«لَا تَصْحَبُ الْمَلَأِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ»^(٢).

وثانيها عقبه:^(٣) أخرج حديث العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «الجرس مزامير الشيطان».

وثالثها عقبه:^(٤) أخرج حديث أبي بشير الأنصاري، أخبره أنه كان مع رسول الله ﷺ، في بعض أسفاره، قال: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: «وَالنَّاسُ فِي مَبِيتِهِمْ، لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ».

(١) في «كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» ص ٣٤٣.

(٢) برقم (٢١١٣).

(٣) برقم (٢١١٤).

(٤) برقم (٢١١٥).

هذا جميع ما عند مسلم مما في هذا الباب، وتقدم قول المؤلف بعد سياق هذه الأحاديث الثلاثة التي لا غيرها في الباب:

« هَذَا جَمِيعُ مَا فِي الْبَابِ عِنْدَ مُسْلِمٍ. وَلَمْ يُخْرِجْ حَدِيثَ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بِحَالٍ لَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكِتَابِ ».

وأما الحديث الذي ذكره المؤلف حديث غُنْدَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَطْعِ الْأَجْرَاسِ ». فاختلف فيه على قتادة كما تقدم، وخرجه قبل.

وملخص ذلك:

أن محمد بن بكر، وغندر، وخالد بن الحارث رووا الحديث عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن عائشة رضي الله عنها به.

وهو حديث إسناده صحيح، بل صحيح كما قال الدارقطني في «العلل» بل كما قال الحافظ ابن كثير^(١): عقب هذا الوجه:

«على شرط الصحيحين» اهـ.

وتابع سعيد بن بشير^(٢) وشعبة بن الحجاج سعيد بن أبي عروبة على هذا

(١) في «البداية والنهاية» (٥/ ٦٧ ط دار هجر).

(٢) إلا أن سعيد بن بشير قد اضطرب فيه لضعفه، فرواه في وجه عن قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرُبُ الْمَلَائِكَةَ رُقْفَةً فِيهَا جَرَسٌ وَلَا جِلْدُ نَمْرٍ».

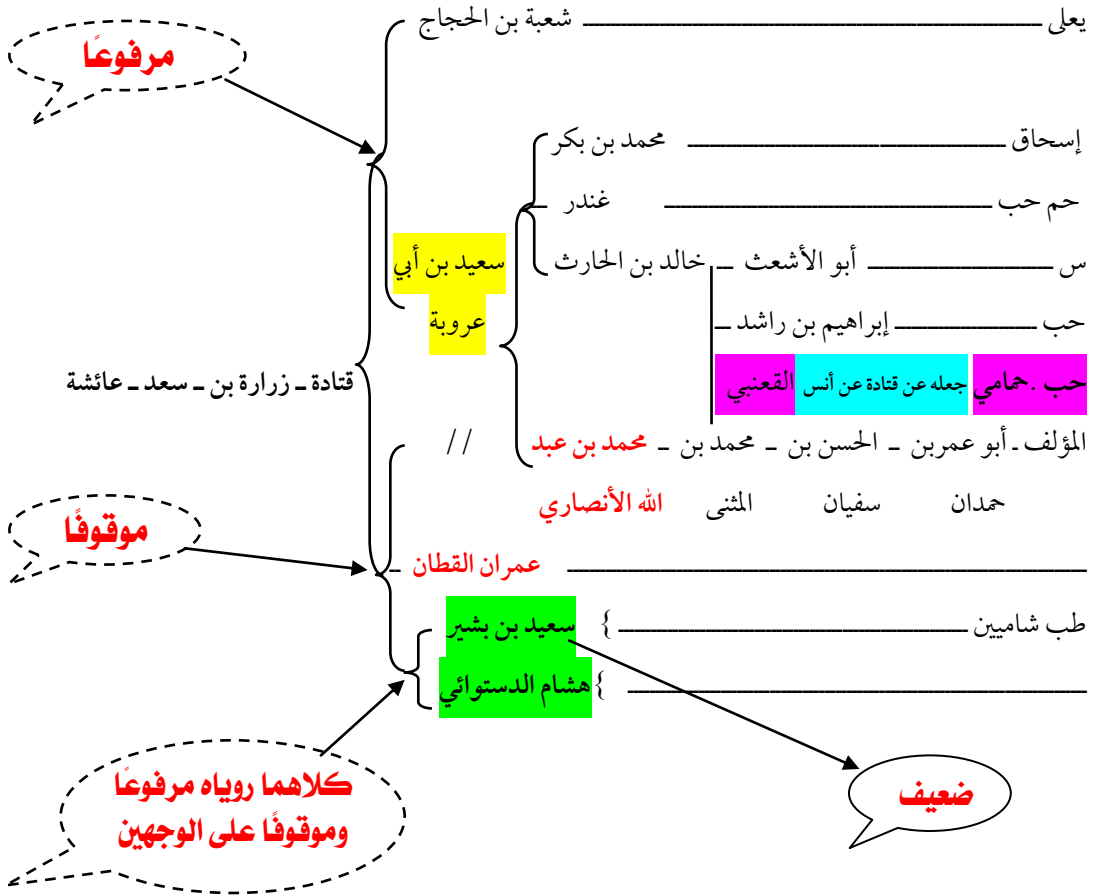
الوجه^(١)، وهو الوجه الصحيح.

ورواه هشام الدستوائي، وعليه خلاف على وجوه لعل أصوبها الموقوف على أبي هريرة^(٢) وروى عنه مرفوعاً^(٣).

وروي بمغايرة في المتن.

-
- أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٢٩٩) ومرة أخرى رواه عن أبي الزبير عن أنس بن مالك، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةَ رُقْفَةً فِيهَا جَرَسٌ وَلَا بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ».
- أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٧٩٦) وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٤٢١).
- وقال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٣٢٩): «اختلف عن سعيد بن بشير في متنه فقليل عنه: «لا تصحب الملائكة رقيقة فيها جلد نمر» قاله الوليد بن المسلم، ولا يصح القولان».
- (١) أخرج رواية شعبة هذه أبو العباس العصمي في «جزئه» (٣٩) وأبو يعلى كما في «المقصد العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي» (٢/ ٢٠٨٦) وفيه رد على المؤلف في دعواه أن الحديث ليس له أصل عند شعبة، إنها هو سعيد، والظاهر أنه تبع أبا الفضل بن عمار الشهيد (٢٧) في قوله: «لا أصل له عندنا من حديث شعبة وإِنَّمَا يَعْرِفُ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ».
- (٢) وهي رواية العقدي كما ذكرها المؤلف وتابعه وكيع عند ابن أبي شيبة (٦/ ٤٢٤) كلاهما (العقدي ووكيع) عن هشام الدستوائي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ لَا تَصْحَبُ رُقْفَةً فِيهَا جَرَسٌ».
- (٣) أخرجه أحمد (٨٩٩٨).

وهذا تصوير خريطته :



تنبيه:

هذا الحديث : رَوَاهُ الْقُعْنَبِيُّ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ^(١).

(١) أخرج هذا الوجه ابن حبان (٤٧٠١) وأبو الحسن بن الهمامي في «مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الهمامي» (٩٧).

كذا جعل من مسند أنس رضي الله عنه.

وهو وهم إمّا من القعنبّي أو منّ دونه كما قال أبو الفضل بن عمار الشهيد^(١).

ولما ذكره الدارقطني في «العلل» تعقبه فقال:

«ووهم فيه».

وبكل حال الحديث صحيح ولكنه ليس في صحيح مسلم، فكيف يُغلط مسلم أن رواه على وجه وهو لم يروه أصلاً؟!

رحم الله الجميع بسعة فضله، وإيانا، اللهم آمين.

الحديث العُشرون:

قال أبو الحسن: وحديث طارق الأشجعي رضي الله عنه:

«أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ» ^(٢) صَوَابُهُ: «مَنْ وَحَدَ اللَّهُ».

قال أبو مسعود: هَذَا مِمَّا أَوْهَمَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، عَلَى مُسْلِمٍ، إِنَّمَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «الْإِيمَانِ» ^(٣) حَدِيثَ شُعْبَةَ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ

(١) كما في كتابه «علل الأحاديث في كتاب الصحيح» (٢٧).

(٢) الحق فيما حصل أن الدارقطني أراد أن يذكر لفظ حديث أبي مالك: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ....» فانتقل بصره إلى المتن الذي قبله عن ابن عمر «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ» كما سيَتَّضِحُ إن شاء الله.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢) وأخرجه البخاري (٢٥) من نفس طريق شعبة به أيضًا.

النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ... » الْحَدِيثُ ^(١). ثم قال في عقبه ^(٢):

حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ^(٣)، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ يَعْنِيَانَ الْفَزَارِيُّ { عَنْ أَبِي مَالِكٍ ^(٤)، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ، وَدَمُّهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ.

(١) وتمامه: «... وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

ولكن ظن المؤلف ليس في محله، فلم يتعرض الدارقطني لحديث ابن عمر بحال، فهما حديثان كما سيأتي بيانه مفصلاً!

(٢) يعني مسلماً عقب رقم (٢٣).

(٣) وسويد بن سعيد هذا متكلم فيه، هو الذي قال عنه ابن حبان:

«كان يأتي عن الثقات بالمعضلات، روى عن أبي مسهر - يعني عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد

، عن ابن عباس رفعه: «من عشق وكنم وعفّ ومات مات شهيداً». قال ابن حبان: «من

روى مثل هذا الخبر عن أبي مسهر تجب مجانبه رواياته، .. ويقلب الأخبار». وقال فيه يحيى

ابن معين: لو كان لي فرس ورمح لكنت أغزوه. قاله لما روى سويد هذا الحديث.

وقال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في

«الصحيح»؟ فقال: و من أين كنت أتى بنسخة حفص بن ميسرة؟

أي أنه انتقى من حديثه ما رواه بعلو سند، وهو صحيح معروف من حديث غيره بنزول.

(٤) وهو سعد بن طارق بن أشيم، أبو مالك الأشجعي الكوفي التابعي، أبوه الصحابي رضي الله عنه.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَكَذَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ مَرْوَانَ^(١).

وهو غير حديث: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ».

ثُمَّ قَالَ مُسْلِمٌ فِي عَقِبِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ وَحَدَ اللَّهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ، يَعْنِي مِثْلَ حَدِيثِ مَرْوَانَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ.

وَأَسْمُ أَبِي مَالِكٍ: سَعْدُ بْنُ طَارِقُ بْنُ أَشِيمَ الْأَشْجَعِيُّ.

فَدَخَلَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ لَفْظَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي لَفْظِ حَدِيثِ طَارِقٍ، حِينَ نَقَلَهُ إِلَى تَعْلِيْقِهِ، أَوْ نَقَلَهُ مِنْ نُسْخَةٍ فِيْهَا خَطَأٌ مِنْ تَعْلِيْقٍ غَيْرِهِ، فَنَسَبَ الْوَهْمَ مِنْهَا إِلَى مُسْلِمٍ.

التعليق

قول المؤلف: «دَخَلَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ لَفْظَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي لَفْظِ حَدِيثِ طَارِقٍ، حِينَ نَقَلَهُ إِلَى تَعْلِيْقِهِ، أَوْ نَقَلَهُ مِنْ نُسْخَةٍ فِيْهَا خَطَأٌ مِنْ تَعْلِيْقٍ غَيْرِهِ، فَنَسَبَ الْوَهْمَ مِنْهَا إِلَى مُسْلِمٍ». أهـ

الذي حصل أن الدارقطني انتقل نظره حين نقد تلك الرواية إلى حديث ابن عمر رضي الله عنه الذي رواه مسلم قبله مباشرة: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ ..»، فنسبه إلى

(١) سيأتي بيان تفصيلي إن شاء الله.

أبي مالك عن أبيه ~~هو~~ به، وعزاه لمسلم وغلطه، ولم يرو مسلم هذا اللفظ أصلاً من حديث أبي مالك، إنما رواه من حديث ابن عمر الذي قبله، فهذا غير ذاك كما نبه على ذلك أبو مسعود رحمه الله نفسه فقال عقب ذكر حديث أبي مالك

« وهو غير حديث: « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ ». كما تقدم.

بل لم يأت هذا اللفظ: « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ .. » من حديث أبي مالك عن أبيه إطلاقاً إلا من وجه مرجوح كما سيتضح في تحريجه.

وأنبه إلى أن حديث أبي مالك قد رواه عن أبيه مرفوعاً بلفظين:

١- « مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حُرِّمَ مَالُهُ، وَدَمُّهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ ».

٢- « مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ حُرِّمَ مَالُهُ وَدَمُّهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ». وفارق في المعنى^(١).

فالإمام مسلم روى كلا من الوجهين، لا يُعلّل أحدهما بالآخر عنده، ولذا وضعهما في «صحيحه».

مرة رواه من طريق مروان الفزاري عن أبي مالك عن أبيه عن النبي ﷺ . باللفظ الأول .

(١) فمعنى « مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ .. » أو « مَنْ أَقَرَّ بتوحيد الله .. » أي من حقق التوحيد بالقول والاعتقاد والعمل، بخلاف لفظ « مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .. » فقط، فقد يقول ولا يعمل، ولا يُحَقِّق التوحيد، ولا يقال عنه وَحَّدَ اللَّهَ تعالى.

ومرة رواه يزيد بن هارون وأبو خالد الأحمر كلاهما عن أبي مالك عن أبيه عن النبي ﷺ باللفظ الثاني.

والدارقطني رأى أن مَنْ رواه باللفظ الثاني عن أبي مالك أكثر وأقوى ممن رواه باللفظ الأول عن أبي مالك، فصوّبه وقال: «صَوَّبُهُ: «مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ».

وإليك بيان ذلك مفصلاً وتقوية حجة الدارقطني:

الحديث رواه مروان الفزاري عن أبي مالك عن أبيه مرفوعاً.

& رواه عن مروان جماعة:

* فداود بن رشيد، وعمرو بن زرارة، وأحمد بن سهل^(١)، وسويد بن سعيد، وابن أبي عمر^(٢) خمستهم رَوَوْه عن مروان به بلفظ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ... الحديث».

* ومحمد بن بكر، وسعيد بن عمرو الأشعشي^(٣)، وإبراهيم بن دحيم^(٤)، وإسماعيل بن محمد^(٥) أربعتهم رَوَوْه عن مروان الفزاري به بلفظ:

«مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ حَرَّمَ اللَّهُ مَالَهُ وَدَمَهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ

(١) أخرج روايتهم ابن مندة في «الإيمان» (٣٤).

(٢) أخرج روايتهم مسلم (٢٣).

(٣) أخرج روايتهم أبو نعيم في «المستخرج» (١٢٢).

(٤) أخرج روايته الطبراني في «الكبير» (٣١٨ / ٨) رقم (٨١٩٣).

(٥) أخرج روايته أحمد (٢٧٢١٣).

وَجَلَّ».

إلا أن محمداً وسعيداً روياه بلفظ: «مَنْ أَقَرَّ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُّهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ».

*** وخالفهم جميعاً** نعيم بن حماد - وفيه كلام - (١) فرواه عن مروان به. بلفظ:

«أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُواهَا وَتَرَكُوا مَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ، وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

*** وتابع القاسم بن مالك المزني** - وهو ثقة على الراجح إن شاء الله - مروان فرواه عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه به، ولفظه: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا مَنْعُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ ..» (٢).

& ورواه جماعة عن أبي مالك - شيخ مروان -:

*** يزيد بن هارون** - وهو ثقة متقن عابد - وأبو خالد الأحمر (٣)، وخلف بن خليفة (٤)، وفضيل بن سليمان (١) - وفي كل من الثلاثة بعض الكلام الخفيف -

(١) أخرج روايته الطحاوي في «شرح المعاني» (٥١٢٩) والرويان في «المسند» (١٤٥٢).

(٢) أخرج روايته البزار في «البحر الزخار» (٢٧٦٩) والطبراني في «الكبير» (٨١٩١).

(٣) أخرج هذا الوجه ابن أبي شيبة (٥٥٦/٥) وأحمد (١٥٨٧٥، ١٥٨٧٨، ٢٧٢١٢) ومسلم (٢٣).

والطبراني (٣١٨/٨) رقم (٨١٩٤) وابن حبان (١٧١) وابن مندة في «الإيمان» (٣٤) وغيرهم.

(٤) أخرجه الطبراني (٨١٩٢).

وسعيد بن مسلمة^(٢) - وهو ضعيف - ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة^(٣) - وهو ثقة متقن - ستهم (يزيد، وأبو خالد الأحمر، وخلف بن خليفة، وفضيل، وسعيد، ويحيى) روه عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه عن رسول الله ﷺ باللفظ الثاني المتقدم: «مَنْ وَحَدَّ اللَّهُ...».

إلا أن محمد بن فضيل فقط يرويه بلفظ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَرَّمَ اللَّهُ... الحديث».

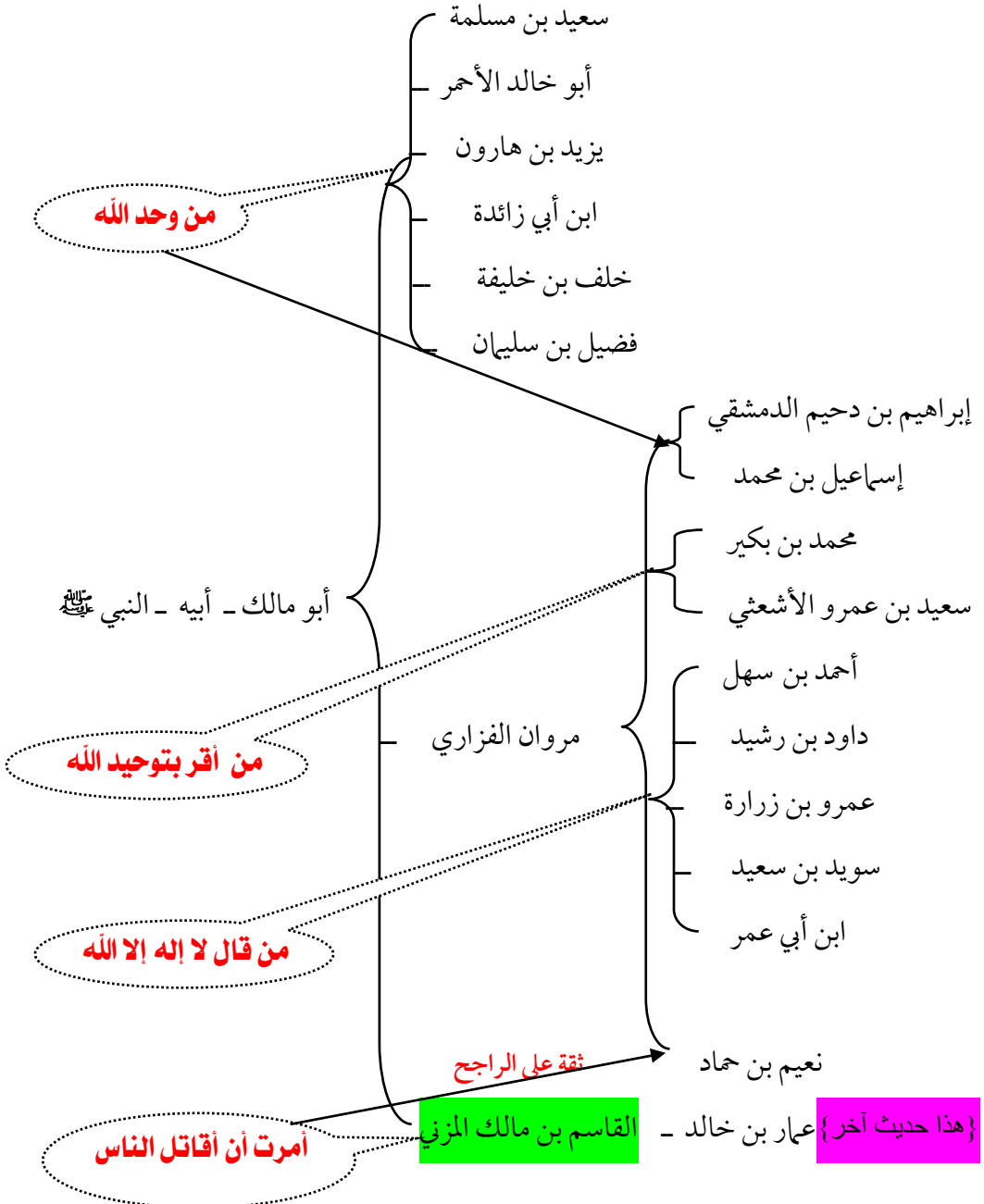
& والحاصل: أن من روى الحديث بلفظ: «مَنْ وَحَدَّ اللَّهُ...» أكثر وأقوى وأصوب ممن رواه بلفظ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ...». وهذا مراد الدارقطني وأصاب.

وهذا تصوير خريطته:

(١) أخرج هذا الوجه الطبراني (٨١٩٠).

(٢) أخرج روايته ابن سمعون في «أماليه» (٢٩٥).

(٣) ذكر روايته أبو نعيم في «المعرفة» (٣٩٤١).



مرفوعاً بلفظين معناهما واحد ^(١).

وأما الدارقطني فصوّب الحديث باللفظ الثاني الذي هو: « مَنْ وَحَدَ اللَّهُ » على اللفظ الأول الذي هو: « مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِهَا .. ».

فاعتبرهما حديثين وغلّط مسلماً في تصويبه لهما بأن المحفوظ منهما لفظ: « مَنْ وَحَدَ اللَّهُ » لا لفظ: « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .. » .

ووهم في سوق لفظ متن حديث ابن عمر: « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى ... » فجعله متناً لحديث أبي مالك عن أبيه، وهو ليس متنه، قفز النظر إليه فجاء الوهم. **والذي يظهر لي والله أعلم:** أن حديث أبي مالك صحيح باللفظين: « مَنْ وَحَدَ اللَّهُ » ولفظ: « مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِهَا .. ».

فإن المعنى يكون واحداً باعتبار أن قائل « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » هو قائم بلوازم الكلمة، والعمل بمقتضاها كما تُرشد إلى ذلك الأحاديث الأخرى.

(١) والناظر إلى سياق كلام ابن مندة في «الإيمان» يراه جعلهما حديثاً واحداً مع تصحيحه فإنه قال بعد روايته طريق يزيد بن هارون بلفظ: « مَنْ وَحَدَ اللَّهُ، وَكَفَرَ بِهَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ ... » المتقدم: « رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ مِثْلَهُ سَوَاءً أَنْبَأَ الْحَسَنُ بْنُ عَامِرٍ عَنْهُ. وَرَوَاهُ مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ قَالَ: « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَفَرَ بِهَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ حُرْمَ مَالِهِ وَدَمِهِ ». نَحْوَهُ. أَنْبَأَ حَسَّانُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ ح، وَأَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ، وَأَنْبَأَ دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ مَرْوَانَ بِهِذَا وَهَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ ».

وبهذا الاعتبار فالحديث صحيح باللفظين اللذين ذكرهما مسلم رحمه الله،
وصححهما أيضًا ابن مندة رحمهما الله.

وتأمل كلام أبي مسعود الدمشقي « قول المؤلف: » دَخَلَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ لَفْظُ
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي لَفْظِ حَدِيثِ طَارِقٍ، حِينَ نَقَلَهُ إِلَى تَعْلِيلِهِ، أَوْ نَقَلَهُ مِنْ نُسَخَةٍ فِيهَا
خَطَأٌ مِنْ تَعْلِيلِ غَيْرِهِ، فَنَسَبَ الْوَهْمَ مِنْهَا إِلَى مُسْلِمٍ ».

تجد فيه حسن اعتذار عما وقع فيه الدارقطني من وهم حين غلط مسلماً بغير
وجه حق، وبأسلوب لطيف، وأدب عند نقض شيخه الدارقطني لكونه أخطأ فيما
يسوغ فيه الخلاف.

الحديث الحادي والعشرون:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَفِي بَابِ: « أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ » عَنْ أَبِي طَاهِرٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ،
عَنْ عَمْرِو، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَجُلًا
قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟
صَوَابُهُ: « الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ».

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا دَخَلَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الْوَهْمُ فِي نَقْلِهِ، فَنَسَبَ
الْوَهْمَ إِلَى مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ^(١) فِي كِتَابِ « الْإِيمَانِ » عَنْ قُتَيْبَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ
رُمْحٍ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو،
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: تُطْعِمُ الطَّعَامَ،

(١) أخرجه برقم (٣٩) وهو من نفس الطريق أخرجه البخاري (١٢).

وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

ثُمَّ قَالَ فِي عَقْبِهِ^(١): حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ؟ قَالَ: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

فَدَخَلَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ لَمَّا نَقَلَهُ، فَنَسَبَ الْوَهْمَ فِيهِ إِلَى مُسْلِمٍ.

التعليق

لعل سبب دخول الوهم على الدارقطني هو مجاورة الحديثين السابقين ، فقد دخلت الألفاظ عليه بعضها على بعض لمقاربة ألفاظ المتين حديث: «أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟» وحديث: «أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ؟».

ثم عَقَّبَهَا مُسْلِمٌ^(٢) بِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

قال مسلم عقبه وَحَدَّثَنِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ؟ فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

(١) يعني مسلماً برقم (٤٠).

(٢) حيث رواه برقم (٤٢).

والحاصل: أنه كما قال أبو مسعود رحمه الله: «دَخَلَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ ^(١) حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ لَمَّا نَقَلَهُ، فَنَسَبَ الْوَهْمَ فِيهِ إِلَى مُسْلِمٍ» وأيا كان السبب، فالتغليط مرفوض للإمام مسلم.

فتأمل تحرير علماء الإسلام لأقوال نبيهم مع أن اللفظين قالهما النبي ﷺ! تقوم الدنيا وتقع بسبب دخول حديث في حديث على عالم، مع أن النبي ﷺ قال كلاً منها!

فكيف يكون عملهم لو نُسب إلى النبي ﷺ أو إلى بعض أصحابه ما لم يقله.

ومن ثمره البحث هنا: بيان تحلي العلماء بالأدب عند ردودهم على بعض فيما يسوغ فيه الخلاف، كما هو الحال أيضًا في الحديث الماضي، وبيان دقتهم عند نظرهم في متون الأحاديث، ليس في الأسانيد فحسب كما قد يزعم بعض الجهال، من تضلعهم في معرفة متون الأحاديث، فرحم الله أموات العلماء، وحفظ أحياءهم.

ومن ثمرات البحث أيضًا: بيان أنه كم ترك الأول للآخر، وأن العلماء قديمًا كانوا يُدققون خلف أئمتهم المدققين، لم يركبوا طور التقليد، بل كانوا ذوي همم عالية، بخلاف الخلوف، ذوي الهمم الخسيسة الدنيئة، نسأل الله العافية.

{ فصل }

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَقَدْ تَرَكَ مُسْلِمٌ مِنَ الصَّحِيحِ عَلَى مَا أَخْرَجَ مِنْ رَسْمِهِ أَحَادِيثَ

(١) يعني: الدارقطني.

كثيرة،^(١) منها:

أ- نُسْخَةُ أَبِي هَانِيءٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، هِيَ عِنْدَ الْمَصْرِيِّينَ، وَأَخْرَجَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَدِيثَيْنِ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: أَمَّا النُّسْخَةُ الَّتِي ذَهَبَ إِلَيْهَا فَهِيَ عَنْ أَبِي هَانِيءٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ الْجَنْبِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ، لَا عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ، وَلَا يُعْرَفُ لِأَبِي هَانِيءٍ مُحَمَّدُ بْنُ هَانِيءٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَضَالَةَ، شَيْءٌ.

بَلْ عِنْدَ أَبِي هَانِيءٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَحَادِيثُ أَرْبَعَةٌ أَخْرَجَهَا.

التعليق

ومع أن مسلماً ما ألزم نفسه إخراج كل ما هو صحيح عنده، فإن الدارقطني ألزمه بإخراج أحاديث، منها: نسخة أبي هانئ عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن

(١) تعرض الدارقطني للإلزام مسلم بإخراج أحاديث، ما اشترطها مسلم على نفسه حتى يلزمه الدارقطني أو غيره بها، بل في «صحيحه» عقب حديث (٤٠٤) وقد سأله أبو بكر بن أبي شيبة فَقَالَ لَهُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ يَعْنِي «وَإِذَا قَرَأْتَ فَأَنْصِتُوا». فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ فَقَالَ: لَمْ تَضَعْهُ هَاهُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ». وَأَيْضًا لَمْ يَشْتَرِطْ مُسْلِمٌ عَلَى نَفْسِهِ إِخْرَاجَ هَذِهِ النُّسخِ الَّتِي أَلْزَمَهُ الدارقطني بالالتزام بإيراد متون لأسانيدها، فالإلزام لا يلزم مسلماً من الأصل، والله أعلم.

ولما كان الكلام على هذا بين ما أخذه الدارقطني مقحماً بين الأحاديث التي غلط مسلم فيها ولم يُعْنِ لَهَا، جعل لها بعض المحققين عنواناً {فَصْلٌ فِي ذِكْرِ أَحَادِيثَ يَلْزَمُ مُسْلِمًا إِخْرَاجَهَا}.

فضالة بن عبيد، ثم زعم أن الإمام مسلم روى بهذه السلسلة حديثين وهو من الدارقطني غلط لأمرين:

الأول: أنه لا يعرف أحاديث بهذه السلسلة في صحيح مسلم أصلاً.

الثاني: أن الحديثين الذين عناهما الدارقطني سيذكرهما أبو مسعود رحمه الله وليس بهذا الإسناد.

كما بين أن هذه النسخة ليست لأبي هاني عن أبي عبد الرحمن الحُبلي، عن فضالة بن عبيد، وإنما هي لأبي هاني، عن أبي علي عمرو بن مالك الجنبي، عن فضالة.

وأما قوله «بَلْ عِنْدَ أَبِي هَانِي، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَحَادِيثُ أَرْبَعَةٌ أَخْرَجَهَا».

يعني: يروها أبو هاني حميد بن هاني:

أولها: روايته عن أبي عبد الرحمن الحُبلي، عن عبد الله بن عمرو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ، إِلَّا تَعَجَّلُوا ثُلْثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثُّلُثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً، تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ»^(١)

ثانيها: روايته عن أبي عبد الرحمن الحُبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»^(٢)

(١) فهو عند مسلم برقم (١٩٠٦).

(٢) عنده برقم (٢٦٥٣).

ثالثها: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُلِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، يَقُولُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ» (١).

رابعها: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُلِيِّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَلَسْنَا مِنْ فُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: «أَلَاكَ امْرَأَةٌ تَأْوِي إِلَيْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَلَاكَ مَسْكَنٌ تَسْكُنُهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَنْتَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ»، قَالَ: فَإِنَّ لِي خَادِمًا، قَالَ: «فَأَنْتَ مِنَ الْمُلُوكِ».

وفيه قوله ﷺ: «إِنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ يَسْبِقُونَ الْأَغْنِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى الْجَنَّةِ، بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (٢).

قال المؤلف رحمه الله:

وَحَدِيثٌ آخَرٌ، عَنْ أَبِي هَانِيءٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

التعليق

يعني ما رواه أبو هانئ الخولاني، عن أبي عبد الرحمن الحلي، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»، فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعِدْهَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ

(١) برقم (٢٦٥٤).

(٢) برقم (٢٩٧٩).

الله، ففعل، ثُمَّ قَالَ: «وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

أضف إلى ذلك:

أَن مَسْلَمًا رَوَى لِأَبِي هَانِيٍّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يَقُولُ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «فِرَاشٌ لِلرَّجُلِ، وَفِرَاشٌ لِمَرْأَتِهِ، وَالثَّلَاثُ لِلضَّيْفِ، وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ»^(٢).

وآخر رواه له في «المقدمة»^(٣) عنه عَنْ أَبِي عَثْمَانَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَاهُمْ».

قال المؤلف رحمه الله:

وَأَمَّا الْحَدِيثَانِ اللَّذَيْنِ قَالَ: «وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَدِيثَيْنِ»، فَهُمَا بَغَيْرُ هَذَا الْإِسْنَادِ.

إِنَّمَا أَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي هَانِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ فَضَالَةَ هَمْلَسَةَ قَالَ: أَنِّي النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ بِخَيْبَرَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ تَبَاعٌ، وَهِيَ مِنْ

(١) أخرجه مسلم (١٨٨٤).

(٢) برقم (٢٠٨٤).

(٣) برقم (٦).

الْغَنَائِمِ، فَأَمَرَ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ فَنَزَعَ وَحَدَّهُ، وَقَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ»^(١).

وَأُخْرِجَ - يعني مسلماً - أَيْضًا هَذَا الْحَدِيثَ بِعَيْنِهِ مِنْ حَدِيثِ حَنْشِ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ، مِنْ طُرُقٍ، عَنْ حَنْشٍ^(٢).

والحديث الثاني: فهو مِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ شَفِيٍّ أَبِي عَلِيٍّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ بِأَرْضِ الرُّومِ بِرُودَسَ فَتَوَفَّى صَاحِبٌ لَنَا، فَأَمَرَ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ بِقَبْرِهِ فَسَوَّى، ثُمَّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: يَأْمُرُ

(١) برقم (١٥٩١).

(٢) يعني رواه من غير طريق أبي هانئ، رواه عقب الماضي عَنْ حَنْشِ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تُبَاعُ حَتَّى تُفْصَلَ». حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَارَكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، هَذَا الْإِسْنَادُ نَحْوَهُ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي حَنْشُ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، نُبَاعُ الْيَهُودَ الْوَقِيَّةَ الذَّهَبَ بِالْذَّهَبِ وَالثَّلَاحِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا وَزَنًا بِوَزْنٍ». حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَافِرِيِّ، وَعَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، وَغَيْرِهِمَا، أَنَّ عَامِرَ بْنَ يَحْيَى الْمُعَافِرِيَّ، أَخْبَرَهُمْ، عَنْ حَنْشٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ.. فذكره.

بِتَسْوِيَّتِهَا^(١).

هَذَا جَمِيعُ مَا أَخْرَجَهُ لِفَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ.

وَلَمْ يُخَرِّجْ لَهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَا أَعْلَمُهُ أَخْرَجَ لِعَمْرِو بْنِ مَالِكِ الْجَنْبِيِّ حَرْفًا، لَا هُوَ وَلَا مُسْلِمٌ.

وَلَا أَعْلَمُ رَوَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ الْجَنْبِيِّ أَحَدًا، غَيْرَ أَبِي هَانِيءٍ.

وَبِرِوَايَةِ أَبِي هَانِيءٍ وَحْدَهُ لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا فِي قَبِيلَتِهِ، أَوْ يَرَوِي عَنْهُ أَحَدٌ مَعْرُوفٌ مَعَ أَبِي هَانِيءٍ فَيَرْتَفِعُ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ.

التعليق

كَأَنَّ أَبَا مَسْعُودَ الدَّمَشْقِيَّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ يَرَى جَهَالََةَ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ أَبِي عَلِيٍّ الْجَنْبِيِّ زَاعِمًا أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرَ أَبِي هَانِيءٍ، وَهَذَا غَرِيبٌ مِنْهُ، فَفِيمَا قَالَ نَظَرَ.

فَالرَّجُلُ ثِقَةٌ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمِيرٍ، وَيُقَالُ ابْنُ سَمِيرٍ الرَّعِينِيُّ، أَبُو الصَّبَاحِ الْمَصْرِيُّ عِنْدَ النِّسَائِيِّ وَغَيْرِهِ.^(٢) وَلَا يَضُرُّهُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شَمِيرٍ فِيهِ جَهَالَةٌ، فَقَدْ وَثَّقَ عَمْرُو بْنُ مَالِكِ الْجَنْبِيِّ هَذَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: فَوَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ وَابْنُ مَعِينٍ وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «الثَّقَاتِ» وَهَذَا فِي «التَّهْذِيبِ».

وَوَثَّقَهُ ابْنُ شَاهِينَ، وَقَالَ ابْنُ صَالِحٍ: ثِقَةٌ كَمَا حَكَاهُ مَغْلَطَايَ فِي «إِكْمَالِهِ»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ بِرَقَم (٩٦٨).

(٢) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٤٣١٠).

(٣) «إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (١٠ / ٢٥٠).

وفي سؤالات البرقاني^(١) قال الدارقطني: «مصري لا بأس به. ثم قال: ثقة».

وقال ابن حبان في «المشاهير»^(٢): «من المتقين».

فكيف بعد كل هذا يدعى المؤلف (الإمام أبو مسعود الدمشقي) جهالته؟!

عفا الله عنا وعنه بمنه وكرمه وسعة فضله.

قال المؤلف رحمه الله:

قَالَ ابْنُ الْبَيْعِ مُحَمَّدٌ^(٣): أَسْمَاءُ مَنْ أَخْرَجَ عَنْهُمْ مُسْلِمٌ: عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ، يُطْلَقُ
وَلَمْ يُبَيِّنْ مَنْ هُوَ؟ وَعَمْرُو بْنُ مَالِكٍ، ثَلَاثَةُ أَنْاسٍ، لَا أَعْلَمُ مُسْلِمًا وَلَا الْبُخَارِيَّ أَيْضًا
أَخْرَجَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَرْفًا لَا رَوَايَةَ وَلَا اسْتِشْهَادًا.

التعليق

هؤلاء الثلاثة الذين ذكرهم الحاكم:

أحدهما: عمرو بن مالك أبي علي الجنبى الثقة الذي تقدمت ترجمته.

والثاني: عمرو بن مالك بن عمر الراسبى الغربى، أبو عثمان البصرى ضعيف.

والثالث: عمرو بن مالك النكرى، أبو يحيى ويقال أبو مالك، البصرى وهو

(١) برقم (٣٦٩).

(٢) برقم (٩٣١).

(٣) هو الإمام الحاكم النيسابورى أبو عبد الله صاحب «المستدرک» وهو قرين المؤلف اشتركا في كونهما من تلاميذ الدارقطني، ونقل المؤلف عنه دلالة على إنصافه وإجلاله لأقرانه وإخوانه.

صدوق أو أعلى من صدوق كما حررت ذلك في ترجمته في كتابي «التعليقات الجياد على تقريب التهذيب».

قال المؤلف رحمه الله:

ب- قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَتَرَكَ أَيْضًا مِنْ نُسخَةِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مِنْ رِوَايَةِ الْأَثْبَاتِ عَنْهُ، مِثْلَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَ رَوْحَ بْنِ الْقَاسِمِ، وَغَيْرِهِمْ، عَنِ الْعَلَاءِ أَحَادِيثَ أَخْرَجَ مِثْلَهَا وَلَمْ يُخْرِجْ ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ.

التعليق

وكان الدارقطني يلزم البخاري بما ألزم به مسلمًا، والحق أن ذلك لا يلزم واحد منهما لكونهما لم يشترطا استيعاب الصحيح، وسيأتي جواب أبي مسعود عن ذلك.

والعلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب هو إلى التوثيق أقرب كما حررت ذلك في ترجمته في كتابي «التعليقات الجياد على تحرير تقريب التهذيب» ولكن فيه بعض الكلام، فلم يخرج له مسلم ربما لكونه متكلم فيه عنده، فكيف يلزمه بالرواية عمن لا يرى توثيقه، ومما يدل على ذلك كلام المؤلف نفسه فيما سيأتي:

« أَكْثَرَ مَا أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ أَكْثَرُهُ فِي الْمُتَابَعَاتِ لِغَيْرِهِ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ. فَأَمَّا مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ مِمَّا يَنْفَرِدُ بِهِ فَلَمْ يُخْرِجْ إِلَّا شَيْئًا مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ مِنْ أَحَادِيثِ الرَّقَاقِ ». وَكَذَلِكَ حَدِيثُ سُهَيْلٍ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى.

وأما والده عبد الرحمن بن يعقوب الجهنّي، ثقة كما قال الحافظ في «التقريب» مع أنه ما ذكر له في «التهذيب» سوى أن النسائي قال عنه: «لا بأس به» وأن أبا

حاتم قال: ما أقربه للمسيب بن رافع الذي روى له البخاري ومسلم، ولكن نقل مغلطاي^(١) أن عبد الرحمن بن يعقوب هذا وثقه أحمد بن صالح، وذكره ابن شاهين في «الثقات»، وقال ابن حبان في «المشاهير»: «من المتقين»^(٢).

قال المؤلف:

ج- قَالَ: وَتَرَكَ أَيْضًا أَحَادِيثَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ

أَحَادِيثَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، وَهَذَا مِنْ رَسْمِهِ.

د- قَالَ: وَتَرَكَ أَيْضًا أَحَادِيثَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ، هَذَا مِنْ رَسْمِهِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْبُخَارِيُّ.

هـ- [قَالَ]: وَتَرَكَ أَشْيَاءَ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَذَا مِنْ

رَسْمِهِ، وَرَسْمِ الْبُخَارِيِّ.

و- وَتَرَكَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

وَهَذَا مِنْ رَسْمِهِ^(٣).

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: أَمَّا قَوْلُهُ: تَرَكَ الْأَحَادِيثَ مِنْ نُسَخَةِ الْعَلَاءِ، مِنْ رِوَايَةِ الْأَثْبَاتِ

عَنْهُ، مِنْ رِوَايَةِ سُهَيْلٍ أَيْضًا عَنْ أَبِيهِ، فَأَكْثَرَ مَا أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ مِنْ رِوَايَةِ

الثَّقَاتِ أَكْثَرُهُ فِي الْمُتَابَعَاتِ لِغَيْرِهِ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ.

(١) في «إكمال تهذيب الكمال» (٢٥٧/٨).

(٢) «مشاهير علماء الأمصار» (٥٢٨).

(٣) أي على شرطه.

فَأَمَّا مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ مِمَّا يَنْفَرِدُ بِهِ فَلَمْ يُخَرِّجْ إِلَّا شَيْئًا مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ مِنْ أَحَادِيثِ الرَّقَاقِ.

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ سُهَيْلٍ يَخْرِي هَذَا الْمَجْرَى.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: فَلَا أَعْلَمُ تَرَكَ لَهُ حَدِيثًا جَيِّدًا وَاحِدًا مِنْ رِوَايَةِ الْأَثْبَاتِ: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَغَيْرِهِ، إِلَّا أَخْرَجَهُ، إِلَّا حَدِيثًا مَعْلُولًا، أَوْ حَدِيثًا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ جَابِرٍ فَاسْتَغْنَى بِذَلِكَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، فَمَا تَرَكَهَا مِنْهَا شَيْئًا مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ إِلَّا أَخْرَجَاهُ، إِلَّا حَدِيثًا أَخْرَجَاهُ مِنْ حَدِيثِ هَمَّامٍ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَاقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ الطَّرِيقِ دُونَ بَعْضٍ. وَمِنْ نُسَخَةِ هَمَّامٍ، أَحَادِيثُ أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ دُونَ مُسْلِمٍ، وَأَحَادِيثُ أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ دُونَ الْبُخَارِيِّ مَشْهُورَةٌ.

فَأَمَّا أَفْرَادُ الْبُخَارِيِّ الَّتِي أَخْرَجَهَا مِنْ رِوَايَةِ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَفِيهَا أَحَادِيثُ يَلْزَمُ مُسْلِمًا إِخْرَاجُهَا.

ز- قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَلَمْ يُخَرِّجْ لِعِكْرَمَةَ، إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا عَنْ غَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ^(١)، وَأَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ نَحْوًا مِنْ سِتِّينَ حَدِيثًا.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: أَمَّا حَدِيثُ الْمُسْتَحَاضَةِ الَّذِي ذَكَرْنَا، فَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ،

(١) ربما لكونه متكلم في عكرمة عنده كما هو متكلم فيه عند غيره، فكيف يلزم بالرواية عمن يرى

دُونِ مُسْلِمٍ، وَهُوَ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَ بَعْضِ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعْتَمِرٍ، وَيزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ.

التعليق

رواية معتمر بن سليمان:

يعني: أخرجه^(١) من طريق مُعْتَمِرٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ اعْتَكَفَتْ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ».

ورواية يزيد بن زريع:

أخرجها^(٢) عن قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ب، قَالَتْ: «اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ مُسْتَحَاضَةٌ، فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ، وَالصُّفْرَةَ، فَرُبَّمَا وَضَعْنَا الطَّسْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي».

ورواية خالد يعني الحذاء:

(١) برقم (٣١١).

(٢) برقم (٢٠٣٧).

رواها (١) عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدِ الْحِذَاءِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ ، فَرَبَّمَا وَضَعَتِ الطَّسْتَ تَحْتَهَا مِنَ الدَّمِ ، وَزَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الْعُصْفُرِ ، فَقَالَتْ : كَانَ هَذَا شَيْءٌ كَانَتْ فُلَانَةٌ تَجِدُهُ .

قال المؤلف :

فَأَمَّا مُسْلِمٌ فَلَا أَعْلَمُهُ أَخْرَجَ لِعِكْرِمَةَ غَيْرَ حَدِيثٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، مُقْتَرِنًا بِحَدِيثِ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي قِصَّةِ ضَبَاعَةَ : « حُجِّي ، وَاشْتَرِ طِي » .

التعليق

هذا الحديث الذي أشار إليه :

قال مسلم (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ ، وَأَبُو عَاصِمٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا ، وَعِكْرِمَةَ ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ ضَبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ هَلَعَتْ ، أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَتْ : إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، فَمَا تَأْمُرُنِي ؟ قَالَ : « أَهْلِي بِالْحَجِّ ، وَاشْتَرِ طِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْبُسُنِي » قَالَ : فَأَدْرَكَتْ .

(١) يعني البخاري برقم (٣٠٩) .

(٢) برقم (١٢٠٨) .

وعقبه: روى عن عمرو بن هرم، عن سعيد بن جبيرة، وعكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن ضباعة أرادت الحج: «فأمرها النبي ﷺ أن تشتري، ففعلت ذلك عن أمر رسول الله ﷺ» وله شواهد أخرى عنده.

قال المؤلف:

وَلَمْ يَكُنْ إِخْرَاجُهُ مُحْتَجًا بِعَكْرَمَةَ عَلَى مَذْهَبِهِ^(١)، وَإِنَّمَا احْتَجَّ فِيهِ بِطَاووسٍ. والحديث قد أخرجه البخاري في باب «نكاح الأكفاء»، ولم يخرجهُ في «الحج»، من حديث أبي أسامة.

وَمَعْمَرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ  ، وَمِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ «فِي الْحَجِّ».

التعليق

رحمة الله عليه، من إمام متضلّع متقن مستحضر للروايات والأسانيد، بصير بروايات الصحيحين كيف رواها البخاري وكيف رواها مسلم، كما يعلم الأحاديث التي شاركه البخاري في أسانيدھا فتأمل كلامه رحمه الله.

ولا عجب فقد:

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ: وَكَانَ لَهُ عِنَايَةٌ بِالصَّحِيحَيْنِ.

وقال الذهبي: «وكان له عناية بالصحيحين».

(١) بل روى له متابعة كما رأيت.

والحديث الذي أخرجه البخاري في « باب الأَكْفَاءِ فِي الدِّينِ » رواه ^(١) من طريق أبي أسامة، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: «لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْحَجَّ؟» قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً، فَقَالَ لَهَا: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» وَكَانَتْ تَحْتَ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ.

وقوله « وَمَعْمَرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ».

وَمِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ « فِي الْحَجِّ ».

قوله «ومعمر عن هشام...» يعني: ما قال مسلم: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِثْلَهُ

قوله: «ومعمر عن الزهري... إلخ»

أي رواه مسلم ^(٢) من طريق معمر، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي».

الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَخْرَجَ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ»،

(١) برقم (٥٠٨٩).

(٢) برقم (١٢٠٧) في «الحج» بابُ جَوَازِ اشْتِرَاطِ الْمُحْرِمِ التَّحْلُلَ بِعُذْرِ الْمَرَضِ وَنَحْوِهِ.

مُسْنَدًا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، وَمُرْسَلًا، عَنْ مَالِكٍ، وَحَفْصِ
ابْنِ غِيَاثٍ، وَلَمْ يُخْرِجْ ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَذَا حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى الْقَطَّانِ، عَنْ
الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ مُسْنَدًا، لَا مُرْسَلًا، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ
بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مُجَوَّدًا.

وَقَدْ جَوَّدَهُ أَيْضًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ.

فَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمُرْسَلُ: فَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ حَدِيثِ حَفْصٍ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ
أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

عَنْ الْقَعْنَبِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي صَمْرَةَ أَنَسٍ كُلَيْهِمَا، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ
عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، مُرْسَلٌ أَيْضًا.

وَإِذَا جَوَّدَهُ ثِقَاتٌ وَقَصَّرَ بِهِ ثِقَاتٌ أَيْضًا، وَبَيَّنَّهُ، فَلَا يَلْزَمُهُ عَيْبٌ فِي ذَلِكَ.

التعليق

الحديث أخرجه مسلم^(١) من طريق يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن محمد بن

أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ، سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

وأخرجه عَنْ حفص بن غياث عن عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ هَذَا فِيهِ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ، وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ، سَبَعْتُ لِنِسَائِي» ثم روى الطرق المرسلة أيضًا.

وأقول - وبالله التوفيق - عبارة الدارقطني:

«أَخْرَجَ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ، ^{هههههههه}: «إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ»، مُسْنَدًا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، وَعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، وَمُرْسَلًا، عَنْ مَالِكٍ، وَحَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ»^(١).

العبارة غير واضحة وغير متناسقة^(٢):

(١) وبسبب عدم وضوح العبارة التي قد يفهم منها أن حفص بن غياث روى الحديث مرسلاً اضطر المؤلف للتصحيح فقال: «فَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمُرْسَلُ: فَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ حَدِيثِ حَفْصٍ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا».

(٢) **وعبارة الدارقطني في «التبعية» (١٠٩):** «أخرج مسلم حديث الثوري عن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه عن أم سلمة: متصلاً: «إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ» وحديث حفص بن غياث عن عبد الواحد بن أيمن عن أبي بكر عن أم سلمة متصلاً، وقد أرسله عبد الله بن أبي بكر

فالحديث رواه محمد بن أبي بكر - من رواية الثوري عنه - عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَوْصُولًا مُسْنَدًا.

ورواه عبد الواحد بن أيمن - من رواية حفص بن غياث عنه - عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أم سلمة أيضًا مُسْنَدًا مُتَّصِلًا.

وأما مالك فرواه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ.. فذكره مرسلاً^(١).

ورواه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ^(٢) - من رواية سليمان بن بلال وغيره عنه - عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ.. فذكره هكذا مرسلاً.

وكل ذلك رواه مسلم وكأنه أراد أن يثبت أن لا إعلال، ولا عيب عليه، وحُق له، فالوصل زيادة من الثقة مقبولة، كما بين ذلك المؤلف نفسه فقال:

وعبد الرحمن بن حميد عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي بكر مرسلاً، قاله سليمان بن بلال وأبو

ضمرة عن عبد الرحمن بن حميد اهـ

فعبارة الدارقطني عن هذا الحديث في «التتبع» أوضح من عبارته التي نقلها المؤلف عنه هنا، والله أعلم.

(١) وهناك خلاف على مالك ذكره الدارقطني في «العلل» (١٥/٢١٨) حيث روى عن مالك متصلاً

ثم قال الدارقطني: «والمرسل عن مالك أصح».

(٢) وقد رواه عنه جماعة.

« إِذَا جَوَّدَهُ ثِقَاتٌ وَقَصَّرَ بِهِ ثِقَاتٌ أَيْضًا، وَبَيَّنَّهُ، فَلَا يَلْزَمُهُ عَيْبٌ فِي ذَلِكَ ».

بل قال الدارقطني نفسه في «العلل» عن الحديث: « رواه عبد الواحد بن أيمن، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أم سلمة متصلاً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنِ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَمَنْ تَابَعَهُ، صَحِيحٌ! »

وبعدوا أن الدارقطني وهو يُملي على أبي مسعود هنا كانت أشياء لم تتبرهن لديه بعد، وكانت قد وضحت له أثناء كتابة ما كتب عن نفس الحديث في «العلل» وهو نفسه ما حصل منه في الحديث الآتي عقبه برقم (٢٣).

وقد دافع النووي عن رواية مسلم فقال: « قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ قَدْ أَرْسَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُمَيْدٍ كَمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ اسْتِدْرَاكِه هَذَا عَلَى مُسْلِمٍ فَاسِدٌ لِأَنَّ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ بَيَّنَّ اخْتِلَافَ الرُّوَاةِ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ وَمَذْهَبُهُ وَمَذْهَبُ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ وَمُحَقِّقِي الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا رُويَ مُتَّصِلًا وَمُرْسَلًا حُكِمَ بِالِاتِّصَالِ وَوَجَبَ الْعَمَلُ بِهِ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ ثِقَةٍ وَهِيَ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ فَلَا يَصِحُّ اسْتِدْرَاكُ الدَّارِقُطْنِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ » اهـ^(١).

قلت «محمد» وقد أخرج مسلم^(٢) عقب حديث أم سلمة ما يشهد لبعض متنه

(١) «شرح مسلم» (١٠/٤٣).

(٢) برقم (١٤٦١).

ولكن ليس فيه التخيير للمرأة المَرْجُوة بين الثلاثة والسبعة.

م ————— حفص بن غياث - عبد الواحد بن أيمن
 م ————— سفيان الثوري - محمد بن أبي بكر
 م ————— مالك - عبد الله بن أبي بكر
 م ————— سلمان بن بلال
 م ————— أبو ضمرة
 م ————— عبد الرحمن بن حميد
 م ————— عبد الملك بن أبي بكر
 م ————— عبد الرحمن
 م ————— أم سلمة
 م ————— مرسل

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَخْرَجَ حَدِيثَ جَدَامَةِ، مُرْسَلًا وَمُتَّصِلًا، وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْبُخَارِيُّ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: أَمَّا حَدِيثُ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ: فَمَا أَخْرَجَهُ أَصْلًا إِلَّا مُتَّصِلًا، وَلَمْ يُخْرِجْهُ مُرْسَلًا.

أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، وَيَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ.

التعليق

الحديث المشار إليه قال الإمام مسلم ^(١) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ الْأَسَدِيَّةِ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ»،

ثم أخرجه عقبه من طريق سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ، أُخْتُ عُكَّاشَةَ، قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، فَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا»، ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ».

ثم أخرجه من طريق يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْفَرَشِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ الْأَسَدِيَّةِ، أَنَّهَا قَالَتْ:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ... (١)

فها هو كما ترى لم يروه مسلم إلا متصلًا، والدارقطني ذكر الحديث في موطين من كتبه:

الأول (٢) قال عنه: «يرويه أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن، واختلف عنه؛ فقال أبو عامر العقدي، عن مالك، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

وخالفه أصحاب مالك، فأسندوه عن عائشة، عن جدامة بنت وهب، عن النبي ﷺ وهو الصواب» (٣).

الموطن الثاني (٤) قال: «يرويه أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، حدث به عنه مالك بن أنس، واختلف عنه؛ فرواه أبو عامر العقدي، عن مالك، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة.

(١) وتعرض الدارقطني في «الإلزامات» ص ١٢٠ ط دار الآثار لحديث جدامة بنت وهب رضي الله عنها عن النبي ﷺ في الغيلة فقال: «ولم يرو عن غير عائشة ولا رواه غير أبي الأسود عن عروة».

(٢) في «العلل» (٦٧/١٥).

(٣) وكذلك لما ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٩٠/١٣) قال: «هكذا هو في الموطأ عند جميع الرواة إلا أبا عامر العقدي فإنه جعله عن عائشة عن النبي ﷺ لم يذكر جدامة وكذلك رواه القعني في سماعه من مالك في غير الموطأ ورواه في الموطأ كما رواه سائر الرواة عن عائشة عن جدامة».

(٤) في «العلل» أيضًا (٣٠٦/١٥).

وكذلك قيل عن القعني والصحيح عن مالك، عن أبي الأسود، عن عروة،
عن عائشة، عن جدامة، عن النبي ﷺ.

وَكَذَلِكَ رواه يحيى بن أيوب، وسعيد بن أبي أيوب، عن أبي الأسود وهو
الصواب.

وتلخيص ما في الحديث:

أن الحديث رواه أبو الأسود مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيُّ عَنْ عُرْوَةَ،
عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ، أُخْتِ عُكَّاشَةَ واختلف عن أبي الأسود:

فرواه سعيد بن أبي أيوب^(١) ويحيى بن أيوب^(٢)، ومالك - من رواية الجمع
عنه^(٣) وهي في الموطأ^(٤) - عن أبي الأسود به.

وخالف هؤلاء الجمع عن مالك أبو عامر العقدي وحده^(٥) فرواه عن مالك،
عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة عن النبي ﷺ.

(١) أخرج هذا الوجه أحمد (٢٧٤٤٧) ومسلم كما تقدم والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٦٧٠).

(٢) أخرج هذا الوجه مسلم كما تقدم والترمذي (٢٠٧٦) وابن ماجه (٢٠١١) وغيرهما.

(٣) كابن مهدي ويحيى بن يحيى، وخلف بن هشام، وإسحاق بن عيسى، وابن وهب، وخالد بن

خلد وغيرهم. أخرج هذا الوجه الدارمي (٢٢٦٣) ومسلم وأحمد (٢٧٠٣٤) والنسائي في

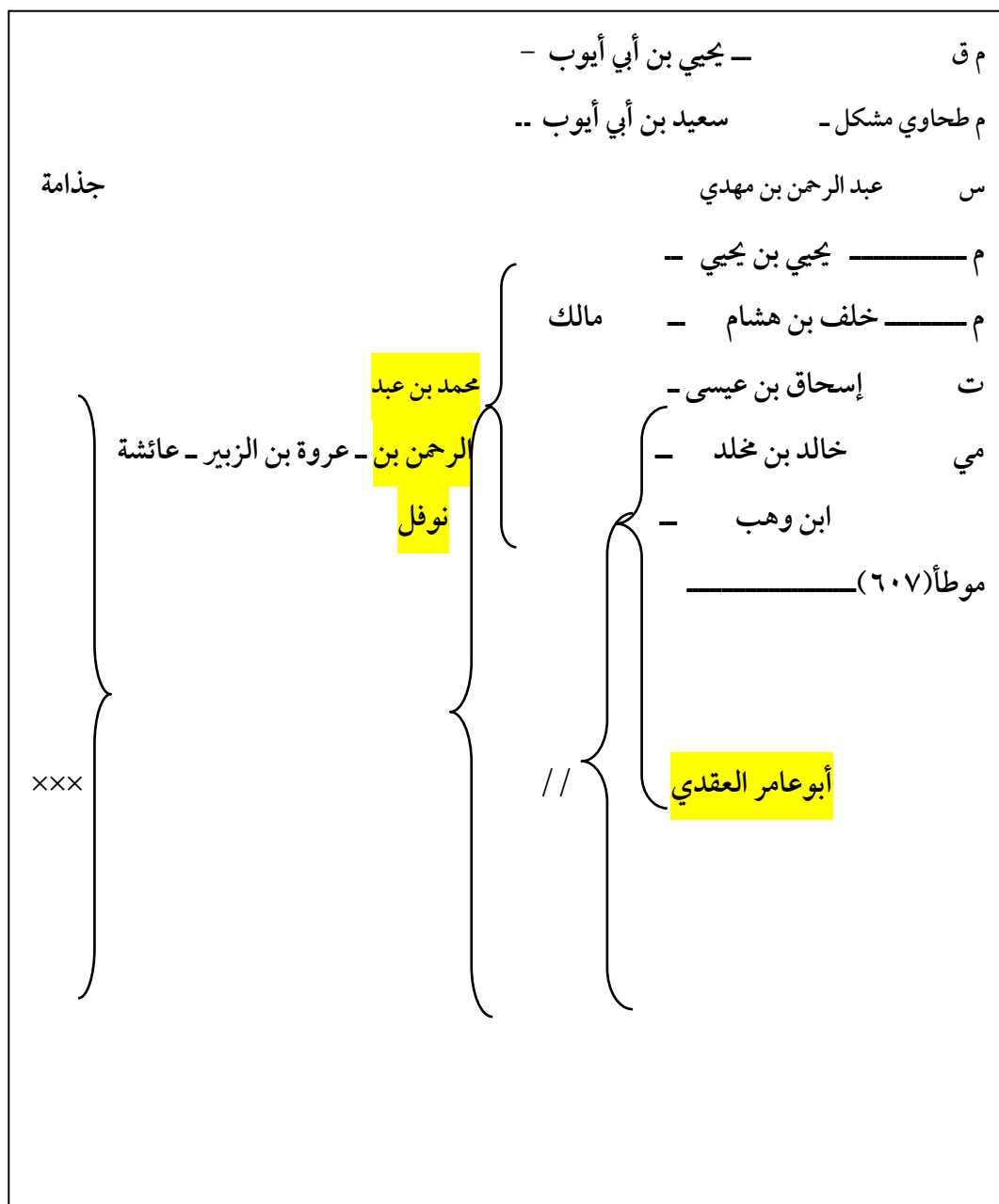
«الكبرى» (٥٤٦١) والترمذي (٢٠٧٧) وغيرهم.

(٤) ص ٦٠٧.

(٥) ذكره الدارقطني في الموطن من «العلل».

وروايتهم عن مالك أقوى^(١) خاصة وأن مالكاً رواه في «الموطأ» كما رواه الجماعة عنه، وهذا ما رآه مسلم، فقد روى الروايات الموصولة ولم يتعرّض للمرجوح، والله أعلم.

وهذا تصوير خريطته:



والحاصل من التخريج وكلام الدارقطني هنا وفي «العلل» في الوطنين أنه يقصد بالإرسال أنه مرسل صحابي، مرة روته عائشة عن جدامة بنت وهب رضي الله عنها عن النبي ﷺ، ومرة روي عن عائشة عن النبي ﷺ.. لم تذكر جدامة وأرسلته، فهو مرسل صحابي، لا يضر بصحة الحديث، وإنما هو ظاهرة إتقان العلماء في نقد الأحاديث، فلا يتركون شاذة ولا فاذة إلا تعرّضوا لتحريرها، فرحمهم الله أجمعين.

الحديث الرابع والعشرون:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ بُحَيْنَةَ، عَنِ الْقَعْنَبِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، وَقَالَ مَالِكُ بْنُ بُحَيْنَةَ: «أَصْلَاتَانِ مَعًا؟».

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، عَنِ الْقَعْنَبِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ بُحَيْنَةَ، رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي... الْحَدِيثُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ كَذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ مُسْلِمٌ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ، عَنِ الْقَعْنَبِيِّ قَالَ: قَالَ الْقَعْنَبِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ بُحَيْنَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَقَوْلُهُ: «عَنْ أَبِيهِ»، خَطَأً.

وَأَسْقَطَ مُسْلِمٌ «عَنْ أَبِيهِ» ^(١) فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ، فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّهُ فِي عَقِبِهِ.

(١) يعني روى حديث القعنبى فلم يكرر اللفظ الذي أخطأ فيه القعنبى وهو (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ بُحَيْنَةَ عَنْ أَبِيهِ) لأن الصواب بغير ذكر أبيه.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَذَا أَخْطَأَ فِيهِ الْقَعْنَبِيُّ، عَلَى إِبْرَاهِيمَ ^(١).

كَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو رُوَيْقٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَلْفٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، ^(٢) وَلَمْ يُتَابِعِ الْقَعْنَبِيُّ فِي قَوْلِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ^(٣).

عَلَى هَذَا أَخْطَأَ فِيهِ، كَمَا قَالَ مُسْلِمٌ.

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي عَقِبِهِ: عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ، قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ... الْحَدِيثُ، وَلَمْ يُسَمِّهِ. وَكَذَلِكَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْحَافِظُ، عَنِ السَّرَّاجِ، عَنْ قُتَيْبَةَ، كَرِوَايَةِ مُسْلِمٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ سَوَاءً.

(١) لأن جماعة كبير عددهم رَوَوْا الحديث عن إبراهيم خالفوا فيه القعنبي فلم يذكروا «أبيه» سيأتي ذكرهم في التعليق الآتي.

(٢) يعني تابع القعنبي، ولكن عبد الرحمن بن خلف لا يقوى على مخالفة جمع كثير رَوَوْا الحديث عن إبراهيم بن سعد به بغير ذكر أبيه (والد عبد الله بن مالك بن بُحَيْنَةَ)، مع عدم وقوفنا على مبتدأ إسناده.

ومن هؤلاء الجماعة: عبد العزيز بن عبد الله عند البخاري (٦٦٣)، ويعقوب بن حميد عند ابن أبي عاصم في «المثاني» (٨٨٣)، ومحمد بن أبي رجاء عند البغوي (٨٠٥) وأبو مروان محمد بن عثمان العثماني عند ابن ماجه (١١٥٣) وغيرهم كثير.

(٣) يعني إبراهيم بن سعد عن أبيه سعد عن حفص بن عاصم عن عبد الله بن مالك بن بُحَيْنَةَ عن أبيه.

وَحَدَّثَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَالَوَيْهَ، مِنْ سَمَاعِهِ الْعَتِيقِ، مِنْ خَطِّ أَبِيهِ،
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجِ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ.

وَقَالَ فِيهِ: عَنْ حَفْصٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ بُحَيْنَةَ، وَعَلَيْهِ «صَحَّ» بِخَطِّ وَالِدِهِ.

وَأُظُنُّ أَبَا أَحْمَدَ أَلْغَاهُ، وَجَعَلَهُ عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ اتِّبَاعًا لِمُسْلِمٍ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهَكَذَا يَقُولُ أَهْلُ الْعِرَاقِ: عَنْ سَعْدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ بُحَيْنَةَ^(١)،
مِنْهُمْ أَبُو عَوَانَةَ، وَشُعْبَةُ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.

وَخَالَفَهُمْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَإِسْحَاقُ^(٢)، فَقَالَا: عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ بُحَيْنَةَ، وَهُوَ نَسَبُهُ الْمَعْرُوفُ.

وَكَذَلِكَ نَسَبُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعَلَقَمَةُ
بْنُ أَبِي عَلَقَمَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ بُحَيْنَةَ، فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ^(٣).

(١) يعني بذكر أبيه «مالك».

(٢) كذا إسحاق والصواب «ابن إسحاق» كما علقه البخاري في الصحيح، عقب رواية إبراهيم

(٧٣٣)، وهو ابن إسحاق صاحب المغازي كما قال الحافظ في «الفتح».

(٣) يعني في حديث عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ بُحَيْنَةَ، قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
الظُّهْرَ، فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ» الذي أخرجه
البخاري (٨٣٠) ومسلم (٥٧٠) وغيرهما. فُسِّمِي في هذا الحديث عبد الله عن رسول الله ﷺ لا
عن أبيه مالك.

رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي كِتَابِ « الصَّلَاةِ » ^(١)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرٍ، عَنْ
بَهْزِ بْنِ أَاسِدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ، يُقَالُ
لَهُ: مَالِكُ بْنُ بَحِينَةَ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي عَقِبِهِ: تَابَعَهُ غُنْدَرٌ، وَمُعَاذٌ، عَنْ شُعْبَةَ فِي مَالِكٍ ^(٢).

قَالَ: وَقَالَ حَمَّادٌ ^(٣): أَنْبَأَنَا سَعْدٌ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ مَالِكٍ، فَحَصَلَ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ:
أَبُو عَوَانَةَ، { وَسَعِيدٌ } ^(٤)، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصٍ، قَالُوا: عَنْ
مَالِكٍ.

التعليق

الحديث بما قاله مسلم عنه أخرجه ^(٥) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ،
حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ
بَحِينَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي، وَقَدْ أُقِيمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَكَلَّمَهُ بِشَيْءٍ
لَا نَدْرِي مَا هُوَ، فَلَمَّا أَنْصَرَفْنَا أَحْطَنَّا نَقُولُ: مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قَالَ
لِي: «يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ أَرْبَعًا».

(١) في «الصحيح» برقم (٦٦٣).

(٢) يعني أن غندر ومُعَاذًا روياه عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن حفص بن عاصم عن مالك بن
بحينة لا عن عبد الله بن مالك بن بحينة.

(٣) يعني حماد بن سلمة.

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب شعبة لا سعيد.

(٥) برقم (٧١١).

قَالَ الْقَعْنَبِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ بْنُ بُحَيْنَةَ، عَنْ أَبِيهِ،.

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: «وَقَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَطَأٌ».

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ، قَالَ: أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي وَالْمُؤَذِّنُ يُقِيمُ، فَقَالَ: «أَتُصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا؟».

ومراد الدارقطني: هنا غير واضح ماذا يريد في هذا الموطن؟

لكنه وَصَّحَهُ فِي مَوْطِنٍ آخَرَ فَقَالَ ^(١):

« أَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْقَعْنَبِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بُحَيْنَةَ عَنْ أَبِيهِ: «أَتُصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا».

والصواب قول من لم يذكر عن أبيه «اهـ».

قلت «محمد»: الاستدراك قد يقال: من أصله مرفوض مردود على الدارقطني، لأن مسلماً قد بيّن خطأ من قال عن «أبيه» وهو القعنبي، وحذف من رواية القعنبي «أبيه» كما تقدم فماذا؟!

وقد قال النووي: « وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مُسْلِمٌ هُوَ الصَّوَابُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَقَوْلُهُ «عَنْ أَبِيهِ» خَطَأٌ، وَإِنَّمَا هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ

(١) في «التتبع» حديث (١٥٣).

بْنُ مَالِكِ بْنِ بَحِينَةَ» (١).

قلت «محمد»: ولعل الدارقطني يستدرك على مسلم أنه روى رواية القعنبى التي فيها إثبات «أبيه» والد عبد الله بن مالك بن بحينة، فكان الصواب أن يثبتها كما رواها القعنبى بإثبات «أبيه»، ويبين خطأه، ثم يروي الوجه الصحيح. أو يُعرض عن الوجه الذي يراه خطأً تماماً، ويُثبت في «صحيحه» طريق الوجه الذي يراه محفوظاً بغير ذكر «أبيه»، كما فعل البخاري في نفس الحديث والله أعلم.

وملخص ما في الحديث خلافاً في أسانيده :

الخلاف الأول: في ذكر «أبيه» والد عبد الله بن مالك بن بحينة في الرواية. فأثبتته القعنبى وعبد الرحمن بن خلف عن إبراهيم بن سعد به، وخالفهما الأقوى عن إبراهيم بن سعد، فلم يذكروه وعدم ذكره أصح كما رأى البخاري ومسلم والدارقطني.

والخلاف الثاني:

هل صحابي الحديث هو عبد الله بن مالك بن بحينة أم أبوه مالك؟

قد وقع في البخارى والنسائى «مالك ابن بحينة» والأكثر على أن الصحبة والرواية لولده عبد الله بن مالك كما جزم به الحافظ في ترجمة مالك.

(١) «شرح مسلم» (٥ / ٢٢٣).

فرواه سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب واختلف على سعد فيه:

فرواه إبراهيم بن سعد - من رواية الجمع عنه - عن أبيه سعد بن إبراهيم عن حفص بن عاصم عن عبد الله بن مالك بن بحينة مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ... الحديث^(١).

وتابعه ابن إسحاق صاحب المغازي^(٢) فرواه عن سعد بن إبراهيم به.

وخالفها ثلاثة:

الأول: حماد بن سلمة: فرواه عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: أُقِيمَتِ صَلَاةُ الْفَجْرِ فَقَامَ رَجُلٌ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فَأَتَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا ثَ بَهِ النَّاسَ فَقَالَ: «أَتُصَلِّيَهَا أَرْبَعًا».^(٣)

الثاني: أَبُو عَوَانَةَ رَوَاهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ - يَعْنِي مَالِكًا - قَالَ: أُقِيمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ..^(٤)

(١) تقدم تخريج هذا الوجه، وبيان أن القعني أخطأ فيه في قوله عن عبد الله بن مالك «عن أبيه» .

(٢) فيما ذكره المؤلف، والبخاري عقب روايته وتبعهما الحافظ في «الإصابة» (٥/ ٥٢٨) .

(٣) أخرج هذا الوجه مسلم وابن أبي عاصم في «المثاني» (٨٨٤) وابن حجر في «التغليق» (٢/ ٢٨٠) .

(٤) أخرجه مسلم (٧١١) والمؤلف عن شيخه أبي أحمد الحافظ كما تقدم وقال: «قَالَ فِيهِ: عَنْ حَفْصِ،

عَنْ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، وَعَلَيْهِ «صَحَّ» بِخَطِّ وَالِدِهِ .

قال: «وَأُظُنُّ أَبَا أَحْمَدَ أَلْغَاهُ، وَجَعَلَهُ عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَتْبَاعًا مُسْلِمًا» .

ولكن رواه أبو نعيم في «المستخرج» ^(١) وقال: «عَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَالِكٍ بْنَ بُحَيْنَةَ»، وكذا عند النسائي ^(٢) «عَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ». كذا مبهماً.

الثالث: شُعْبَةُ رواه عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ... فذكره ^(٣). كذا مبهماً.

وعند بعضهم: «سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ ابْنِ بُحَيْنَةَ».

وعند بعضهم: «عَنْ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ» ^(٤).

وبكل حال ما ذكر من الاختلاف كما قال الحافظ ^(٥):

«لَا يُعْلَلُ هَذَا الْخَبَرُ، لِأَنَّ أَهْلَ النَّقْدِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ أَهْلِ الْعِرَاقِ لَهُ عَنْ سَعْدٍ فِيهَا وَهْمٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ إِذْ حَدَّثَ بِهِ بِالْعِرَاقِ».

والظاهر: أن الحديث صحيح وعبد الله ابن بحينة صحابي، ومن قال في هذا الحديث عن أبيه فقد أخطأ.

(١) برقم (١٦٠٤).

(٢) في «الكبرى» (٩٤١).

(٣) أخرجه الدارمي (١٤٤٩) وابن أبي عاصم في «المثاني» (٨٨٥) والبخاري (٦٦٣) والنسائي في

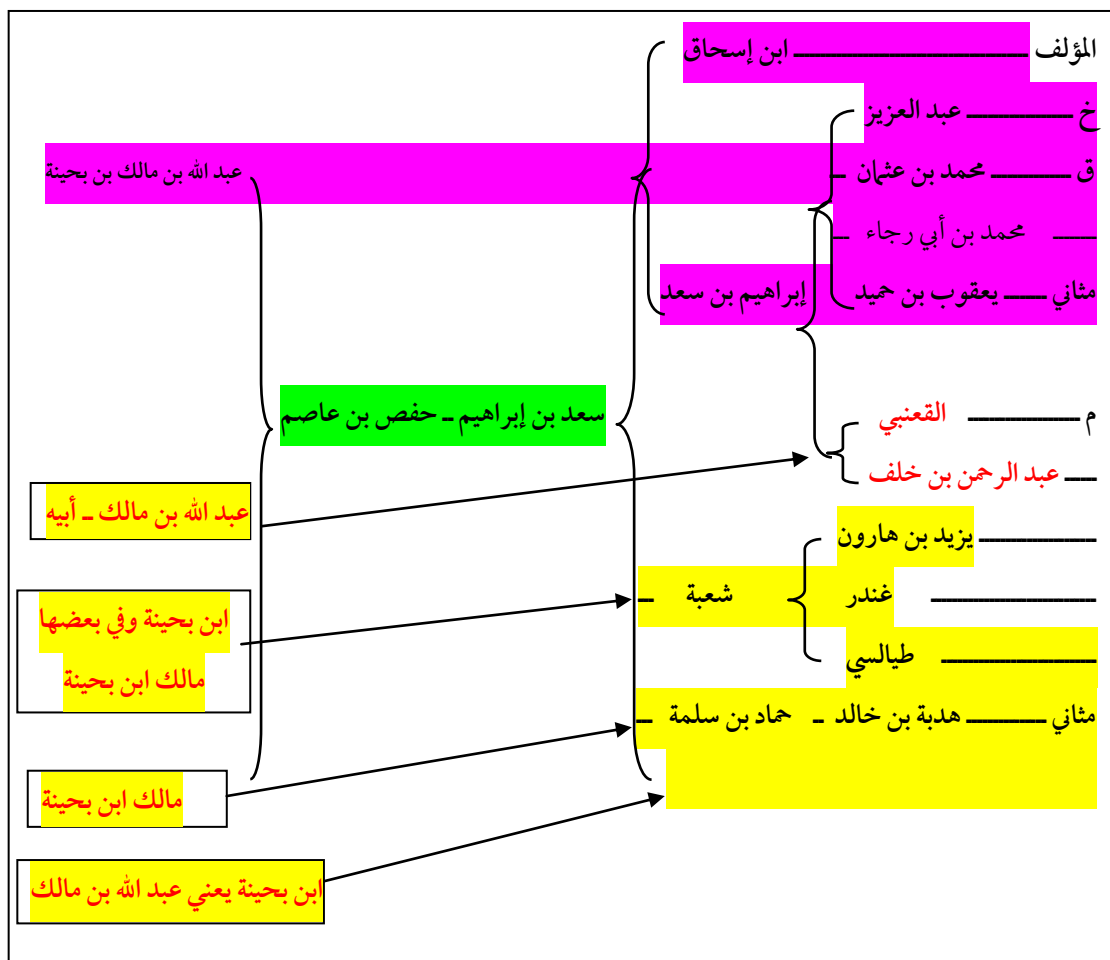
«الكبرى» (٩٤٢) والفسوي (٢/ ٢١٣) وأبو نعيم في «المستخرج» (١٦٠٢) والبيهقي في

«الكبرى» (٢/ ٦٧٧) وغيرهم.

(٤) كما عند البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٦٧٧).

(٥) في «هدي الساري» (١/ ٣٥٢).

وهذه خريطته:



وهنا مسألة أخيرة ألا وهي: هل مالك بن بُحينة صحابي؟

قال الحافظ في «الإصابة»^(١): «ولا أعرف لمالك شيئاً يُتمسك به في أنه صحابي

إلا حديثين اختلف بعض الرواة فيهما هل هما لعبد الله أو لمالك؟ ولا ترجم البخاري، ولا ابن أبي حاتم، ولا من تبعهما لمالك في الصحابة حتى أن ابن أبي حاتم رتب آباء من اسمه مالك على الحروف، فلما ترجم حرف الباء الموحدة بيّض، ولم يذكر أحداً.

وقال: بعد ذكر الخلاف في أسانيد الحديث: «واختلافهم في موضعين: أحدهما

هل بحينة والدته مالك أو والدته عبد الله، وهذا لا يستلزم إثبات صحبة مالك ولا نفيها.

ومسألة أخيرة: هل الحديث عند حفص عن مالك بن بحينة بلا واسطة، أم عن

عبد الله بن مالك بن بحينة عن أبيه، أو عن عبد الله بغير واسطة سواء نسبته إلى أبيه أو إلى أمه؟

والجواب: أقوال: أصحّها: الثالث وبه جزم البخاري...».

قال المؤلف رحمه الله^(٢):

(١) (٥/٥٢٨).

(٢) هذا الفصل أدخله المؤلف في إجابته على تغليط الدارقطني الإمام مسلماً في روايته عن تكلّم فيهم بنوع جرح، ولم يجعل لذلك باباً أو فصلاً، حتى اضطر بعض المحققين للكتاب أن يجعل له عنواناً من عنده {فصل في الرواة الذين انتقد على مسلم الإخراج عنهم}.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ أَبُو زُرْعَةَ إِخْرَاجَهُ عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ، وَعَنْ قَطَنِ^(١)، وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ^(٢)، وَأَحْمَدَ بْنِ عِيسَى^(٣).

التعليق

هذا الذي ذكره المؤلف أخرجه الخطيب البغدادي^(٤) بسنده عن سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو البرذعي قال: شهدت أبا زرعة، يَعْنِي الرَّازِيَّ ذكر كتاب «الصحيح» الَّذِي أَلْفَهُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، ثُمَّ الْفَضْلُ الصَّائِغُ عَلَى مِثَالِهِ، فَقَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ أَرَادُوا التَّقَدُّمَ قَبْلَ أَوَانِهِ، فَعَمِلُوا شَيْئًا يَتَسَوَّقُونَ بِهِ، أَلْفُوا كِتَابًا لَمْ يُسَبِّقُوا إِلَيْهِ لِيُقِيمُوا لَأَنْفُسِهِمْ رِيَاسَةً قَبْلَ وَقْتِهَا^(٥)، وَأَتَاهُ ذَاتَ يَوْمٍ وَأَنَا شَاهِدٌ، رَجُلٌ بَكْتَابِ «الصحيح» مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ فِيهِ، فَإِذَا حَدِيثٌ عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ، فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: مَا أَبْعَدَ هَذَا مِنَ الصَّحِيحِ، يُدْخِلُ فِي كِتَابِهِ أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرٍ، ثُمَّ رَأَى فِي كِتَابِهِ قَطَنُ بْنُ نُسَيْرٍ، فَقَالَ لِي: وَهَذَا أَطَمَّ مِنَ الْأَوَّلِ، قَطَنُ بْنُ نُسَيْرٍ وَصَلَ أَحَادِيثَ عَنْ ثَابِتٍ جَعَلَهَا، عَنْ أَنَسٍ، ثُمَّ نَظَرَ فَقَالَ: يَرَوِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى الْمَصْرِيِّ فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحَ!

(١) يعني قطن بن نسير .

(٢) هو جعفر بن سليمان الضبعي متكلم فيه، واستنكر عليه أحاديث رواها مسلم عدّها الذهبي في «الميزان» في ترجمته.

(٣) هو أحمد بن عيسى المصري .

(٤) في «تاريخ بغداد» (٢٩/٥) وهو بنصه في «سؤالات البرذعي» (٢/٦٧٤).

(٥) ومثل هذا من العالم لتلميذه، وإن كانت تهمة بغير بيّنة مما يُحتمل منه عند ذوي الأدب العالي.

قَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ: ما رأيت أهل مصر يشكُّون في أن أحمد بن عيسى، وأشار أبو زُرْعَةَ إلى لسانه كأنه يقول: الكذب^(١)، ثم قال لي: يحدث عن أمثال هؤلاء ويترك محمد بن عجلان ونظراءه، ويُطَرِّق لأهل البدع علينا، فيجدوا السبيل بأن يقولوا للحديث إذا احتج به عليهم: ليس هذا في كتاب الصحيح، ورأيت يذم من وضع هذا الكتاب ويؤنبه^(٢).

(١) راجع القول أن الرجل وسط، وقد قال الحافظ: «صدوق تكلم في بعض سماعاته، قال الخطيب: بلا حجة. وأقر ذلك الذهبي فقال: «تكلم فيه بلا حجة».

وذكره فيمن تُكَلِّم فيه وهو موثق (١٩): «عن ضمام بن إسماعيل والمصريين: ثقة ثبت كان عصره يحيى بن معين يكذبه وحاشاه بل هو صادق متقن».

وقال في «الميزان»: «احتج به أرباب الصحاح، ولم أر له حديثاً منكراً فأورده». وقال في «الرواة الثقات» ص ٥٣: «ثقة حجة احتج به الشَّيْخَانِ وَمَا عَلِمْتُ فِيهِ وَهَذَا فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِيهِ كَذَابٌ وَكَذًا غَمَزَهُ أَبُو زُرْعَةَ».

(٢) تأملوا يا طلاب العلم يا أصحاب الأدب العالي، حينما يؤثِّب العالمُ تلميذه فيما للتلميذ فيه وجهة نظر، انظر كيف قابل الإمام مسلم ذلك فيما سيأتي؟!

واعتبر بموقف النسائي مع شيخه الحارث بن مسكين، تأمل كيف قابل الإمام النسائي ذلك؟! فالنبييل يظهر بوادٍ نبلة من أثناء طلبه!

فالنسائي قيل: إِنَّهُ أَتَى الْحَارِثَ بْنَ مَسْكِينٍ فِي زِيٍّ أَنْكَرَهُ، عَلَيْهِ فَلَنْسُوءٌ وَقَبَاءٌ، وَكَانَ الْحَارِثُ خَائِفًا مِنْ أُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالسُّلْطَانِ، فَخَافَ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا عَلَيْهِ، فَمَنَعَهُ، فَكَانَ يَحْيَى يُقْعِدُ خَلْفَ الْبَابِ وَيَسْمَعُ، وَلِذَلِكَ مَا قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ وَإِنَّمَا يَقُولُ: قَالَ الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ. كم تجده يذكره عند الرواية عنه فيروي كثيراً عنه في «سننه» مئات الأحاديث، وترجم له في «مشيخته» (١١٦) فقال: «الحارث بن مسكين ثقة مأمون كذا قال يحيى بن معين».

فلما رجعتُ إلى نيسابور في المَرَّة الثانية، ذكرتُ لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في كتاب الصحيح عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى، فقال لي مُسلم: إنما قلت صحيح^(١)، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول فاقصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات، وقدم مُسلم بعد ذلك الري، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله مُحَمَّد بن مُسلم بن واره فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحوا بما قاله لي أبو زرعة: إن هذا تطرق لأهل البدع علينا، فاعتذر إليه مُسلم، وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح، ولم أقل أن ما لم أخرجه من الحديث في

وقال - أعني النسائي -: «ليس في أصحاب ابن وهب أنبل من الحارث».

فراجع «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ١٣٠).

ولا عجب فهم تأدَّبوا ممن نقل الأحاديث من الصحابة رضي الله عنهم.

فكعب بن مالك، لما عاقبه النبي ﷺ بامتناعه ومنع الناس من كلامه، ولا السلام عليه حتى ضاقت عليه الأرض بما رحبت وضاقت عليه نفسه مع جزم النبي ﷺ بصدقه، في الوقت الذي قبل ظواهر المنافقين واستغفر لهم، ووكل سرائرهم إلى الله، هو يعلم كذبهم.. ترى كيف قابل كعب هذا؟

وصاحبه رضي الله عنه: مَرَارَةُ بنُ الرَّبِيعِ العَمَرِيُّ، وَهْلَالُ بنُ أُمَيَّةِ الوَاقِفِيُّ كذلك نسيح واحد، وأمثلة رائعة للأدب مع المعلمين، ورحمة الله على الأدب.

وحديثهم في الصحيح (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩).

(١) يعني بالنظر إلى المتن، وقد يكون السند ضعيفاً والمتن صحيحاً لمجيئه من جهات أخرى.

هَذَا الْكِتَابُ ضَعِيفٌ، وَلَكِنِّي إِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِيَكُونَ
مَجْمُوعًا عِنْدِي، وَعِنْدَ مَنْ يَكْتُبُهُ عَنِّي فَلَا يُرْتَابُ فِي صَحَّتِهَا، وَلَمْ أَقُلْ إِنْ مَا سِوَاهُ
ضَعِيفٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا اعْتَذَرَ بِهِ مُسْلِمٌ إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ، فَقَبِلَ عَذْرَهُ^(١)
وَحَدَّثَهُ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ :

فَأَمَّا أَسْبَاطُ^(٢)، فَحَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ يُضَعِّفُ أَسْبَاطَ بْنَ نَصْرِ،
وَقَالَ: أَحَادِيثُهُ عَامَّتُهَا سَقَطُ، مَقْلُوبَةُ الْأَسَانِيدِ.

وَحَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ
الْجَمَّالِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا نُعَيْمٍ، عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ؟ فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، غَيْرَ أَنَّهُ
كَانَ أَهْوَجَ. وَحَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: كَتَبَ إِلَى ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ،
قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ، ثِقَةٌ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَذَا أَبُو نُعَيْمٍ قَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِيهِ، وَلَمْ يَتَّهِمَهُ بِكَذِبٍ، وَقَدْ قَالَ
أَيْضًا: لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، وَقَدْ وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ. جَمِيعُ مَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ، حَدِيثًا
وَاحِدًا، فِي فَضَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) ومنهم بعد النبي ﷺ وأصحابه يُتَعَلَّمُ الأدب العالي فتأمل! وضمَّه إلى من تقدم ذكرهم.

(٢) بدأ يتكلم المؤلف عن ترجمة كل راوٍ من أخذ على الإمام مسلم الرواية عنهم.

فَقَالَ ^(١): حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ طَلْحَةَ الْقَنَّادُ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ نَضْرٍ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْأُولَى، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَهْلِهِ وَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَاسْتَقْبَلَهُ وَلَدَانُ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ خَدِّي أَحَدَهُمَا وَاحِدًا وَاحِدًا، وَأَمَّا أَنَا فَمَسَحَ خَدِّي، قَالَ: فَوَجَدْتُ لِيَدِهِ بَرْدًا، أَوْ رِيحًا كَأَنَّمَا أَخْرَجَهَا مِنْ جُؤْنَةِ عَطَّارٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ ^(٢). وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَسْبَاطًا فِي «تَارِيخِهِ» ^(٣) فَقَالَ: «أَسْبَاطُ بْنُ نَضْرٍ الْهُمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، سَمِعَ سِمَاكَ بْنَ حَرْبٍ، وَالسُّدِّيَّ».

وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْكُنَى» ^(٤)، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ غَيْرَ هَذَيْنِ.

وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ سِمَاكِ، وَالسُّدِّيَّ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَلَا أَعْلَمُهُ رَوَى عَنْ غَيْرِهِمَا ^(٥). وَلَوْ كَانَ لَهُ رِوَايَةٌ مِنْ شَرِطِ الْبُخَارِيِّ لَأَخْرَجَ عَنْهُ، وَلَكِنَّ الْبُخَارِيَّ لَيْسَ مِنْ شَرِطِهِ سِمَاكَ، وَلَا السُّدِّيَّ.

(١) في «صحيحه» (٢٣٢٩) وقد أخرجه البخاري (١٩٧٣) من حديث حميد عن أنس به.

(٢) بل بوب لنفس الحديث وغيره بباب طيب رائحة النبي ﷺ ولين مسيه والتبرك بمسحه.

وعقب هذا الحديث أخرج حديث حماد، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْهَرَ اللَّوْنِ، كَانَ عَرَفَهُ اللَّوْلُو، إِذَا مَشَى تَكَفَّأً، وَلَا مَسِسْتُ دِيْبَاجَةً، وَلَا حَرِيرَةً أَلْبَنَ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا شَمِمْتُ مِسْكَةً وَلَا عَنْبَرَةً أَطْيَبَ مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

(٣) «التاريخ البخاري» (٥٣ / ٢).

(٤) «الكنى» رقم (٣٣٩١).

(٥) بل روى عن غيرهما

التعليق

ملخص ما يريده المؤلف أن يقول: أن الرجل ليس متفقاً على ضعفه.
وأن هناك من عدّله، وإن كان الرجل مختلف فيه والراجح ضعفه كما هو الحال
في أسباط بن نصر، إلا أنه لم يعتمد على حديثه اعتماداً كلياً، بل هناك شواهد
للمعنى ومنها ما كان في الباب نفسه.

قال المؤلف رحمه الله:

وَأَمَّا قَطْنٌ: فَمَا أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرٍ، وَلَا عَنْ غَيْرِ جَعْفَرٍ، إِلَّا حَدِيثًا
وَاحِدًا عَنْهُ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، ~~هَلْ يَنْفَعُ~~، لَمَّا نَزَلَتْ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ}. . الْحَدِيثُ، فِي قِصَّةِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، وَهَذَا
حَدِيثٌ مَشْهُورٌ عَنْ ثَابِتٍ^(١).

وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ^(٢)، عَنْ
ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ.

(١) يعني حديث أنس بن مالك، أنه قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ
فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ} [الحجرات: ٢] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ، وَقَالَ: أَنَا مِنْ
أَهْلِ النَّارِ، وَاحْتَبَسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، فَقَالَ: «يَا أَبَا عَمْرٍو، مَا شَأْنُ
ثَابِتٍ؟ اشْتَكَى؟» قَالَ سَعْدٌ: إِنَّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى، قَالَ: فَأَتَاهُ سَعْدٌ، فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

(٢) يعني أخرجه مسلم برقم (١١٩) من الطرق الثلاثة جعفر، وسليمان، وحماد بن سلمة.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: { وَأَخْرَجَ عَنْهُ } ^(١) غَيْرُهُ، يَعْنِي: غَيْرُ أَبِي زُرْعَةَ. وَحَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ ^(٢)، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ: رَوَى عَنْهُ - يَعْنِي عَنْ سُؤَيْدٍ - أَبِي، وَأَبُو زُرْعَةَ. قَالَ: وَقَالَ أَبِي: كَانَ صَدُوقًا، وَكَانَ يُدَلِّسُ ^(٣).

التعليق

قَطْنُ بْنُ نُسَيْرٍ، أَبُو عَبَّادٍ الْغُبَرِيُّ الْبَصْرِيُّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَالرَّاجِحُ ضَعْفُهُ وَإِنْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَلَكِنْ عَذَرَ مُسْلِمٌ أَنَّهُ رَوَى لَهُ حَدِيثًا وَاحِدًا فِي «الْمَنَاقِبِ» كَمَا رَأَيْتُ وَبِمَتَابَعَةِ غَيْرِهِ، رَوَاهُ فِي الشُّوَاهِدِ وَلَمْ يَعْتَمِدْ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ:

وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ^(٤) حَدِيثَهُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «الْحُسَيْنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ أَيْضًا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ الْمُنَجَّيْتُ، الْحَافِظُ، الثَّقَةُ، الْمَأْمُونُ، عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَهَذَا مِمَّا يَقْوَى حَالُ سُؤَيْدٍ.

(١) لَهْلُ صَوَاهِبِهَا «وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ».

(٢) أَبُو جَعْفَرٍ هَذَا شَيْخُ الْمُؤَلَّفِ.

(٣) وَعِبَارَتُهُ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» تَرْجُمَةُ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ (٤/ ٢٤٠): «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ

وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ صَدُوقًا وَكَانَ يَدَلِّسُ يَكْثُرُ ذَاكَ - يَعْنِي التَّدْلِيسَ -».

(٤) انْتَقَلَ الْمُؤَلَّفُ إِلَى الْكَلَامِ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَبَيَّانٌ مَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ.

التعليق

سويد بن سعيد خفيف الضعف، وقد لخص الحافظ ابن حجر حاله بعد جمع الأقوال فيه فقال: «صدوق في نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول».

ومما أنكر عليه يحيى بن معين أنه روى ^(١) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «الحسن والحسين سيّدَا شبابِ أهل الجنة» ^(٢).

قال حمزة السهمي ^(٣): «سألت الدارقطني عن سويد بن سعيد فقال: تكلم فيه يحيى بن معين وقال حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «الحسن والحسين سيّدَا شبابِ أهل الجنة». أعني من هذا الوجه.

قال يحيى معين: «وهذا باطل عن أبي معاوية لم يروه غير سويد، وجرح سويد لروايته لهذا الحديث.

قال الدارقطني رحمه الله: «فلم نزل نظنُّ أن هذا كما قاله يحيى وأن سويداً أتى أمراً عظيماً في روايته لهذا الحديث حتى دخلتُ مصر في سنة سبع وخمسين فوجدتُ هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المعروف

(١) أعني سويد بن سعيد، ثنا أبو معاوية.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٩/٣) رقم (٢٦١٥) وغيره من طريق سويد بن سعيد.

(٣) في «سؤالاته» (٢٩٣).

بالمجنقي وكان ثقة روى عن أبي كريب عن أبي معاوية كما قال سويد سواء وتخلص سويد وصح الحديث عن أبي معاوية اهـ.

وقوله: « وَهَذَا يَمَّا يُقَوِّي حَالَ سُؤِيدٍ ».

يعني: أن الحديث صح أنه ثابت عن أبي معاوية ، فهو عند أبي معاوية، فبرئت ساحة سويد من الوهم في هذا الحديث لأنه مُتَابِع من ثقة، والله أعلم .

وليس المعنى أنه ثابت من هذا الوجه عن النبي ﷺ فهو من رواية عطية العوفي - وهو ضعيف - عن أبي سعيد الخدري رحمته الله، وإن كان المتن ثابتاً من جهة أخرى (١).

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ:

وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ جَمِيعًا، وَرَوَى عَنْهُ كِبَارُ النَّاسِ. وَحَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ: كَتَبَ عَنْهُ أَبِي، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَرَوَى عَنْهُ أَبِي.

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى، وَيُعْرَفُ بِالْمِصْرِيِّ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ تُسْتَرِيٌّ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ حَدِيثُهُ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ فَضَالَةَ، حَكَاهُ أَبُو حَاتِمٍ، عَنْ أَهْلِ مِصْرَ، وَلَمْ يُسَمِّ مَنْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجُوا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ.

(١) أخرجه أحمد والنسائي في «الكبرى» (٨٣٦٥)، والترمذي (٣٧٨١) وغيرهم من طريق إسرائيل

ابن يونس عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبیش، عن حذيفة به.

وقد خرجته وجمعت شواهد في كتابي «الفوائد النيرة» (١٣٣٢).

التعليق

أحمد بن عيسى فيه جرح وتعديل، وهو وسط صدوق أخرج له البخاري ومسلم وقد قال الذهبي^(١): «ما في «الكتابين» بحمد الله رجلٌ احتجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ ورواياته ضعيفة، بل حسنةٌ أو صحيحة.

ومن خرَّج له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردُّد. فكلُّ من خرَّج له في «الصحيحين»، فقد قفز القنطرة. فلا معدِّل عنه، إلا برهانٍ بين» اهـ.

ولقد لخص الحافظ حاله فقال: «صدوق تكلم في بعض سماعاته، قال الخطيب: بلا حجة، وقال الذهبي: «تكلم فيه بلا حجة» وتقدم ذكر ذلك.

وقد ذكر الحافظ في «الهدى»^(٢) المواطن الثلاثة التي رواها له البخاري، وكلها متبعة، أو مقروناً بغيره، فما أخرج البخاري شيئاً تفرَّد به.

وأما قوله «وَرَوَى عَنْهُ كِبَارُ النَّاسِ».

فرواية كبار الناس لا تُعدُّ توثيقاً في الجملة إلا إذا كان من هؤلاء الرواة من لا يروى إلا عن ثقة كما هو الحال في أحمد بن عيسى المصري.

فقد روى عنه البخاري ومسلم وأبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازيين، وغيرهم، ومن هؤلاء من لا يروي إلا عن ثقة، فكل هذا ينفعه إن شاء الله مع

(١) في «الموقظة» ص ٨٠.

(٢) في «الهدى الساري» ص ٣٨٧.

رواية البخاري ومسلم له.

تم الجزء، والله المحمود المشكور. فرغت من تحرير الأجوبة للشيخ أبي مسعود
عما أشكل الشيخ الدارقطني على «صحيح مسلم بن الحجاج» في بندر عدن، وقت
مجيئي من الحرمين الشريفين، يوم الاثنين، في السابع من شهر صفر، سنة تسع
وسبعون ومئتين بعد الألف من الهجرة النبوية عليه الصلاة والسلام، وأنا المحتاج
إلى الغني الوهاب: عبده عبد الوهاب بن محمد غوث، تجاوز الله عنها، وعن
أسلافهما آمين.

هذا والحمد لله رب العالمين، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا
أنت أشتغرك وأتوب إليك.

وصل اللهم وسلم وبارك على محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كتبه

أبو يحيى محمد بن عبده

بلطيم - كفر الشيخ - مصر

الفهرس

٣	 مقدمة
٥	 أهم أنواع العلوم الشرعية
٧	 هل الانتقادات على الصحيحين تضر أصحابهما؟
٩	 ترجمة موجزة للإمام الدارقطني رحمه الله
١٣	 التعليق على سند الكتاب الذي رويت به النسخة
١٤	 ترجمة موجزة مختصرة لسند نسخة كتاب أجوبة أبي مسعود الدمشقي
١٨	 ترجمة أبي مسعود الدمشقي رحمه الله صاحب الأجوبة
٢٠	 فائدة تراجم سند رواه النسخة
٢٢	 الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ آيَةِ
٢٩	 فائدة المبحث
٢٩	 الْحَدِيثُ الثَّانِي حَدِيثُ «وَإِذَا قَرَأْتَ فَأَنْصِتُوا»
	 الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي الْعَبْدَيْنِ اثْنَيْنِ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ، أَنَّهُ
٣٨	 يُسْتَسْعَى»
٤٩	 الْحَدِيثُ الرَّابِعُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ
	 الْحَدِيثُ الْخَامِسُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِصَّةً»، يَعْنِي:
٥٨	 حَدِيثٌ وَمُدْعَمٌ
٦٢	 الْحَدِيثُ السَّادِسُ حَدِيثُ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ»
	 الْحَدِيثُ السَّابِعُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ
٦٦	 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الحديث الثامن حديث ابن عمر، رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَغْتَمِرْ مِنَ الْجِعْرَانَةِ ٧٢
الحديث التاسع: حديث علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لُحُومِ نُسُكِنَا بَعْدَ ثَلَاثٍ». ٨١

الحديث العاشر: حديث حفصة ب، أَنَّ النَّبِيَّ، كَانَ إِذَا أَضَاءَ لَهُ الْفَجْرُ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ٨٥
الحديث الحادي عشر: حديث أبي مالك، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ». ٨٩
الحديث الثاني عشر: حديث عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ أَسْمَاءَ نَفَسَتْ بِذِي الْحُلَيْفَةِ». ٩٦
الحديث الثالث عشر: حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: «فِي بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا، وَيَبْعَ الْعَرَايَا». ١٠١
الحديث الرابع عشر: حديث الحسن بن علي، عَنْ عَلِيٍّ، عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةُ ١٠٤
الحديث الخامس عشر «حَدِيثُ الْإِحْتِلَامِ»: «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا رَأَتْ...» ١١٠

الحديث السادس عشر: حديث أبي هريرة: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ فَتَفَدَّتْ أَرْوَادُ الْقَوْمِ» ١١٨
الحديث السابع عشر: حديث أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ». ١٢٥
.....
الحديث الثامن عشر: ١٣٠
.....
قَالَ أَبُو الْحَسَنِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ» ١٣٠

الحديث التاسع عشر: حديث سعد بن هشام: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَطْعِ الْأَجْرَاسِ» ١٣٨
.....
الحديث العشرون: حَدِيثُ طَارِقِ الْأَشْجَعِيِّ رضي الله عنه: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ» وَأَنْ صَوَّابُهُ: «مَنْ وَحَدَ اللَّهُ ١٤٦

.....
الحديث الحادي والعشرون: «أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟» ١٥٥
فصل في أسماء من أخرج عنهم مسلم: عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ، يُطْلَقُ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَنْ هُوَ؟ وَأَنْ عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ، ثَلَاثَةٌ.
..... ١٦٤

.....
..... ١٦٥

- ١٦٦ تَرَكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ حَدِيثَ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
- ١٦٨..... لَمْ يُخْرِجْ لِعِكْرَمَةَ، إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا عَنْ غَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ.
- قول أبي مسعود رحمه الله لَا أَعْلَمُهُ أَخْرَجَ لِعِكْرَمَةَ غَيْرَ حَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
- وَقَرَنَهُ بِحَدِيثِ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قِصَّةِ ضَبَاعَةَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي».
- ١٦٩ الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، رضي الله عنها: «إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ»
- ١٧٢
.....
- ١٧٧ الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: حَدِيثُ جُدَامَةَ.
- ١٧٧ التعليق
- حديث: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ، حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يُضْرُّ أَوْلَادَهُمْ»
- ١٧٧
.....
- الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: حَدِيثُ ابْنِ بُحَيْنَةَ، عَنِ الْقَعْنَبِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، وَقَالَ مَالِكُ بْنُ بُحَيْنَةَ: «
- أَصْلَاتَانِ مَعًا؟».
- ١٨١
.....
- ١٨٦ وملخص ما في الحديث خلافاً:
- ١٨٦ الخلاف الأول: في ذكر «أبيه» والد عبد الله بن مالك بن بحينة في الرواية.
- ١٩١
.....
- ١٩١ استنكار أبي زُرْعَةَ إِخْرَاجَ مُسْلِمَ لِحَدِيثِ أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ، وَقَطَنِ، جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَأَحْمَدَ بْنِ عِيسَى.
- ١٩٤ قجواب أبي مسعود الدمشقي على هذا.
- ٢٠٢ الفهرس